

سلسلة الوثائق والمعلومات (١)

مقدمة للوثائق العربية

دكتور / محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧

تطلب من
دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة - ٢ شارع سيف الدين المهراني

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الوثائق والمعلومات (١)

مقدمة للوثائق العربية

دكتور / محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

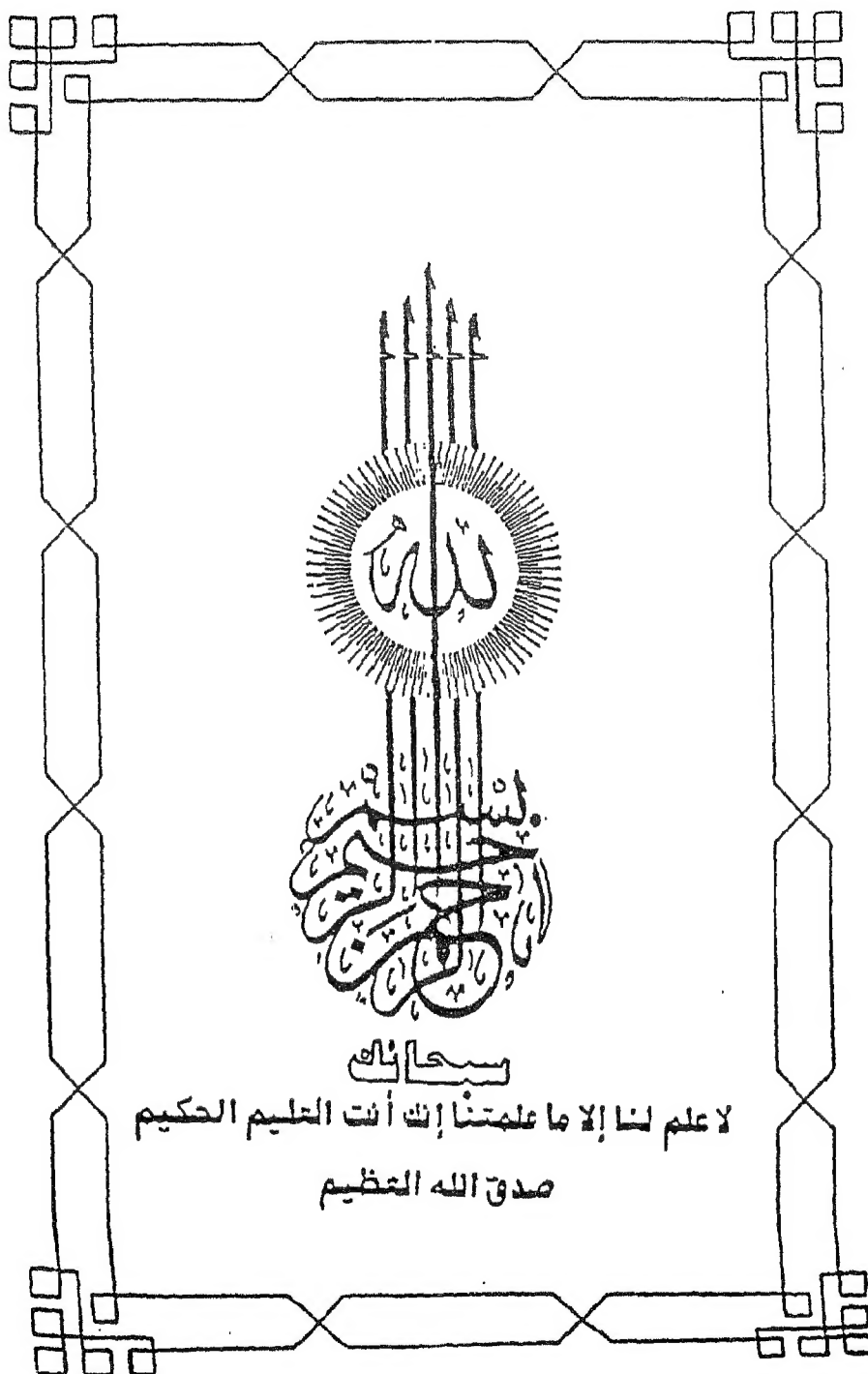
١٩٨٧

تطلب من
دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة - ٢ شارع سيف الدين المهراني

حقوق التأليف

محفوظة للمؤلف

لا يجوز تصوير أو اقتباس أى جزء من هذا الكتاب
أو السلسلة إلا بتصريح كتابى من المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا جدال في أهمية دراسة الوثائق العربية كمصادر لا يتطرق الشك إلى محتها . وموضوعيتها ، ويعتد الشكل بخصائصه الخارجية والداخلية والتي كانت عليه الوثائق العربية أمرا جوهريا ، ويمكن عن طريقه التحقق من صحة ما تكشف عنه الأيام من وثائق قد تظهر للوجود فيما بعد للتأكد من صحتها وتحديد قيمتها كشواهد تاريخية .

وتتوزع الوثائق العربية في القلعة ودير سانت كاترين ووزارة الأوقاف والمحكمة الشرعية ودار الكتب ومتحف الفن الاسلامي والمتحف القبطي ، والبطريكية .

وهذه الوثائق يجب حصرها وفهرستها وترميمها والقيام بدراساتها ونشرها ، بعد أن أصبحت تحت رحمة الزمن .

ولقد وردت الوثائق النبوية ووثائق الخلافة الراشدة في بطون المصادر الشانوية (الروائية) وأما وثائق الولاة المسلمين على مصر والطولونيون والاشيديون فهي وثائق بردية .

وتعتبر الوثائق الفاطمية والأيوبيية همزة الوصل بين البرديات التي وملتنا في القرون الأربعة الأولى في مصر وبين الوثائق الألفية القيمة التي ترجع إلى المعمرين المملوكي البحري والجركسي والواقع أن أقدم الوثائق الموجودة هي :

١- وثيقة فاطمية بتاريخ ٤١٥ هـ نشرها أدولف جروهمان في مجلة الإيطالية ١٩٥٧ وموجودة في المتحف القبطي بالقاهرة .

- ب -

٢- وثيقة فاطمية من عصر الخليفة الفاضل بتاريخ ٥٥١ هـ / ١١٥٦م وموجودة
بدير سانت كاترين بسينا .

٣- وثيقة أيوبيه للوزير الصالح طلائع بن روزيك بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى
٥٥٤ هـ / ١١٥٩ م وهى صورة فقد جزء كبير من أولها وانمى لون الحبر
من بعض أجزائها وهى وثيقة بيع ووقف وموجودة بمحكمة الأحوال
بالقاهرة .

٤- وثيقة أيوبية خاصة بفخر الدين يعقوب بن أيوب بتاريخ ١٢ شوال
سنة ٦٥١ هـ وهى صورة من الوثيقة الأصلية وموجودة بمحكمة الأحوال
الشخصية بالقاهرة .

٥- وثيقة أيوبية خاصة ببدر الدين بن روزيك بتاريخ ١٧ محرم ٦٦٥هـ/١٢٦٦م
خاصة بتصادق على استحقاق فى وقف وهى صورة فقد كثير من هوامشها
وضامت بعض أجزائها وموجودة بمحكمة الأحوال الشخصية (وهذه الوثائق
مكتوبة على ورق) .

هذا بالإضافة الى مجموعات الوثائق القيمة الموجودة بدير سانت
كاترين بسينا ، التى حصرت فى فهرس مجموعة الوثائق والمخطوطات الذى قام
باعداده عزيز سوريال عطية .

ومن الجدير بالذكر أن صناعة الورق قد دخلت ايطاليا ١٢٧٦م ففى
فبراير ١٣٢٠م فى منيز ، ولقد دخلت الى انجلترا
أوائل ق ١٦ م ثم فى ١٥٨٩ م وبذلك نذهب الى وجود مجموعة صادرة من الوثائق
العربية يجب المحافظة عليها لعدم وجود مثيل لها فى العالم .

وفى هذا المقام يجب أن أشير الى أنه فى مجاله من أمرى وللضرورة
التعمى أقدم لطلابى هذا الكتاب " مقدمة للوثائق العربية " .

- - -

ويجب أن أشير الى مجهودات سبقت وهي مجهودات أساتذتي الدكتور
عبد اللطيف ابراهيم والدكتور حسن الحلوة والدكتور محمود عباس حمودة ،
والى مجهودات زملاء الدكتور زينب محفوظ والدكتورة سلوى ميلاد والدكتور
جمال الخولنى والأستاذ محمد خضر ، ولايفوتنى فى هذا المقام أن أذكر
تشجيع الأستاذ الدكتور فوزى مكاوى والأستاذ الدكتور محمد فتحى عبدالهادى .
وبالله التوفيق .

العمرائية الشرقية فى ١٤/١١/١٩٨٦ (يوم المولد النبوى الشريف)

مع
مع
مع

- ٣ -

قائمة المحتويات

=====

المفحة

=====

٢	١- المقدمة
٥	٢- قائمة المحتويات
١	٣- أهمية الوثائق العربية
٣	٤- الوثائق العربية
٤	٥- الدبلوماسية
٥	الوثيقة
٦	التمرف القانونى
٧	الواقعة القانونية
	<u>ملء الوثائق بالعلوم الأخرى :</u>
١٠	٦- الوثائق والقانون
١١	٧- الوثائق والحفارة والآثار
	٨- التاريخ والوثائق :
١٤	الوثيقة كمصدر من مصادر التاريخ
١٩	المنهج التاريخى
	<u>الشكل فى الوثائق :</u>
٢٠	أ- دراسة ونقد الخصائص الخارجية للوثيقة
٢٣	البردى
٢٤	الجلد
٢٥	السرقة
٢٧	الحرق

- ه -

المصفحة

=====

٣١	الحبر
٣٢	الخط والكتابة اليدوية
٣٤	علامات الصحة
٣٦	طريقة اخراج الوثائق
٤١	ب - النقد الداخلى أو الخصائص الداخلية
	اللفة والصياغة اللغوية
٤٢	الوقائع التاريخية والقانونية
٤٤	التاريخ الزمانى للوثيقة
	الصحة التاريخية
٤٧	التحقيق واقامة النص
٥٠	تقسيمات الوثائق
٥١	الوثائق الرسمية والوثائق غير الرسمية
٥٣	الوثائق الديوانية والوثائق غير الديوانية
٥٤	الوثائق المثبتة والوثائق المنشئة
٥٥	الوثائق العامة والوثائق الخاصة
٦٢	ديوان الانشاء والوثائق العامة
٦٣	الولايات
٦٣	العهود
٦٣	البيعات
٦٤	المراسيم
٦٥	التقاليد
٦٦	التفاوض
٦٦	التوقيع

- ٩ -

المفصلة

=====

٦٧	الخرامانات
٦٨	مقود الملح
٦٨	الهدن
٦٨	الايمان
٦٨	المسامحات
٦٨	المنشور
٦٩	الأمانات
٦٩	المشالات
٧٠	المطلقات
٧١	التحويلات
٧٢	التذاكر
٧٣	مراحل تدوين الوثائق العامة
٧٤	القصة
٧٤	ديوان القاضي والوثائق الخاصة
٧٥	الوثائق الخاصة
٧٥	وثائق السبع
٧٦	وثائق الوقف
٧٩	وثائق الاستبدال
٨١	أجزاء الوثائق العربية
٨١	البروتوكول الاقتناعي
٨٤	النهي
٩٠	البروتوكول الغتامي
٩٧	علامات الصمة
٩٧	الختم
١٠١	التوقيع

- ز -

الصفحة

١٠٤	كتب المصطلح الوثائق وأهميتها
١١٠	دراسات الوثائق العربية
	علم الوثائق العربية في ضوء الصلات الحضارية العربية
١١٥	والأوروبية
١٢٢	وثيقة بيع
١٢٨	وثيقة استبدال
١٤٠	وثيقة وقف
١٥٠	المصادر والمراجع

اهمية الوثائق العربية

تحتاج دراسة الوثائق العربية من العصرين الوسيط والعثماني على مستوى العالم العربي كله - الى كثير من الرعاية والاهتمام من اجل تحقيقها ونشرها نشرًا علميًا لأنه " اذا لم تكن هناك وثائق فليس هناك تاريخ " كما ذهب الى ذلك لانجلوا وسينوبوس صاحب المدخل الى الدراسات التاريخية كما يذهب المرحوم الاستاذ الدكتور محمد جمال الدين الشيال الى ان الباحث في تاريخ دول الشرق الاوسط الاسلامية يجد نفسه مضطرا الى الاعتماد دائما على المراجع الادبية والتاريخية لندرة الوثائق ولعدم وجود دور وثائق منظمة لهذا تخرج اراؤه حده لاعتقاد كتاب المصادر الروائية على النقل الحرفي من بعضهم ولوجود الميل والهوى والتحيز بين صفحاتها للملات التي تربط كتابها بمن يدرخون لهم .

ولم يعد التاريخ مقتصرًا على المصادر الادبية الروائية والحوليات للسرد والمتعة ونقل الروايات للتسلية ، بل تعدى ذلك الى الطرق العلمية التي تعتمد على النقد والتحليل والتفسير والاجتهاد وكل ذلك يستدعي وجود اصول ق تاريخية وبخاصة الوثائق باعتبار التاريخ علما كسائر العلوم ، يبحث وراء الحقيقة التاريخية ويعمل على الوصول اليها .

ان الوثائق هي الاصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها من الحقائق مابعد الشفرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة .

ومما لاشك فيه ان الدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اليوم اعتمادا كبيرا على الوثائق باعتبارها من المصادر التاريخية الاصيلية والاساسية لكل باحث يرغب في اضافة مادة علمية جديدة او الخروج بنتائج او حقائق علمية لم تكن معروفة للمؤرخين كلهم او بعضهم الذين يعتمدون على المراجع الادبية التاريخية المطبوعة وحدها ، وهي في الواقع مصادر ثانوية اذا قيست بالوثائق التاريخية القومية .

والمؤرخ الواعي لا بد له من الرجوع الى الوثائق باعتبارها منبعا بكارا اصيلا لدراسة شئون العصر الذي يبحث فيه النواحي الاقتصادية والاجتماعية وهي لسبب الدراسات التاريخية في العصر الحاضر فضلا عن الدراسة السياسية والحربية وتاريخ النظم المالية والادارية والقضائية وغيرها .

من ثم فانه يجب على الباحث في حضارة الامة العربية ان يقوم بالتفتيش والبحث عن الوثائق وتجميعها باعتبار ان ذلك هو نقطة البدء في العمل والخطوة الاولى في اية دراسة تاريخية ناجحة ونحن نستطيع ان نقرر في كثير من الاطمئنان ان حركة جميع الوثائق اليوم في العالم العربي متملة بالشعور القومي من اجل اعسادة كتابة تاريخ الامة العربية ورفع مستوى البحوث التاريخية بمفئة عامه وهكذا تعتبر الوثائق من المصادر الاصيلة والاساسية لدراسة التاريخ والحفاره العربيه ، فهى تفتح لنا ابوابا جديده متعددة للدراسة باعتبارها منبعاً مادياً بكاما يرد فيه الكثير مما اهمله بعض المؤرخين للتاريخ وتاريخ القانون وقد لا يشيرون اليه تصريحاً او تلميحاً والمعلومات والحقائق الواردة في هذه الوثائق تعتبر بمفئة عامة مائه دسمة يجب ان يعتمد عليها في كتابة البحوث العلمية المبتكرة .

الوثائق العربية

المقصود بهما الوثائق الخاصة بالعالم العربي والاسلامى العربى فى الفترة المحصورة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث وهى فترة العصور الوسطى Middle Ages وهذه الفترة تنحصر بين ق ٤ ، ٥ او فترة الفترات البربرية فى اوربا ، وبين عصر النهضة وتقابل عند العرب عصر الحكم العربى او مصر الحكم الاسلامى وهى ايضا وسيطه اى منذ الفتح العربى لمصر ٢١ هـ ، ٦٤١ م وتبدأ من ق ٧ م الى الربع الاول من ق ١٦ م ، وهذه هى فترة دراستنا للوثائق العربية فى العصور الوسطى . وقد تستمر حياة العصور الوسطى قرن او قرن ونصف لانه لايمكننا بالنسبة للحضارة ان نحدد فترة معينة اى ان العصر الوسيط لاينتهى عند الفتح العثمانى .

وتعتبر دراسات الوثائق فى البلاد العربية فى مرحلة النشأة والتطور على الرغم من التراث الوثائقى الضخم الموجود فى البلاد العربية فنجد الطريق امام الباحثين فى الوثائق مايزال طويلا وشاقا . ولابد من توافر الباحثين الوثائقيين الذين يتسمون بالصبر والامانة والاناة حتى يصل " علم الوثائق العربية " الى ما وصل اليه " علم الوثائق " فى البلاد الاوربية ، ومما لاشك فيه فان المجال واسع والتحديات كثيرة ولكن ابواب الطموح العلمى مفتوحة ذلك لان الابحاث العلمية فى محالات الدراسات الوثائقية على الرغم من اصاله مصادرها وحدة نشأتها فهى قليلة فى عددها ومحدودة فى موضوعاتها . ولابد ان نتناول دراستنا للوثائق العربية البردى الذى ظل مسيطرا كمادة للكتابة دون منافسة . فى مصر وغرب العالم الاسلامى كما يقول الكندى حتى منتصف ق ٢ هـ ذلك ان لغات البردى كانت فوق كل منافسة كما ذهب ابن الفقيه الجفرافى فقصده استمر البردى مستعملا طوال العصر الاموى والعباسى وايام آل طولون والاشيمديين وحتى ايام الفواطم فى القرن ٤ هـ .

والمقصود من دراستنا للوثائق العربية فى العصور الوسطى اى الاسلامية سواء كانت هذه الوثائق عامة او خاصة هو الدراسة الوثائقية فعلا ذلك لان هذه الوثائق التاريخية تهتم المورخين وغير المورخين المشتغلين بالدراسات القانونية والاشرية لما حوته هذه الوثائق من معلومات فى غاية الاهمية والخطورة لدارسى تاريخ القانون وحضارة ذلك العصر وتاريخ الاجتماع والاشارة والعناصر والادارة والاقتصاد واللغة والمكتبات فى تلك الحقبة من العصر الوسيط .

الدبلوماسية

اشتقاق كلمة الدبلوماسية :-

الدبلوماسية من حيث الاشتقاق هي علم الدبلوماسية وبيان ذلك انه يوجد في اللغة اليونانية القديمة الفعل (ديلون) ومعناه يشئ او يضعف ومنه الاسم اليوناني (ديلوما) ومعناه الحرفي الشيء المزدوج وقد انتقل هذا الاسم الى روماليتعمل في الدلالة على تذاكر الطريق التي يمنحها الـ " سيناتوس " ، والامبراطور للبريد بين لتخول لهم حق السفر بالبريد العام وكذلك في الدلالة على الاجازات التي تمنح للجنود الذين يتمون الخدمة العسكرية لانها تتألف من لوحين متجاورين من البرونز اى من لوح مزدوج تحفر عليه نصوص المراسيم الامبراطورية التي تمنح هؤلاء الجنود حقوق المواطنين الرومانيين ويغلق كما يغلق الكتاب . وجاء العمر الوسيط فلم يبطل استعمال الاسم تماما وان كنا لانجد له اثرا على الاطلاق في لغة الدواوين ، ثم اقبل عصر النهضة فاستلحقه العلماء على وثائق الملوك والشخصيات الكبيرة القديمة واستقوا منه الكلمة اللاتينية (*dere Diplomatica*) (في الدبلوماسية) التي اعطت لى اللغات الاوربية الحديثة *Diplomatique* (، بالفرنسية *Diplomatica*) (بالاطالية *Diplomatics* . بالانجليزية *Diplomatik*) (بالالمانية وان كان يفضل عليها اليوم) *(Urkundenlehre)* وقد راينا ان ننقلها الى العربية فنقول " الدبلوماسية " كما نقلنا الميثافيزيقا .

لكن ليس هناك من يعرف الدبلوماسية من حيث الاشتقاق فيقول انها علم الدبلوماسية ، لان لفظ الدبلوم لم يكن محدد المفهوم تماما لدى المؤرخين والباحثين في التاريخ من عصر النهضة ولان مفهومه المأخوذ به اليوم لا يصدق على جميع الوثائق التي تدرسها الدبلوماسية وانما يصدق على وثائق معينة تهنى بالشكلية عناية خاصة صدرت عن الحكام وبعض كبار الشخصيات من العصر الوسيط

الوثيقة : Document

في الاستعمال العام تقريبا على أي شيء يحتوي على بيانات تاريخية ، وهي شبيهة بكلمة Urkunde في الألمانية .

ولكن في علم Diplomatics يجب ألا يحوى المصطلح الحوليات Chronicles او الخطابات Letters او شواهد القبور Epitaphs ولكنه يجب ان ينحصر نطاقه في البراهين المكتوبة ذات الصلة بالاجراءات القانونية Deeds صكوك الملكيه ، والعقود ، والمواثيق Charters، والامتيازات وقرارات المحاكم والافعال المماثله التي هي موضوع هذه الدراسة .

الوثيقة الدبلوماسية :

ويذهب د . عبد اللطيف ان كلمة وثيقة في العربية كلمة عامة غير محددة المعنى ، وتطلق على المستند قانونيا كان او غير قانونى .
ولا بد لنا ان نستعمل هنا لفظا او تعبيراً دقيقاً . هو " الوثيقة الدبلوماسية " نسبة الى علم الدبلوماسية Diplomatique وهو العلم الذى يدرس - دراسة تحليلية نقدية - المكتوب الذى صيغ فى قالب او شكل خاص مناسب للظروف ويتضمن تصرفا قانونيا او واقعة قانونية ، فيكون ذلك مرادفا لكلمة Deed الانجليزية ، Acte الفرنسية ، Urkunde الألمانية .

والوثيقة الدبلوماسية بهذا المعنى ، مصدرها اصل من مصادر التاريخ لان كاتب الوثيقة لا يخضع للعوامل الشخصية والميول السياسية التى قد يخضع لها كاتب الحوليات التاريخية هذا فضلا عن انه يخضع لرقابة الديوان او الهيئة التى تصدر عنها الوثيقة .

والوثيقة الدبلوماسية بهذا الوصف يدرسها علم من العلوم المساعدة للتاريخ هو علم الدبلوماسية او علم الوثائق ، وهو يدرسها من حيث الشكل أى الخصائص الخارجيه والداخلية .

وإذا كنا في التعريف قد قلنا ان الوثيقة الدبلوماسية هي كل مكتسب
يحتوى على تصرف قانونى او واقعة قانونية فما هو التصرف القانونى ؟ وماهى
الواقعة القانونية .

التصرف القانونى :

هو تعبير عن ارادة او اكثر يحقق اثار قانونية لان صاحب الارادة قد اراد
ذلك . او هو تعبير ارادى عن النية يرتب عليه القانون الاثار الى يرى انها
لازمة لتحقيق هذه النية على خير وجه فى صوره قانونيه . اما التعبير فيمثل
الحدث الخارجى (الواقعة) واما الارادية فهى التى جعلت من هذه الواقعة (عملا)
واما النية فهى التى جعلت هذا العمل تصرفا . كل هذه العناصر الثلاثة (الواقعة
- الارادية - النية) يعتد بها القانون . فاذا لم يكن هناك تعبيراً لما كان هناك
واقعه ، واذا لم توجد " الارادية " او وجدت ولم يكن لها اهمية فى نظر القانون
لما اصبحت الواقعة " عملاً " واذا لم توجد " النية " او لم تكن ذات اهمية لما
اصبح العمل تصرفاً .

والآن فما هى " النية " ؟ هى اعداد واقعه ارادية للوصول الى غاية معينة
ولكننا نعلم ان صفة القانونية لاتلحق الواقعة الا فيما بعد اى عندما يرتب القانون
عليها نتائج معينة ، وعلى ذلك فالغاية التى يهدف اليها الشخص تتحقق لامتتضى
التعبير عن النية وانما لان القانون قد رتب على هذا التعبير تلك الاثار القانونية
التي يزاها اصلح ما يكون لتحقيق هذه النية فى صورة .

وبذلك يكون التصرف القانونى مباره من فعل ارادى تترتب عليه اثار قانونية
من انشاء حق او التزام او تعديله او تغييره او انهاءه :

اقسام التصرف القانونى .

ينقسم التصرف القانونى الى (أ) تصرف من جانبين (ب) تصرف من جانب واحد .

أ- التصرف من جانبين (العقد) :

وهو عباره عن اتفاق الايجاب والقبول او هو ما يفيد التزام يتوقف وجوده على
اجتماع ارادتين او هو توافق ارادتين على احداث اثر قانونى سواء كان هذا الاثر
هو انشاء التزام او نقله او تعديله او انهاءه فانشاء الالتزام قد يقع بين الافراد
كالبيع والاجاره والزواج او بين الدول كالاتفاقيات السياسية والاقتصادية والشفافية

-٧-

وايضا المعاهدات الدفاعية وغيرها ، او نقل هذا الالتزام كالحواله او تعديله
الالتزام كتناجيل الدين للمدين او اسهام الالتزام كالابراء من الدين وفسخ عقد
الاجاره قبل الموعد الذى كان محدد لها .

ب - التصرف من جانب واحد (الارادة المنفردة) :

قد تنشأ الارادة الواحدة الالتزام ، وهو التصرف المتضمن ارادة انشاء حق
من الحقوق او انهاء حق او اسقاطه دون ان يتوقف تمامه على الالتزام او تصرف
من جانب اخر ، وبذلك يصبح صاحب الارادة المنفردة حينئذ مدينا او ملتزما لآخر غير
موجود حين انشاء الالتزام والمثل لذلك كثير مثل الجعالة (من يلتزم بجعل او اجر
معين لمن يودى عملا كالتزام مكافاة لوائل الخريجين) ومن تصرفات الارادة المنفردة
الوقف والابراء من الدين والهبة والوصية واليعين والكفالة (وهى التزام من
الكفيل بالدين بادائه للدائن بدلا من المدين) والعق والاقطاعات والمسامحات
والاجاره بالافتاء والطلاق المجرد والعزل من التوكيل .

الواقعة القانونية :

هى الواقعة التى يرتب عليها القانون اثرا قانونيا لمجرد وقوعها دون ان
يباه فيها بالاراديه او بالنية او وجدتها وهذا الاثر القانونى هو انشاء حق او
التزام او تعديله او ابطاله .

ويجب ان نعلم ان عدم اهمية الارادية او النية فى تلك الواقعة ليس معناه
انهما لا توجدان فقد توجدان ومع ذلك تظل الواقعة مجرد واقعة اذا كانت الارادية
والنية الموجودتان فعلا لا اهمية لهما من الناحية القانونية بمعنى ان القانون
لا يحفل بهما ويرتب الاثار القانونية على الواقعة لمجرد انها وقعت وذلك فمثلا
موت الشخص قد يحدث معذا بالقتل ، وهذه الارادية قد يكون لها اهمية من بعض
النواحى من ناحية العقوبة مثلا وعندئذ تكون الواقعة عملا قانونيا ، ولكن هذه
الارادية من نواحى اخرى - كافتتاح التركة او انقضاء الزوجية - لا يكون لها
اهمية البتة بمعنى ان هذه الاثار تترتب بنفس الطريقة التى كانت تترتب بها الوفاة
الطبيعية ، وبهذا فان الواقعة بالنسبة لهذه الاثار تكون واقعة قانونية مجرده
" قانونيه " لان القانون يرتب هذه الاثار دون ان يعتد فى ترتيبها لا بالارادة ،
ولابالنية .

اقسام الواقعة القانونية :

تنقسم الواقعة القانونية الى قسمين احدهما هو الواقعة القانونية المجردة والثانى هو العمل القانونى .

أ- الواقعة القانونية المجردة :

وهى الواقعة الطبيعية التى لادخل لارادة الانسان فيها كهبوب العواصف والصواعق وانفجار البراكين ودوران الارض والحرائق والفرق والسيول ومرور الزمن وسقوط وعاء وبلوغ سن الرشد والوفاة والولادة التى يترتب عليها القرابة .

وبلاحظ ان قانونية الواقعة هى صفة بعدية بمعنى ان الاثار القانونية لا تترتب على الواقعة الا بعد وقوعها . فليس ثمة واقعة تكون قانونية بحسب املها . فكل واقعة هى نتيجة قوى طبيعية تبدأ معزولة عن كل شئ خارج عن هذه القوى الطبيعية ثم تصبح قانونية عندما يجيء القانون ويرتب عليها اثارا قانونية ولولا ذلك لظلت فى الحيز الطبيعى البحت لاعلاقة لها بالنظام القانونى .

ب - العمل القانونى :

ويتوفر فيه مجرد الوقوع والارادية ، وليس تعبيرا عن بيان الارادة وانما هو بالاحرى مسلك ارادى لشخص يترتب عليه القانون اثارا قانونية لمجرد كونه اراديا وينقسم العمل القانونى الى اعمال مشروعة واعمال غير مشروعة .

فاما الاعمال المشروعة :

منها الاخبارات وفيها لا يعبر الشخص عن ارادته كما يعبر عن ارادته فى التصرف القانونى وانما هو يعبر عن واقعة يعلمها ومنها اعمال الخبرة او التبليغ عن شئ او فى تقرير مقدم الى جهة ما او فى اعتراف او فى شهادة او قد يكون هذا العمل المشروع مسلك ماذى

اما الاعمال غير المشروعة :

ارادية الاعمال القانونية يمكن ان تكون سلبية ويمكن ان تكون ايجابية وفى الحالة السلبية يكون العمل اراديا بسبب ترك مسلك كان من الواجب ومن الممكن اتباعة (كالاهمال - الرعونة - عدم التبصر) وفى الحالة الايجابية يكون السمسلس

-٩-

راديا بمفئة ايجابية كما فى التدليس او الاكراه وكل خطأ عمدى كما فى الافعال
لضاره والتي يترتب عليها الزام المخطئ بتعويض الضرر الذى تسبب فيه وايضا
لافعال النافعة وهى الافعال التى يشرى بها شخص على حساب اخر فيترتب عليه الزام
المشرى فى حدود ما اشرى به بتعويض المفتقر عما لحقه من خسارة .

المراد

الوثائق والقانون :

ومن المبادئ المسلم بها الملة القوية بين علم الوثائق والقانون هامة وبين الفقه والشريعة الاسلامية في العصور الوسطى ، والوثائق العربية وذلك لان معرفة الفقه طريق لمعرفة ما عقد في الوثائق فقد بنيت عليه الوثائق وبه رسمت العقود ومعرفة الفقه طريق لمعرفة ما يصح من الوثائق وما يبطل منها فليس للتوثيق اركان وشروط خارجه عن فقه الشريعة الاسلامية ، لان مدار الوثائق كلها على الفقه .

والشريعة الاسلامية هي الشريعة السائدة في العالم العربي بدليل ان جميع المواطنين بما فيهم النصارى كانت تصرفاتهم القانونية الخاصة كالبيع والوقف تنظر امام مجالس الشرع الشريف او القضاء الاسلامي .

ان دراسة الوثائق الدبلوماسية ونشرها تخدم رجال القانون لانها تقدم لهم مادة جديدة تفيد في دراسة النظم المالية والادارية فضلا عن دراسة النظم القضائية وتاريخ القانون والشريعة الاسلامية وهي توضح لنا مدى تقدم الثقافة القانونية في العالم العربي ابان الحكم الاسلامي ، هذا الى جانب دراسة نظم التوثيق والتسجيل فضلا عن دراسة طرق الصياغة القانونية الفنية الواجب توافرها في المحررات المختلفة سواء في الوثائق العامة او الخاصة ، اذ الى ذلك دراسة تاريخ القضاء والقضاء ، والوظيفة القضائية والولاية للمحاكم من هذه المصادر الاصلية . ويتضح لنا من دراسة الوثائق القومية ان العالم العربي الاسلامي قد شهد نموا في النظم القضائية وتقدما في الفكر القانوني ابان العصور الوسطى بدليل معرفة العرب نظام تسجيل المحررات المكتوبة بعد توثيقها على يد القضاة واموانهم ، وصاحبة تلك المحررات التي تحوى تصرفات قانونية فيها نقل او اسقاط للملكية العقارية .

الوثائق والحضاره والاشراف:

لأننا قلنا ان الوثائق العربية من انفس الوثائق في العالم كله وشم
ماحوته من حشو كثير ذلك انها توضح لنا امورا كثيرة مما خفى علينا من حضارة
امتنا العربية واثارها المعمارية والفنية الخالدة .

ان بهذه الوثائق توضح لنا حياة الناس كبيرهم وصغيرهم وتدلنا على كثير من القابهم الفخرية والرسمية والوظائف التي شغلها بعضهم سواء اكانت مدنية ام دينية ام عسكرية وتمدنا بمعلومات وافية عن معاملاتهم والسكة التجارية من دنانبر ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية وقيمة كل منها وكذلك يرد فيها ذكر المتاعيب والاوزان المختلفة واسعار الاراضى والمقارنات والعلاقات الشخصية بين الافراد ومن الوثائق تعرف الحياة اليومية لارباب الوظائف المختلفة المتنبهة والتعليمية والحربية واضواعا من اطعمه والاشربة وغيرها .

وتذكر لنا بعض الوثائق عددا من الصناعات التي قامت في بعض المدن العربية
واماكن وجودها فتتحدث عن معاصر القصب والزيت بانواعه والمصابين والحدادين
ومصانع الزجاج ، ومطابخ السكر والحلوى وقاعات نسيج الاقمشة والقزازة ومعمل
البسط والسجاد وغيرها .

كما تحدثنا بعض هذه الوثائق عن الحياة الفكرية ونظم التعليم في المكتاتب والمدارس او الكليات الجامعية والنظم والاجراءات المكتتبية في المكتبات الاعلامية وتربية الصم المك في الطباق ومن الاعيان والحوامم والاجازات ومظاهر الحياة نسي شهر رمضان وعيدى الفطر والنحر وكذلك عن التعوف وحياة الصوفية في الخوانسرق والربط والتكايا والحياة الحربية للمجاهدين والمرابطين في القلاع والقفسورد والموانى على سواحل مصر والشام والحباز ١

وتحتل لنا كثير من الوثائق ومما ملاحظ ودقيقا عددا من الاشار للمعارضة
الاسلامية صادرة منها وزال تماما ومابقى جله او كله - ومنها اشار مدنيه مشمل
القصور والرباع والخانات والقنصر واشار دينية مثل المساجد والخوانق والزوايا
والربط والتكايا ومعاصر تعليمية واجتماعية من مكاتب للايتام ومســــــــــــــددارس
وبيمارستانات وعمامات واسبله ومعاصر هربية من قلاع وابراج واسوار وغيرها .

وتحتوى بعض هذه الوثائق مجموعة من الالفاظ الاصطلاحية الفنية الخاصة بصناعة البناء ومواده المختلفة من حجر ورخام وخشب وجص ومعادن وغيرها .

ومن بعض الوثائق ندرس تخطيط مدد من المدن وجغرافية البلدان والقـــرى فى الاقاليم واسماء الانهار والاماكن والخطط فى العواصم والمدن الكبرى وغيرذلك.

والحقيقة اننا لن نصل من طريق المطبوعات قديمها وحديثها الى ما تكشف عنه الوثائق من وصف دقيق لدقائق الحياة فى تلك القصور العربية الزاهرة ولذلك فان الوثائق العربية القومية تعتبر كما سبق القول - منبعاً اصيلاً ومصدراً صادقاً لدراسة تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ومن ثم فان الباحث السدى يكتب التاريخ العربى دون الاعتماد على الوثائق لايكون لبحثه قيمة علمية كبيرة مهما كانت كفايته وقدرته .

التاريخ والوثائق (الدبلوماسية) :

التاريخ بمعناه الواسع هو كل شيء حدث في الماضي . والماضي هو موضوع الدراسة التاريخية ، التي تعنى به اساسا ، ولكن الغرض من دراسة التاريخ هو اللقاء الضوء على الحاضر والمساعدة في الاعداد للمستقبل .

ولقد تطورت الدراسات التاريخية واصبح اهتمام المؤرخ هو جمع كل مايمس الحياة ويمورها ، واضحة جلية في جميع مظاهرها ونواحيها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، لكي يصل الى الحقيقة التامة . ولم يعد التاريخ لتخليد مآثر الملوك والعظماء فحسب بل اصبح سجلا حافظا للشعوب والحكام والافراد والجماعات فالتاريخ الان يتناول بالدراسة المجتمع الانساني بجميع مظاهره واتجاهاته ومايوثر فيه ويعرض له .

ولقد اصبح التاريخ يجمع العناصر المختلفة التي تؤثر في الحياه من سياسه ودين واقتصاد واجتماع وثقافة . وذلك بعد ان كان المؤرخون متأثرين بروح العصر الذي يعيشون فيه ويورخون له وبذلك صدر التاريخ في العصور الوسطى تسوده الروح الدينية التي سادت انذاك كما حرص مؤرخوا ق ١٩م على البعد عن الشؤون الاقتصادية واتجهوا كلية الى الشؤون السياسية التي اتجه اليها ايضا المؤرخون المسلمون في العصور الاسلامية الاولى اما في النصف الاول للقرن العشرين فقد اخذ الماركسيون بنظرية التفسير الاقتصادي للاحداث التاريخية .

ومما لاشك فيه ان الوثائق يعملها بالتاريخ روابط جوهرية وأولى هذه الروابط

ان الوثائق مصدر من مصادر التاريخ .

وثانيها: ان هذه الروابط ان الغاية الاساسية من دراسة الوثائق هو التمهيد للمؤرخ وثالثهما: ان الوثائق يتبع في دراستها الطريقة التاريخية ، او تنتهج المنهج

التاريخي في الدراسة الوثائقية .

أولاً: الوثيقة القانونية ممهداً من مصادر التاريخ :

لا يمكننا ان ندرس او نلاحظ التاريخ وكل ما يمكن ان نعرفه عن الماضي اذا اردنا ان نبني ادراكاً للتاريخ ياتي عن طريق دراسة البقايا والمخلفات والوثائق التي هي مصادر التاريخ ، ولأنك ان مصادر التاريخ كثيرة وعديدة في جملتها وهي في اشكال شتى وهذا يجعل الامر صعباً بالنسبة لتقسيمها وتبويبها تقسيماً وتبويهاً مطلقاً .

وتنقسم مصادر التاريخ الى صنفين رئيسيين :

- ١- مصادر اوليه اصلية لا ارادية غير مقصودة .
- ٢- مصادر ثانويه مشتقة ارادية مقصودة .

١- المصادر الاولى الاصلية اللا ارادية الغير مقصودة :

وهي كل البقايا او المخلفات Remains والوثائق القانونية التي استطاعت ان تقاوم الزمن وابقت عليها المصادفات او بعد نظر الانسان . ولم يقدم منشئ هذه البقايا او المخلفات ان تكون شواهد تاريخية ، ويجب دراسة هذه المصادر الاولى الاصلية قبل استخدامها دراسة تحليلية نقديه يقصد الفهم الصحيح لها وسلامة تاويلها وتقويمها على حقيقتها . ومن هنا نشأت العلوم المساعدة للتاريخ مثل الاثار وعلم اللغات المقارن والدبلوماسيات .

ويقسم Edward Maslin Hulme المصادر الاولى الاصلية

اللا ارادية الغير مقصودة الى : أ - مخلفات او بقايا Remains
ب - وثائق قانونية

أ - اما المخلفات او البقايا فهي :

- ١- مخلفات جسيده او هيكلية ادمية Bodily or skeletal Remains
- ٢- المخلفات التي يدرسها على الاثار Archaeological Remains
- ٣- مخلفات النظم والاعراف والسنن Remains of Institutions
- ٤- المخلفات الشفاهيه او البقايا اللفظية Verbal Remains .

المخلفات او البقايا الجسدية او الهيكلية

وهذه المخلفات مصادر مادية وتشتمل على هياكل عظيمة او اجزاء من هياكل وتدلنا هذه الهياكل البشرية على ان الانسان عاش . على هذا الكوكب الاف كئيسره

من السنوات قبل اى حضارة من تلك التى حصلنا على وثائقها المكتوبة .

٢-١- المخلّفات او البقايا موضوع علم الاثار

وهى مصادر مادية ايضا وتتضمن كل الاشياء التى صنعها الانسان وتستخدمها فى الحرب والادوات التى كان يستعملها فى السلام والالات التى استعملها لـــــــ استخداماته وفى الزخرفة ، وعلم الاثار هو الدراسات المعنيه والمقصود للدراسة هذه الاشياء ، ويمعنى هذه الاشياء يمكن ان نعلم من الحياة والثقافة فى تلك الازمان البعيدة وهذه المصادر لها درجة عالية من. للمحة والاصالة ولاتقبل الجسدل لانها الشهادات والادلة الصامتة .

٣-١- مخلفات او بقايا النظم والاعراف والسنن Institutions

التى وصلتنا من الماضى كالعادات Customs والطباع

والالعب Games والاحتفالات Ceremoni والاديان Religions

تلك التى مازالت فى حياتنا دالة على استمرار الحياة .

٤-١- المخلّفات الشفاهية او البقايا اللفظية

وهى المعلومات التى وصلتنا من طريق الكلمات الشفهية والتمتيزه عن الكلمة المكتوبة او المطبوعة وهى تتضمن الخرافات Myths والاساطير Legends والقصص الشعبية او الاغاني الروائية Ballads والحواديت(الاساطير الشعبية وهى مصادر رواية اتت من العصور الماضيه عن طريق الروايه واحتملها العامة كتاريخ وتعرض بعضها للتغير نتيجة انتقالها من ذاكرة لآخرى او بقصد والمؤرخ العاقل لايتجاهل تلك البقايا او المخلّفات الروائيه .

ب- الوثائق القانونية :

اما الوثائق القانونيه فهى مصادر اوليه اصلية لارادية وهى معاصرة للاحداث وقريبة مما تمف وتقم . وتقدر قيمة وقوة هذا المصدر الاولى لمقدرته على تحرى المدق والخباريسه .

ويذهب Gaetano Salvemini فى كتابه " المؤرخ والعالم " الى

ان الوثائق تمتاز بانها سجلات ضمنت محتها وكفلت دقتها عن طريق رسميات خاصه :

وهى تدخل الموظف العام ، وحضور الشهود ، وتوقيعات الاطراف المتعاقده لوى المعلحة

والصيف الافتتاحية والختامية ، وتذييل الوثيقة باختتام ، كما ان هذه الوثائق تخضع لرقابة الجهة التي تنشئها او تشارك في انشائها كالموثق او القاضي او الديوان او الاطراف المتعاقده ، وليس لهم مصلحة في الغش والخداع الا نادرا كما ان عنصر الحفظ والترتيب الزمني هام بالنسبة لتمييز الوثائق الارشيفية .

وهذه المصادر الاصلية الاولى غير المقصودة او فر في الحياة لارتباطها بمظاهر الحياة اليومية وهي اضمن واوثق لخلوها من عامل الهوى ويستعاض بالمصادر الاولية عن المصادر الثانوية عند عدم وجودها ، ويمكن التحقق من صحة المصادر الثانوية المشتقة ان وجدت بواسطة هذه المصادر الاولية الاصلية ويذهب Hulme الى ان المصدر الاصلى الافضل بمئة عامة هو السابق زمنا .

٢- مصادر ثانوية مشتقة ارادية مقصودة (روائية) :

وتدل هذه المصادر الثانوية المشتقة على الرغبة المقصودة من جانب الانسان على نقل المعلومات لكي تكون شواهد تاريخية والمصدر الثانوى هو الذى يستعير معرفته او المعلومات التى يحتويها من المصادر الاصلية الاخرى ، وقيمة هذا المصدر الثانوى تعتمد على المجهود الذى يبذل في اعداده والذكاء والموضوعية في تعدد مصادر معلوماته ، ويذهب هنرى جونسن في كتابه تدريس التاريخ " الى ان المصادر الثانوية المشتقة تكون تمثيلا مبنيا على المصادر الاولية وقد تكون من الدرجة الثالثة اى عرضا مبنيا على المصادر الثانوية الروائية .

كما يذهب Gaetano Salvemini في كتابه المؤرخ والعالم الى ان هذه المصادر الثانوية المشتقة المقصودة عبارة عن التقارير وهي روايات عملت بواسطة شهود العيان او من طريق الاشخاص الذين جعلوا على معلوماتهم من شهود العيان مورخة بتاريخ قريب او بعيد من الاحداث ، ومن ضمن هذه المصادر الثانوية المشتقة التراجم الذاتية والسير والحوليات والمذكرات والنقوش والصور الشخصية ويصعب المصادر الثانوية في بعض الاحيان احتمال :

- ١- تعرضها للاهواء الشخصية للمؤلف سواء اكانت حبا ام كرها موجها للسرد او جماعة او طبقة او امسة .

-١٧-

- ٢- تأثرها بالتحيز أو الانتماء^١ سواء كان لمعتقد سياسي ،و ديبى او عنصرى
او اجتماعى وهذا التحيز يبعدنا عن الحقيقة التاريخية .
- ٣- انعدام هذه المصادر الثانوية فى بعض فترات التاريخ .
- ٤- عدم دقة مصادر المعلومات التى اعتمدت عليها هذه المصادر الثانوية المشتقة
وهناك تسمية لهذه المصادر الثانوية المشتقة وهى المصادر الروائية ويذهب
Edward Maslin Hulme الى انه من الافضل قراءة المصادر الثانوية
المطبوعة الاحدث اولا .
- مصادر الموضوع : د- عبد اللطيف ابراهيم الوثائق القومية .

ثانياً : الغاية الاساسية والمقصد من دراسة الوثائق هي التمهيد للمؤرخ .

وتتمثل ثمار العمليات التحليلية النقدية التي يقوم بها الوثائقي - وينتهي بها عمله - في المعلومات التي نسميها شواهد او حقائق التاريخ التي امددها الوثائقي للمؤرخ الذي يربط بينها وبين الشواهد التاريخية الاخرى التي تعدها له العلوم المساعدة الاخرى مثل المسكوكات والاشارة وغيرها . وبهذا يصبح الطريق هعيذا امام التركيب او البناء التاريخي ، وهو عملية تكوين قطعة من المعرفة المنظمة من الحقائق الجزئية ، ويتضمن التركيب او البناء التاريخي اختصار الحقائق وتبويبها وخلق سياق عام منها ثم تنظيمها وهذا هو الشق الثاني من المنهج التاريخي .

ومما لاشك فيه ان وظيفة الوثائقي التي هي العمليات النقدية التحليلية تختلف عن وظيفة المؤرخ والتي تتمثل في العمليات التركيبية البنائية وقد يجمع الوثائقي بين الوظيفتين بصفتين مختلفتين ، هذا مع العلم بان الجمع بين وظيفتي الوثائقي والمؤرخ ليس بالامر اليسير لان ذلك يتطلب الوقت والجهد الذي لم يتوفر الا لقليل من العلماء في العالم كله .

ثالثا : ان هذه الوثائق يتبع في دراستها الطريقة التاريخية او تنتهي المنهج التاريخي في الدراسة الوثائقية وهذا ما سنتناوله .

" المنهج التاريخي "

يعتبر المنهج التاريخي اقدم شكل من اشكال البحث الحقيقي المتصل بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات ، ولقد سمي هذا المنهج بالبحث الوثائقي ولكنــه نتيجة لاستخدام هذه الطريقة بشكل ثابت لدى علماء التاريخ فلقد اطلق على البحث الوثائقي في كثير من الاحيان الطريقة التاريخية .

ويستخدم البحث الوثائقي او المنهج التاريخي في دراسة المصادر التاريخية ويطبقه الوثائقي على الوثائق القانونية التي تتميز بان لها جهة معينة صدرت منها وتاريخا صدرت فيه وصحة يمكن التحقق منها .

ويحتوى هذا المنهج على نوعين من العمليات وهما العمليات النقدية (التحليلية) والعمليات التركيبية .

ويعنى الوثائقي بالنوع الاول من العمليات وهى النقدية (التحليلية) التسمى بمعنى بنقد الخصائص الخارجية (الشكل المادى) ونقد الخصائص الداخلية (التفسيرى والتأويلى) وهما عمليتان مترابطتان تتمان فى نفس الوقت وتعتمدان على نفس العناصر ، وهذا مايسمى بدراسة الشكل .

ويعتبر الشكل جوهر الوثيقة القانونية وسر كيانها فاذا روى وصدرت الوثيقة فى الشكل المعتاد والمألوف او المتفق عليه فى الديوان او لدى الشخص الذى انشأها تحقق للوثيقة كمالها وتمامها ونفوذها ولزومها . وترتبت عليها الاثار القانونية المرجوة منها واذا اغفل الشكل فقدت الوثيقة قيمتها القانونية كمستند ودليل للاثبات .

وتدرس الدبلوماسية الوثائق القانونية من حيث الشكل كي تتحقق من صحتها لتحديد قيمة هذه الوثائق كشواهد تاريخية وصحة الوثيقة الدبلوماسية تتحقق عندما تصدر الوثيقة الجهة او الديوان الذى تقول الوثيقة انها صدرت منها طبقا للقواعد المرمية للانشاء فى هذا الديوان . والتي تضمن للوثيقة قيمتها الشرعية .

دراسة ونقد

الخصائص الخارجية للوثيقة

يحاول الوثائقي عند نقده للخصائص الخارجية للوثيقة اكتشاف هل الوثيقة مزورة ام صحيحة ، ذلك ان الوثائق في النقد الخارجى ينظر اليها من الخارج ويحكم عليها كاشياء مادية .

والتزوير اطلاقا تغيير الحقيقة سواء بالقول ام بالفعل ام بالكتابة ولا يتسم التزوير الا بفعل محسوس ظاهر كتقليد الخط او امضاء او الختم او الشطب او اضافة الكلمات وينتج من ذلك مغايرة الوثيقة للحقيقة بان تكون كلها مختلفة بواسطة تقليد لكتابة الغير او امضائه او ختمه او تكون الوثيقة صحيحة فى اصله شمس احدث فيها محو او اضافة او يكون المدون بها خلاف الواقع .

على ان وجود بعض الوثائق المزورة يجعل من الضرورى الاحتياط والحسدر لان الوثائق التاريخية تزور لاسباب عديدة منها :-

١- الادعاء الكاذب او الوظيفة :

مثل هبة كونستانتين Donation of constantine وهى اشهر مثل على ذلك وكانت تساند الادعاء بان للبابا السيطره فى الغرب ولقد اثبت لورنزو فسالا مفارقات تاريخية فى الاسلوب والتلميح بهذه الوثيقة وعسمن طريقها عرف تزويرها .

٢- الربح والكسب والتجارة :

تزور الوثائق لبيعها للحصول على ارباح طائلة ومن الامثلة على ذلك خطابات الملكه ماري انطوانيت وكذلك الرسائل الشخصية لابراهيم لنكولن .

٣- الدعاية السياسية :

ومن الامثلة على ذلك بروتوكولات حكماء صهيون وهى وثيقة تدمى الكشف عن من مؤامرة يهودية لاترحم لحكم العالم .

٤- الخدعة والتفليل :

ففى بعض الاحيان يقدم بالوثائق الصحيحه الخديعة والتفليل لبعض المعاصرين ومن هنا يجىء تفليلها للمؤرخين اللاحقين (مزيغات الدواوين) .

٧- افقاد الوثيقة صفتى اللزوم والنفوذ:

يحاول البعض اقحام او الحاق بعض الكلمات او محو او شطب البعض الاخر
لافقاد الوثيقة قوتها من حيث لزومها ونفوذها .

ولنفقد الوثيقة الخارجى لابد من اجراء اختبارات على الوثيقة الاصلية وليس
على نسخة من الاصل وتتم الاختبارات فيما يتعلق بالمادة المكتوبة عليها والمادة
المكتوبة بها ، والخط وعلامات المحة (الختم والتوقيعات) وطريقة اخراج المطمحات
(المادة المكتوبة عليها الوثيقة :

يعمل الوثائقى جاهدا فى فحص المواد المكتوبة عليها الوثيقة ليرى ماذا
كانت منطقية على مفارقة تاريخية anachronistic فعلى سبيل المثال كان
الورق نادرا فى اوربا قبل ق ١٥ م ، ولم يأتى الورق الهندى الى اوربا الا
فى نهاية ق ١٥ م .

ولقد نبه الفقهاء الى تأمل الورق خاصة الدمشقى منه ، لانه يبشر بشرا
خفيفا ، ونبهوا ايضا الى الاحتياط عند الشهادة فى الكاغد والشهادة فى الرق
وذلك لان البشر فى الكاغد اخفى من بشر الرق ، والاحتياط كذلك عند الشهادة فى
ظهر الرق فربما لا يدرك البشر بسرعة .

ولم يفت الفقهاء التنبيه الى الاحتياط من تمتيق الكتب بهمل الكتاب السطرى
كانه متيق ، وهناك عدة طرق لمتتقيق الكاغد ذكرها المعز بن باديس (ت ٤٥٤ هـ) .

ان اقدم طرق الكتابة المعروفة عبارة من رسوم ومور غير متقنه تركتها بعض
القبائل القديمة على جدران الكهوف وعلى الصخور ومع تطور وتقدم الحضارة والتاريخ
ابتدعت الكتابات التصويرية وتبع ذلك اختراع الحروف الهجائية الابدجية واخذ
الناس يتفننون فى نقش الكتابة على الحجر فحفروا كتاباتهم بادوات الحفر البدائية
على جدران الهياكل والتماشيل والنصب وابواب القبور وشواهدا وعلى المساكن
والمعابد وتحتوى هذه الكتابات على سجل للتاريخ الماضى وقد بلغت هذه الصناعة
فى مصر على ايام الفراعنة شوا كبيرا وكذلك الحال بالنسبة لاصحاب الخط المسندفى
اليمن فى جنوب بلاد العرب (الحميرين) ولكن كتاباتهم لم تكن بالموثوق مثل قدمسا
المصريين بل كانت بحروف ابدجية ومهما يكن من امر فقد وصلت اليها اعداد كبرى

من النقوش المحفورة على الواح من الحجر وقد اشار القرآن الكريم الى السواح موسى في سورة الاعراف ثلاث مرات في الآية ١٤٥ ، "وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة" وفي الآية ١٥٠ ، ١٥٤ ، ومع الزمن ارتقت صناعة النقوش واستخدمت طرق حديثة في اخراج النقوش .

وفي بابل في بلاد العراق صنعوا من الململ الواح باعداد كبيرة كانوا ينقشون عليها ما يريدونه من كتابات باقلام خشبية او حديدية وهي على اشكال مخروطية او مثلثة على شكل اسافين ، ثم بعد ذلك كانوا يقومون بحرقها ، وكانت كتاباتهم بهذا القلم دقيقة جدا في بعض الاحيان ، وكان تجار بابل يستخدمون هذه الألواح في كتاباتهم وقد وجدت اعداد كبيرة من هذه الرسائل في خرائب تلل بابل وعيب هذه الألواح كمادة للكتابة انها كانت ثقيلة الى حد ما كما انها كانت معرفة للكسر عند نقلها من مكان لآخر ولكنها على كل حال احدى المواد التي استخدمت على نطاق واسع في العالم القديم وبخاصة في العراق .

" البردى "

فى الوقت الذى كان فيه اهل بابل يستخدمون الواح الطين لتسجيل الكتابه عليها كان المصريون قد اكتشفوا ورق البردى كمادة للكتابة وصنعوه من نباتات البردى ، واستخدموه فى تسجيل كتاباتهم وذاع استعماله بكثرة فى جميع بلاد حوض البحر الابيض المتوسط الشرقى بسبب خفة وزنه بل وصل البردى الى بلاد شبه الجزيرة والى العراق واستخدم البردى كمادة من مواد الكتابة حوالى سنة ٣٠٠٠ ق م ، وكانت صناعته قاصرة على مصر لان النبات لم يكن ينمو الا فيها وقد دام استخدام هذا النبات فى عالم الدنيا القديمه والوسيطه حوالى ٤٠ قرنا من ق ٣٠ ق م الى ق ١٠م تقريبا واستخدم البردى فى اوربا وخاصة فى صقلية بل ولقد وجدت برديات فى مصر الاسلاميه حتى القرن ١١ م كمادة على نطاق واسع وان وصلت اليها برديات قليلة من العصر الابهوى والمملوكى .

وقد استخدم العرب ورق البردى فى الكتابة واطلقوا عليه عدة اسماء منها ابردى وبردى وخومى ، وصفا وقد جاء ذكره فى كتاب الجامع للمفردات لابن البيطار وكتاب النباتات للاصمعي وكذلك عرفه العرب باسم ورق القصب كما عرفوه باسم القرطاس والقرطاس الممصرى وقد اشير اليه مرتين فى القرآن الكريم .

ويذكر لنا ابن النديم ان اهل مصر قد كتبوا فى القرطاس ويعمل من قصب البردى وكذلك اشار الى ذلك البيرونى وذكر لنا ابو العباس النباتى شيئا من طريقة صناعة المصريين لورق البردى من شرائح توضع فوق بعضها متعارفه وتعرض للضغط فتخرج الورقة البردى التى كان يصنع منها كميات كبيرة تعدر الى جميع انحاء العالم المعروف وكان يكتب عليها بالقلم والمداد وكانت خفيفة يسهل حملها ولذلك انتشر استعمالها فى بلاد اليونان والرومان ولكن ميبه انه كان يبلى مع مرور الزمان فالرطوبة تجعله يبلى والحرارة يجعله هشاً متققاً ولذلك ضاعت كثير من البرديات القديمه وقد زرع نبات البردى فى صقلية .

وكان البردى يصنع منه الحبال والخفاف والسلال من القشرة الخارجية امسا الالياف الداخليه فيصنع منها الورق ، ويظهر أن البردى فى صقلية قد استخدمه اهل المنطقة واهل المغرب فى المكاتبات الحكومية وطوامير الدول المستعمرة

-٢٤-

وقد ظل العرب يستخدمون البردى منذ الفتح في عهد الخلفاء وبنى امية وحتى
اوائل العصر العباسي بسبب وجوده في ديار الاسلام في مصر احدى البلاد الاسلاميصة
ولكن استخدامه وصناعته بدأ يقل بسبب ظهور الورق وصناعته في ديار الاسلام وكاد
البردى يختفى في ق ٤ هـ ١٠ م وقد وصلتنا برديات كثيرة بعضها موجود في مصر واما
على نشرها الاستاذ الدكتور ادولف جروهمان وبعضها هرب الى الخارج اكبر مجموعه
من البرديات موجوده في فيينا مجموعة الارشيدوق رينر .

البرديات

الجلد

من المعروف ان الانسان عرف جلد الجيوان واستعمله كمادة للكتابة منذ القدم فقد كان يقتات بلحم ما يصيده من الحيوانات ويتخذ من جلودها بيوتا ولباسا ثم استخدم الجلود كمادة للكتابة بعد دباغتها ، استخدم العرب في فجر الاسلام الجلود في الكتابة والراجح ان الرسائل التي بعث بها الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - كانت على الجلد ، ونحن لانعرف ماهي الطريقة التي اتبعت في دباغة الجلد وتهيئته للكتابة في اول الامر الا ان ابن النديم يذكر في كتابه الفهرست " ان الدباغة كانت في اول الامر بالنور وهو شديدة الخفاف " . كان الشعر ينزع من على الجلد وكذلك بقايا الشحم واللحم ثم يشد في اطار ويترك ليجف ويعالج بالعشاير والحجر الخفاف حتى يصبح امس ناعما وهذا النوع من الجلد الخشن والسميك نوعا والذي عرف بعد ذلك وكان العرب يطلقون عليه الاديم وكان الجلد احيانا يصبغ بلون احمر وردي فاتح جدا Pale Rose وتوجد في دور الكتب وفي المتاحف كثير من الوثائق المكتوبة على الجلد وكانت تلف وتربط برباط من الجلد وتذكر لنا المصادر التاريخية ان مهندس جامع احمد بن طولون قد قام بتمميم ورسم مسجده على الجلد ومع تقدم الحضارة ابتكر مادة جديدة من الجلد ارقى وارقي هي الرق .

" السرق "

صنع أولا في مدينة برجامه في اسيا الصغرى في النصف الاول من القرن الثاني قبل الميلاد وكانت الضرورة والحاجة هي الباعث على قيام هذه الصناعة بسبب التنافس بين مكتبة برجامه ومكتبة الاسكندرية فقد كانت برجامه تحتاج الى كميات كبيرة من البردى ورفض البطالمة السماح بتصديره فلجأت برجامه الى صناعة السرق على نطاق واسع وابتكروا الرق بدلا من قراطيين البردى وكانت السرق تملح للكتابة على وجهيها فضلا عن متانتها وقد ورد ذكر الرق في القرآن الكريم في سورة الطور " في رق منشور " وهناك رق يتخذ من جلد الجمير الوحشية ويسميه اهل النديم الفلجان وكان الرق افضل من الجلد رغم ارتفاع سعره واقتصر استعماله اول الامر على كتابه المصاحف وتدوين الوشائق وقد ذكر ان زيد بن ثابت قد كتب القرآن الكريم لسيدنا ابي بكر على اللخاف والجلد والاكتاف ومظام اكتاف الابل ثم اميد نسخة لسيدنا عمر على رق وكان افضل انواع الجلود في صناعة الرق جلد الغزال والماز والخراف وافضلها جلد الغزال وتوجد في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات الكبرى مصاحف من الرق واستعمل الرق كذلك في الكتابة في الدواوين وقد استمر الرق مستخدما الى جانب الورق بعد اكتشاف الورق فكتبت كثيرا من المصاحف ولفترة طويلة على الرق بعضها مصاحف ترجع الى ق ٣ ، ٤ ، ٥ هـ وقد نشر موريتز نماذج منها وتوجد بعض الوثائق المكتوبة على الرق في دور الكتب والمتاحف العالمية سواء في القاهرة او فيينا او برلين او هيدلبرج وكانت احسن الرق سوق صنعا تكتب عليها المصاحف وهي مادة رقيقة جدا وشفافة وكانت الرق تكتب عليها المصاحف كبيرة الحجم وقد استخدم الرق في المشرق العربي وكذلك في المغرب العربي لان البردى لم يكن ينبت في افريقيه ولم يكن يوجد الا في مصر وقليل من البردى كان يجلب للمغرب من مصر او من مقلية ولذلك استعملوا الرق وكتبوا عليه المصاحف والدفاتر والوثائق وبرع اهل افريقيا في تجهيز الرق ومقله ومبغلة بالالوان مابين اخضر واحمر ولازوردي وكان الرق من السلع التي يتجر فيها وتصدر من بلاد المغرب الى الاندلس والراجح ان اهل الاندلس قد اخذوا صناعة تجهيز الرق ثم الكامن من اهل القيروان وماجاورها وتوجد مجموعات ضخمة من الرق محفوظة في مكتبة جامع عقبة في القيروان الى جانب المصاحف المكتوبة على الرق والمعقود والمصاحف والمكوك التي استمر كتابتها على الرق وحتى او اخر القرن الثامن

الهجرى فى حين ان استعماله قد قل اواخر القرن الرابع الهجرى ولكن هذا لسم
بمنع اهل المغرب من اتخاذ الرق مادة للكتابة الى جانب الورق .

ومع الزمن قلت الرقوق وارتفعت اثمانها بسبب كثرة الطلب عليها ونسبة
وجودها ولهذا كان الرق يفسل احيانا لازالة ماعليه من الكتابة اما بالغسل او
الدلك او الكشط لازالة ماعليه من الكتابة وهذا هو الطرس وهو الصفحة من الجلد
التي محيت الكتابة من عليها ثم اعيد كتابتها وقد يحدث هذا اكثر من مرة وكان
هذا يحدث فى بعض النصوص القديمة او غير ذات القيمة وبالطرق الكيماوية والغنية
يمكن قراءة النصوص القديمة بواسطة الاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء .

وهكذا نرى ان العرب قد كتبوا على المواد التي اتاحت لهم سواء اكانت
احجارا او رخام او الواح كما استخدموا البردى على نطاق فيق قبل الاسلام كما
استخدموه على نطاق اوسع بعد الاسلام كما كتبوا على الاديم على الجلد وكذلك كتبوا
على الرق ومنذ تدوين القرآن الكريم استخدموا مواد اخرى مثل العسب او سعف
النخل كما كتبوا على مقام الحيوان خاصة الاكتاف كذلك استعملوا الشقف كما
كتبوا على اللخاف وهى الاجار المسطحة البيضاء المتخذة من الحجر الجيرى كما
كتبوا على الألواح الخشبية كما كتب على النسيج .

" الورق "

يعتبر اكتشاف الورق خطوه هائله فى تاريخ الحضارة البشريه وكان اكتشافه فى بلاد الصين قبل الهجرة بوقت طويل واحتكرت الصين وكوريا صناعته ومهر اهل تلك المناطق فى صناعته وقد اتضح مع الزمن ان الورق ماده مفضلة للكتابة لانه اكثر تحملا وليونة من سائر مواد الكتابه السابق الاشارة اليها بالاضافه الى ذلك نعومة سطحه وقد حدثنا كرياتشك وغيره عن دخول صناعة الورق لبلاد العرب وقد اتخذت هذه الصناعه عسريتها الى بلاد الغرب ^{وفي} ~~بهرقند~~ وتركستان/مرفه العرب وكان يتخذ كمادة تجارية مثل البردى ويقال ان عمر بن عبد العزيز استخدمه فى سنة ٨٨ هـ كما يقال ان هارون الرشيد انشأ مصنعا للورق فى بغداد سنة ١٧٧ هـ وكانوا يطلقون عليه اسم الكاغد او القرطاس والكاغد هو الاسم الذى كان يطلق عليه فى التركستان والمناطق الشرقيه من ديار الاسلام وقد حدث مراع بين مواد الكتابه الكاغد والرق والبردى وانتهى الامر بسيطرة الورق ونرى المصاحف التى كانت تكتب على السرق تكتب على الورق وكذلك المخطوطات ثم انتشر بعد ذلك الورق فى ديار الاسلام استيرادا من الشرق او صناعه فى المدن الكبرى مثل بغداد ودمشق وحماه والقاهرة وغيرها انتشرت صناعته فى سوريا منذ ق ٣ هـ ، ٤ هـ ، وكان فى اول الامر سميكا داكن خشن قاتم اللون ولما تقدمت صناعة الورق فى ق ٥ ، ٦ هـ وانتشرت اصبحت له السيادة على الرق الذى صرع وانتهى كما ان البردى كان قد انزوى ويظهر ان العرب والمسلمين قد مروا بمرحلة من العصر المباس من المفاضلة بين الكتابة على الرق او الورق وهكذا نجد الورق تنتشر صناعته بين العرب فى المشرق ثم فى الشمال الافريقى ووصل الى بلاد اليونان عن طريق السوريين وذلك فى ق ٦ هـ ، ١٢ م ولم يظهر الورق فى مصر حتى نهاية النصف الثانى من ق ٣ هـ بسبب تمسكها باستخدام البردى وصناعته ولكن فى مطلع القرن الرابع الهجرى انتشر الورق فى مصر وبدأ البردى ينزوى الى ان اختفى مع زيادة كميات الورق سواء المستوردة او المصنعة محليا فى اواخر القرن الرابع واول القرن الخامس الهجرى ويذكر لنا ابن خلدون فى مقدمته ان الفضل بن يحيى هو اول من اشار بصناعه الورق عندما زاد التاليف والتدوين وكثرت المراسلات والصكوك وفاق الرق بذلك وقد انتقل الورق من مصر الى شمال افريقيا الى تونس وبلغت صناعته فى القيروان وتونس والمهديه شوا

مظيما وكان يصنع من الكتان والخرق الباليه وانتقلت صناعة الورق الى اوروبا عن طريق تونس وصقلية وجنوب ايطاليا فشماليها وسط اوربا هذا طريق والشامى انتقال الصناعة من تونس الى فاس فى المغرب وسبته فى اوائل القرن ٦ هـ ثم مضى جبال طارق الى الاندلس (اسبانيا) وجنوب فرنسا .

ويذكر لنا ابن النديم فى كتابه الفهرست انواعا من الورق فى النصف الشامى من ق ٤ هـ منها الخرساني والسليمانى والطالحي والنوحى والظاهرى والجعفرى والفرعونى الخ . ومع الزمن انتشرت صناعة الورق فى ديار الاسلام وكان يطلق عليه اسماء مميزة تبعا لنوعه وحجمه ومكان الصناعة فمنه البغدادي والحموى والشامى ومع الزمن اصبح العالم العربى والاسلامى يستورد الورق من اوربا السورق الافرنجى او الرومى منذ القرن التاسع والعاشر الهجرى فى حين ان مصانع الورق فى مصر ولشام كانت دائبة التصنيع ولكن يظهر ان الورق المحبوب من بلاد الفرنج قد صار له الغلبة والكثرة حوالى نهاية ق ٦ هـ ، ١٥ م وكثيرا من الورق الذى كتبت عليه المخطوطات فى اواخر ق ٩ ، ١٠ هـ ، توجد عليه علامات مائية وكان من صناعة ايطاليا او وسط اوربا والورق الشرقى الشامى والحموى والبغدادي يمتاز بمقاومته ونعومه سطحه ولونه الابيض الضارب للصفرة وخلوه من العلامات المائية التى ظهرت فى الورق المصنوع فى ايطاليا وكان الورق يمنع من بعض الالياف والاسبب الداخلى لبعض النباتات ومن القنب والخرق الكتانية والقطنية ويظهر ان عجينة الورق كان يضاف اليها قدرا من النشا فنجعل سطحه ناعما براقا احيانا وكانت المخطوطات تكتب على ورق على هيئة ملازم يختلف عدد صفحاتها او عدد اوراقها (هى الملزمة او الكراسة) احيانا كان الورق يلحق كدروج ملتصقة بعضها ببعض وتكتب عليه الوشائى

استعمل العرب ثلاثة اشواع من الورق •

النوع الاول : الورق البغدادي سمي بذلك لانه يجلب من بغداد وكان اجود اشواع الورق واكثرها اتساعا وخصى لكتابة المصاحف ومهود الخلفاء وبيعهم ومكاتبه الملوك •

النوع الثاني : الورق الشامي وقد عرف بذلك لانه كان يجلب من بلاد الشام ومنه الحموي الذي يصنع في حماه ثم ينقل الى دمشق وهو افضل من الورق الشامي المشهور الذي كان يستعمل في دواوين الانشاء في اليمن والحجاز وبلاد الروم وكان اكثر انواعه شيوعا في كتابة الققبسود ، ولا يقدم كاتب السر على استعمال الورق الشامي الا باذن خاص ومن الورق الشامي يوجد ايضا صنف ثالث هو ورق الطيسر او ورق البطائق وكان رقبيا جدا بحيث يمكن وضعه تحت اجنحة حمام الزاجل •

النوع الثالث : الورق المصري على قطعين •

القطع الاول : ومنه الورق المنموري ويعتبر اولى الورق قطعاً واعظمه حجماً القطع العادي : فلما يصقل واذا مقل وجهاه فانه يسمى في مصطلح الوراقين فسي ذلك العصر بالورق المملوح •

ولقد استعمل الورق الشامي بكثرة في كتابة وثائق التصرفات الخاصة بينهم كما كان الحموي يستخدم في العقود الخاصة بالسلطين حيث ان قطعة اكبر كما انه اكثر ليونة وانعم لونا واكثر نعومة •

وتتكون الوثائق من عدد من الدروج المستطيلة الموصولة بعضها الى بعض بالنشا او بالبر ويتراوح عدد دروج كل وثيقة تبعا لطول الوثيقة او قصرها وكان الكاتب يترك جزءا من الوثيقة يعمل في بعض الاحيان الى اكثر من درج في بداية الوثيقة وفي نهايتها لكي يحمي الوثيقة ويحفظها على مر السنين حيث ان التاكل والرطوبة تؤثر عادة على الدروج الخارجية المعروفة للموثرات الضارة السابق الاشارة لها

تحفظ الدروج المملقة بلخها حول بعض بشكل اسطواني او ملف (

ويبدأ لف هذه الدروج من اسفل الى اعلى حتى تكون بداية الوثيقة اول ما يصادف القارئ عندما يفتح الوثيقة (الملف) ويكون اتجاه النص للداخل منذ اللف وهذا لحفظ الوثيقة ومنها وهذا يفسر ترك جزء من الفراغ في بداية الوثيقة وفي نهايتها

وشنى الورق يودى الى تقصفه كما ان حفظ دروج الورق بدون لمق يودى الى فيساع بعض منها او الى تزييفها وابعاد دروج الورق العرض يتراوح بين ٣٢ - ٣٩ سم والطول بين ٤٢ ، ٥٨ سم ولقد كتب اغلب الوثائق على الورق لرخى ثمنه وقد كان نباتيا سمبكا لكى يكون متماسكا على مرور الزمان ، ولقد ظهر به بعض الاصابات والتلفيات التى من اهم اسبابها تقلبات الجو والرطوبة وسوء الحفظ والاهمال طوال هذه الحقبة وتنتشر فيه بقع بنية بسبب الرطوبة على الوثائق الورقية وقد يحدث تاكل فى الهامشين مما يودى الى فيساع بعض الكلمات من نهايات السطور وقد اثرت ايضا دودة الورق فى اتلاف البعض .

واذا كانت مصر والشام تمثل بلدا واحدا فى العصر المملوكى فقد كان السورق الشامى صناعه دمشق والحموى كان يبرد الى مصر والوثائق تختلف فى لونها فبعضها ابيض ومنها ما يفرغ الى الاصفرار ومنها الخشن الداكن اللون وهذا يرجع الى عاملين المادة المستعملة فى الصناعة تجعله يفرغ الى الاصفرار اما الصقل والخشونة فتخرج الى الصناعة .

الحبر :

يطلق عليه كذلك المداد لانه يمد القلم ويعينه بالاستمرار كما سمي الزيت مدادا لانه يمد السراج وقد ذكر هذا الاسم فى القرآن الكريم فى قوله تعالى
 "قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي" .

وقد اهتم كتاب الوثائق بالمداد اذ انه كان يعتبر من العوامل المؤثرة فى تجويد الخط وقد تفنن العرب فى صنع المداد على مختلف الوانه وانواعه فاحيانا كانوا يصنعونه من مواد لاتحتاج الى علاج كبير كالعفص والزاج والصمغ .

ويعمل الوثائقى على فحص المواد التى كتبت الوثائق بها مثل الاحبار وموافقتها لعلامات العصر المستعملة فيه او لاجل التركيبات الكيماوية المطلوبة على مفارقة تاريخية Anachronistic ويستخدم التحليل الكيماوى فيه ايضا وله تعرف الطباعة فى ق ١٥ ، ولم توجد الاقلام الرصاص قبل ق ١٦ م ولم يخترع الكتابة على الالة الكاتبة حتى ق ١٩ م .

ولقد نبت الفقهاء الى الاحتياط من الحبر الذى ينفذ لذكروا ان بعض القراطيس يمحى ماكتب فيها بسرعة ويجعل فيه غير مامح .

ولقد اختلف الحبر باختلاف المادة المكتوبة عليها فالورق يكتب عليه بحبر الدخان وهو داكن شديد السواد لذلك احتفظ بلونه حتى اليوم وقد كان يعالج بعض المواد الاخرى كالصمغ وبزر الفجل وماء الاس والعسل والكافور وفي بعض الاحيان كان يبيت لون الحبر وربما ذلك لنقص مادة الدخان او مادة تشبيته في الحبر وفي هذه الحالة يصبح لون الحبر بنسى .

اما ، الرق، فيكتب عليه بمداد الرأس وهو مداد اسود مائل الى الحمرة الداكنة او البنى الفاتح وهو يفسد الورق لو كتب به عليه لان به قدرا من اكسيد الحديد وقد ادى استخدام هذا المداد الى تاكل مكان بعض الحروف او الكلمات التي كتبت به في الوثائق وخاصة الكلمات المكتوبة بقلم الجليل كعلامات القفاة .

وهذا الحبر لادخان فيه لذلك نجده على الورق براقا ناعما يفر بالبرمر عند اظالة النظر اليه من شدة بريقه .

الخط والكتابة اليدوية :

ويستطيع الوثائقى التعرف من محة الخط او الكتابة اليدوية من طريق معرفة الاساليب والانواع في بعض الاقاليم في فترات معينة وحتى عندما تصبح الكتابة اليدوية غير مالوفة فيمكن مقارنتها مع العينات الصحيحة .

وقد وقع فقهاء الشريعة الاسلامية في عصور اجتهادهم الوسيلة والطريقة لتحري صحة الخط وسلامته من كل مايلبده واكتشاف المزور منه ، وذلك فيما تحدثوا فيه عند تناولهم لموضوع تحقيق الخطوط بشرطيه وهما : الشهادة على الخط ومفاهاة الخطوط ، ووقعوا له من الشروط مايفمن الاطمئنان عند الاعتماد عليه كعجة ومستند .

ولقد منى المسلمون منذ بداية تاريخهم بلن الخط الجميل في الكتابة وللخط العربى اسلوبان رئيسيان الاسلوب الجاف وحروفه مقوسة والاسلوب الاول يعرف بالخط الكوفى نسبة الى مدرسة الكوفة بالعراق كما يقال والاسلوب الثانى هو خط النسخ الذى كان يستخدم في التدوين بدواوين الدولة والمراسلات وكتبت به الكتب وقد عرف المسلمون هذين النوعين من الخط في القرن السابع الميلادى وهو

مبدأ التاريخ الاسلامى وقد استخدم الخط الكوفى فى مصر ثم حل محله تدريجيا الخط النسخى ، الذى ظل متداولاً فى صدر الاسلام ثم اخذ يرتقى سلم الكمال واستخدم كذلك خط الطومار نوع غليظ من خط النسخ والخط الرقعة والخط الثلث .

وكان هناك اجماع من الكتاب على ان الخط النسخى يساعد الكاتب على الكتابة بسرعة اكثر من الخط الثلث وذلك لصغر حروفه وتلاصق مداتها مع المحافظة على تناسق الحروف وجمال الروتق .

والخط من العلامات البارزة التى تحدد شخصية الوثيقة والعصر الذى كتبت فيه وقد كتبت الوثائق العربية فى العصور الوسطى بالخطوط الديوانية او الوثائقية وهى نوع من الخط يمتاز بالاستدارة لانه تالى للخط النسخى فى التطور والنسخى يتبع خط الثلث واستنبط منه وهو يمتاز باللين والاستدارة وان كان الخط النسخى وبصفة خاصة الخطوط الديوانية اكثر ميلا الى التدوير وهو خط مقروء لان كتابته محسنه ومكتوبة بتانى والكتابة فى باطن الوثيقة وفى ظاهرها بخط واحد .

والخطوط الديوانية او الوثائقية مناسبة لقطع الورق الشامى بنوعيه بالاضافة الى انه الخط المناسب للوثائق الشرعية .

وقد كان العقد يكتب فى وجه الوثيقة اما الاشهاد فكان يكتب فى ظهر الوثيقة وقد كانت الكتابة فى وجه الوثيقة اكثر وضوحا وتحسينا .

وتكتب عبارة العرفى باعلى هامش الوثيقة الايمن وعبارة التعمين بخط قافى القفاة وعبارة التعمين فى واثق الاستبدال اما التسجيل باعلى هامش الوثيقة الايمن وكذلك علامة الاداء اسفل شهادة الشهود فى وجه الوثيقة والحمد له والتاريخ والحسبة فى ظهر الوثيقة فكانت كل هذه العبارات تكتب بقلم جليل بخط نسخى كبير هو خط الثلث بقلم القافى الموثق . وفى الصادرة كان احد شاهدى العقد هو كاتب الوثيقة كما اتضح من الدراسة الباليوجرافية لخطوط الوثائق وبالنسبة لدراسة الخط من الناحية الباليوجرافية فهناك ظاهرة لغوية املائية فى كل الوثائق كانت سائدة فى ذلك العصر وهى تسهيل الهمزة وعدم اثباتها فى الكتابة بان يتسددل

بهما حرف العلة الملازم باء! او واوا او الفا ومن المعروف ان هذا التسهيل هو لهجة قريش وما يزال موجودا حتى الان في الكتابه مثل البائع مايه مورخ شانه .
واحيانا تحذف الهمزة المفردة نهائيا من الكلمات مثل شرا الما والبننا
ولقد اهتم كتاب الوثائق بالبسملة وبالفوا في تحسينها تعظيما لاسم الله سبحانه وتعالى فاطالوا حرف الباء لتدل على الالف المحذوفة منها لكثرة الاستعمال واشبات اسنان السنين وافراد البسملة في سطر مستقل متبوعة بالحمد لله والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

الاعجام والشكل

لم يعتنى به كتاب الوثائق في اغلب الاحيان فقد يمر السطر دون نقط فسى كثير من الاحيان ولقد وردت لنا وثيقة غير منقوطة نهائيا (وثيقة رقم ٣٢ دار الوثائق) . ولم يهتم كتاب الوثائق ايضا بالشكل الا في القليل النادر وهذا هو السبب ولقد اهتم الكتاب بتشكيل العبارات الدينية كالبسملة والحمد لله ، والملاة على النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - وايضا البروتوكول الافتتاحي الخاص بوثائق السلاطين .

وكان الكاتب في بعض الاحيان اذا صادف موضوع مهم في العقد فانه يكتب اول كلمة فيه بالخط الكبير عن بقية خط الوثيقة فهي (اشترى) قبل اسم الشارى (وجميع) قبل المتصرف فيه المبيع (والحد) قبل الحدود الاربعة (واشترا صحبها شرعيا) قبل الشمن .

علامات الصحة الاختام والتوقيعات :

واما علامات الصحة من اختام وتوقيعات للشهود والمتعاقدين والموشقيين فاهميتها ليست بخافية ، لمالها من اثر في افاء الصحة على الوثيقة ، كسمات او امارات لمحتها ، وينبغي ان يبذل الوثائقي جهده للتعرف على الاختام الموجودة على الوثيقة موضع الدراسة ، وهل هي التي كانت سائدة في الفترة التي تؤرخ بها الوثيقة لاكتشاف مدى صحة هذه الاختام كما يعمل الوثائقي لمعرفة ما اذا كانت الوثيقة قد زودت بالتوقيعات الخاصة بالشهود والمتعاقدين والموشقين المألوفة فسى نفس فترة الدراسة .

ولم يفت الفقهاء التنبيه على تحرى الدقة فى مقارنتها ولاكتشاف الصحيح من المزور ، فكان القضاة المسلمون فى مصر الاجتهاد الفقهى يحتفظون بنماذج لشهادات الشهود فى دواوينهم ، وذلك ضمانا لعدم تزوير التوقيعات والشهادات ، ولمقاربتها بما يظهر من توقيعات شهادات نفس الشهود اذا لزم الامر مستقبلا .

طريقة اخراج الوثائق

المقصود بإخراج الوثيقة هو الشكل الذي خرجت عليه من حيث الكتابة والهوامش والمسافة بين السطور واتجاهات السطور .

ولقد وضع مولفو وفقهاء علم الشروط (مطلق وشافق التصرفات الخاصة) فـسـ مولفاتهم قواعد لإخراج الوثائق بطريقة مستوية لجميع شروط الصحة الشرعية من حيث الصياغة القانونية للعبارات الفقهية الدالة على صحة التصرف القانوني ولكي يتحرى محررو الوثائق في صياغتها إزالة اللوهم أو الغموض استخدموا كافة العبارات الفقهية الدقيقة ، المناسبة للتصرف واللائمة لكي يكون العقد صحيحا سليما جديرا بالثقة ولكي لا يترتب عليه نزاع في المستقبل ، أو فساد التمسرف وعدم شرميته حتى تكون الوثائق كاملة الأركان من الناحية القانونية بالمعنى العلمى الدقيق كما ضمنوا هذه المولفات أيضا الشروط المطلوبة والواجب توافرها في وثائق التصرفات المختلفة من حيث الشكل وطريقة الإخراج والموضوع (المحنوى) وهذا ما يطلق عليه الوثائقيين الشكل الدبلوماسي للوثيقة .

ويبين لنا " سينوبوس " الهدف من دراسة عناصر الشكل في الوثائق في كتابه " المدخل للدراسات التاريخية " فيذهب إلى أن المقارنة المنهجية بين مختلف العناصر التي تقوم بتحليلها وبين العناصر المتماثلة لها في الوثائق المشابهة غير المشكوك في مصدريتها تتيح لنا كشف عدد كبير من الوثائق المزورة وتبين لنا الظروف التي كتبت فيها معظم الوثائق الصحيحة ومواقع التزييف والتحريف فيها .

ومن حيث خصائص الوثيقة الخارجية نجد قواعد مستقرة اتبعها محرروا وكتساب الوثائق من تضمن الوثيقة عناصرها الأساسية لكي تخرج الوثيقة " على التواين المحرره " كما أن تضمن اشهاد الوثيقة عبارة " على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرمى " تدل على استيفاء الشكل الدبلوماسي للوثيقة بخصائصه الخارجية وخصائصه الداخلية .

ومن حيث الخصائص الخارجية للوثائق العربية :

فقد وضعت القواعد ضمانا واحتياطا من تزوير في الخط يمكن أن يعتذر من تفسير فيه وذلك بعدم ترك بياض أو فراغ في ختام أو نهاية الوثيقة أو في أواخر

السطور ، خشيه ان يضاف اليها ما ليس منها وذلك لكي تخرج الوثيقة على "الأوضاع الشرعية" .

وقد روى في طريقه اخراج الوثائق العربية في العصور الوسطى من حيث الشكل العام .

١- عدم ترك بياض في آخر السطور :

درج كتاب الوثائق العربية في العصور الوسطى على استكمال سطور الوثيقة كلها لئلا يلحق في آخر السطر ما يفسد بعض او كل احكام الوثيقة فاذا كان آخر السطر بياضا امكن ان يزداد فيه شيئا ولذلك كان كتاب الوثائق يكتبون في آخر السطر كلمات أكثر من احتمال وسعة آخره فكان آخر السطر يستدير الى اعلا او تكمل بعض الكلمات اعلى آخر السطر وكان ذلك على سبيل الاحتياط حتى لا تزداد او تضاف بعض الكلمات او الحروف في آخر السطور لان ذلك يفسد ويبطل الوثيقة كلها .

او اضافة حرف في نهاية السطر كعلامة وقف في حالة عدم استدارته الى اعلا ٢- اتباع التسطير والتاليف احتياطا من زياده حرف او كلمة :

اتبع كتاب الوثائق العربية طريقة التاليف (وهو جمع كل حرف غير متصل الى غيره على افضل ما ينبغي) واتبعوا ايضا طريقة التسطير (وهو اضافة الكلمة الى الكلمة حتى تمير سطر منتظم الوقع كالمسطرة) وذلك تجنباً واحتياطاً من زيادة حرف او كلمة في احد سطور الوثيقة مما يبطلها ويفسدها . ولعل ماكتبه عمر بن عبد العزيز الى عماله " اذا كتبتم فارقوا الاقلام واقلوا الكلام واقتمروا على المعاني وقاربوا بين الحروف فان اجود الخط ابينه " يريد بذلك تنبيه عماله الى التحرر والاحتياط من زيادة حرف او اتمام كلمه او الحاق عباره فتفسد المكتوب وذلك واضح من قوله " وقاربوا بين الحروف والبراجم ان وصل الحروف المفردة بالسابقة عليها والتالية لها ووصل وتشابك الكلمات مع بعضها كما رأينا في بعض الوثائق اثناء التدريب احتياطا وتحريزا من اضافة او زيادة حرف هذا بالاضافة الى سرعة الكتابة التي نتج عنها اختصار وتحوير او اغفال بعض الحروف .

٣- ترك الكاتب ربعا او اكثر من عرض الدرج اليمين بياضا .

اعتاد كتاب وثائق التصرفات الخاصة العربييه (بيع وقف استبدال) العربييه على ترك ربع عرض الدرج اليمين بياضا دون كتابة كهامش وقد لاحظنا ذلك في اغلب الوثائق ، في حين ان القليل منها ترك فيها اقل من الربع عرض الدرج بياضا .

على ان اغلب الوثائق التي قمنا بدراستها وجد هامشها اليمين يزيد عن ربع عرض الوثيقة سواء كان الدرج من القطع الكبير (٢٢×٢٣ سم) او من القطع المتوسط (٢٨×٢٧ سم) وذلك من اجل كتابة بعض الموضوعات ذات علاقه بالتصرف الام . وغالبا ما كان يكتب في هذا الهامش تأثيرات القضاة بالاحالة او عبارة التسجيل او كتابة الشهادات الخاصة بتقدير قيمة العقار او شهادة بملكية البائع للمبيع وجريانه في ملكه وحيازته وفصل الخصم وفصول الانتقالات والشهادات الخاصة بمعرفة المتصرفين .

٤- مراعاة بداية او اخل السطور .

حرص كتاب الوثائق على الابتزوا في اول سطور الشهادة بياضا يخرجها عن نسبة سطور المتن فنجد بدايات اسطر الشاهد اليمين تبدأ بمحاذاة اسطر الوثيقة - مراعاة المسافة بين السطور واحدا .
لا يلمح كاتب الوثيقة بين السطر والسطر الذي يليه الفساحا زائدا مراعى ذلك عند اول شروعه في كتابة سطور الوثيقة وغالبا ما يكون متوسط المسافة بين السطور واحدا .
٦- عدم ترك فراغ او بياض بين صيغ شهادات الشهود واخر سطر من الوثيقة بمرد السطر الاول من صيغ شهادات شهود الوثيقة ملاصقا لآخر سطر فيها ولا يفسد ان كان الشاهد اول من يضع صيغة شهادته فيجب ان يكتبها ليما يلي اخر حروف من الكتاب من غير ترك بياض يمكن ان يغير فيه شيء مما ورد في الوثيقة ويعتذر عنه في تلك الفرجه .

٧- الاحتياط من الحاق زيادة في الشهادات :

عادة ما ترد الشهادة الواردة في الجانب الايسر من الوثيقة ملتصقة بهامش الوثيقة الايسر احتياطا من الحاق او اقحام زيادة في اسطر الشهادة ولا يقتصر الامر على ذلك بل نجد الشاهد اليمين يقع شرطتان في بعض الاحيان عند نهاية كل سطر من اسطر صيغة شهادته .

وفد اشترط الشروطيون ان تكتب شهود الوثيقة صيغة شهادتهم بنفس الصيغة التى ادى بها الشاهد الاول شهادته ، وهذا يجعل الامر متعذرا للاحاق او اتمام زيادة فى صيغ الشهادات .

٨- ترك بعض الدروج بيضا فى نهاية الوثيقة :

يترك كاتب الوثيقة احيانا عقب البروتوكول الختامى وبعد تمامه درج او درجين بيضا لاحتمال كتابة تصرفات لاحقه تتناول بالتغيير او التبديل او التعديل التصرف الوارد بالوثيقة .

٩- ذكر فصول الاعذار والجريان عقب البروتوكول الختامى :

درج بعض كتاب الوثائق على ابراز فصول الاعذار والجريان احيانا عقب البروتوكول الختامى للوثيقة بعد الشهادات وتصديق الموثق عليها والبعض الاخر يكتبون هذين الفصلين على الهامش الايمن للوثيقة .

وبصفة عامه فقد جرى الحال فى اخراج الوثائق فى العصور الوسطى على كتابة متن الوثيقة تباعا مع اهمال النقط احيانا وافعال الفواصل تماما بين كل مباره والتى تليها او بين كل موضوع واخر فالوثيقة تبدأ وتنتهى دون ان نعرف لها وقفا او تبويبا وقد يؤدى هذا الى الخلط فى فهم المعنى عند البعض .

وتتميز وثائق الاستبدال بصفة خاصه بمرور قمه ملمقه بطريقة افقية او راسيه فى اغلب وثائق الاستبدال فى بداية الوثيقة فى الوجه ملمقة على الدرج ، الاول من وثيقة الاستبدال فيها طلب المتصرف (المستبدل) بالاستبدال ، وهى معروض يقدم للقاضى للحكم بالمحة والموجب .

الصحة الدبلوماسية :

وعندما يتناول الوثائق الخصائص الخارجيه لتمييز التاريخ الزمانى والتاريخ المكانى ومنشأ الوثيقة فانه يكون قد تناول قضية الصحة الدبلوماسية التى تعتبر اهم وادق القضايا التى يعنى بها الوثائق فيجب عليه ان يصف الشكل ومايمتريه من تغيرات فالوثائق القانونية تتغير فى الزمان والمكان بتفسير الحضاره وذلك لان الوثائق مرآه تنعكس عليها حضارة البيئه والمجتمع ويجب ان يفسر لنا الوثائق الاسباب الحضارية لتغيرات الشكل والتى ترجع الى عادات

-٤٠-

وتقاليد العصر او البلد والدواوين المنشئة وصفات الاشخاص الذين يقومون بالكتابة
او الانشاء .

ويقتضى الوصف والتفسير (التحليل) من الوثائق ان يكون على المام واسع
بمعارف متنوعة منها حساب الازمنة والنظم والاشار والكتابة palaeography
واللغة philology والقانون المام والخاص في ازمئة واماكن متنوعة واسماء
الاشخاص والالقب والصفات والخطط (اسماء الاماكن) وطريقة الانشاء وتطورها حتى
استقرارها باوضاع وضوابط يختص بها ديوان دون غيره .

العلماء

" النقد الداخلى او الخصائص الداخليه "

الوظيفة الاولى لنقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة هي تقرير ما اذا كانت الوثيقة نحتوى على اكاذيب Lies او اخطاء Errors ويمكن تطبيق نقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة فقط عندما نتعامل مع الكتابة Writing سواء اكانت فى الوثائق Documents او فى النقوش Inscriptions الموجودة على الاثار والنقود Coins والميداليات Medals او على الاختام Stamps ويطلق على نقد الشكل الداخلى للوثيقة النقد التفسيري التاويلى وفيه الوثائقى من مدى مطابقة المعلومات والحقائق الواردة فى الوثيقة للواقع وفى نقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة ينظر الى الوثيقة من الداخل بفرض اكتشاف ما اذا كانت الرسالة المتضمنة فى الوثيقة اصلية حقيقية Genuine ويمكن دراية خصائص الشكل الداخلى فى نسخة من الاصل ، كما ان نقد خصائص الشكل الداخلى فردى فى طريقته Individual فاصاله وصحة كل وثيقة مثل خلوها من الاخطاء يمكن تعيينها فيها وهو ليس عملية منفصلة فيحدث كل وقت وهو فى الواقع جزء من العملية التى نعبر بها من الاشار الى الاحداث .

واذا تم النقد الداخلى للوثيقة بعناية فانه يقدم لنا افكارا كافيية للدلالة على مصدرها كما تزودنا وتمكننا المقارنة المنهجية بين عناصر الوثيقة المدروسة وما يلاحظها فى الوثائق المشابهة لها المعروفة المصدر من الكشف عن عدد كبير من المزيفات وتحديد الظروف التى انتجت فيها معظم الوثائق المحيطة .
واما العناصر المكونة للنقد الداخلى للوثيقة فهى اللغة والصياغة اللغوية والوقائع التاريخية والقانونية .

اللغة والصياغة اللغوية :

يجب على الوثائقى فحص لغة الوثيقة ، فبعض التراكيب اللغوية لم يستعمل الا فى بعض الاماكن وفى بعض العصور وكثيرا ماتكون لغة الوثيقة معبرة لفترة من الفترات والتى لا يستخدم كثير من تعبيراتها فى الوقت الحاضر كاللغة العربية فى العصر الجاهلى .

ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم فى هذه الناحية فتبدر منهم الفاظ وتراكيب حديثة .

ولا بد ان يكون الفقهاء العرب المحدثين كما سبق ان ذكرنا قد طبقوا منهم في علم الحديث على الوثائق وذلك بنقدها وتحقيق نصوصها لمعرفة الصحيح من الزائف فيها لدقة التحري المعروفة عنهم .

كما ينبغي على الوثائقي فحص الصيغ المستعملة والعبارات الاصلاحية المعتادة والمألوفة في الوثائق في فترة الدراسة ويرى الاساليب المنطوية على مفارقات تاريخية . فلقد كانت هناك صيغ معينة تسعمل في انشاء الوثائق لزيادة البيان او للاحتياط والخروج عن الخلل قطعاً للنزاع والخصومات .

الوثائق التاريخية والقانونية :

ويمكننا ملاحظة كل المعلومات الايجابية الموجودة في الوثيقة ، الوثائق المذكور فيها اشارات الى احداث ، فاذا كانت هذه الوقائع والاحداث معروفة من طريق اخر بواسطة معادر لم تكن في متناول من تنتسب اليه الوثيقة فانه بهذا تثبت صحتها ، ويحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعة الاحداث تاريخا التي عرفها المؤلف وبين الواقعة الاقرب من هذه والتي كان لابد له ان يذكرها لو انه عرفها .

ولقد استخدم فقهاء المسلمين الوقائع والشواهد التاريخية الموجودة بالوثائق في نقدها والاستدلال على صحتها وسلامتها ، فعندما عرض ابو القاسم على وزير القاسم على الحافظ المحدث المورج الحجة ابي بكر الخطيب البغدادي في سنة ٤٤٧ هـ الوثيقة التي اظهرها بعض اليهود مدعين انه كتاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - باسقاط الجزية عن اهل خيبر وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم - وذكروا ان خط على رضى الله عنه فيه قرر الحافظ الحجة ابو بكر الخطيب : ان الوثيقة مزورة لان فيها شهادة معاوية ، وقد اسلم عام الفتح وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات يوم بنى قريظة قبل فتح خيبر بسنتين ، فاستحسن الوزير ابو القاسم منه ذلك واعتمده وامضاه ولم يجز اليهود على ما في الوثيقة لظهور التزوير فيها .

-٤٣-

وبعد معالجة كل مايتصل بشكل الوثيقة المادى نتناول المحتوى الموضوعى لها ولا بد ان نسال الاسئلة التالية :-

١- هل هذا المحتوى الموضوعى يتفق مع ما عرفناه من المصادر الصحيحة الاخرى لنفس التاريخ والمكان ؟ .

٢- هل الكاتب جاهل لبعض الاشياء التى ينبغى لكاتب تلك الايام ان يذكرها

٣- هل الاحداث التى لم يعرفها فى تاريخ كتابة الوثيقة مألوفة للكاتب .

وبعدها يحاول الوثائقى تعيين تاريخ ومكان وكاتب الوثيقة Localization of the source وعندما يتم ذلك فان الوثائقى يمكنه الاعتماد على الوثيقة كشاهد او برهان او بينة ذلك ان الوثيقة ليس لها قيمة اذا لم يعرف تاريخها الزمنى وتاريخها المكانى ومنشئها ومن الواضح ان تعيين التاريخ الزمانى والمكانى له ارتباط وثيق بتقرير امالة الوثيقة . Authenticity واذا وحد التاريخ الزمانى والمكانى المنشئ فى الوثيقة فلا داعى للبحث منه .

" التاريخ الزمانى للوثيقة "

غالبا مايكون تقرير تاريخ الوثيقة امرا صعبا ، وتأتى هذه الصعوبة عندما نحاول تقريره بواسطة المحتوى الموضوعى للوثيقة الذى تحكمه المعلومات العامة وايضا من طريق دراسة الشكل ، واللغة والاسلوب ، وبهذا نستطيع ان نفع الوثيقة فى قرن معين او حتى فى جيل ، وهنا تظهر اهمية علم الكتابة الخطية القديمة Palaeography وعلم اللغة Philology ذلك ان علم الكتابات الخطية القديمة يخبرنا ان كتابة الوثيقة قد كتبت فى هذا القرن او ذللك والتعديلات فى الكتابة ذات الطبيعة المشابهة تعطى صفات لكل المراحل التاريخية للكتابة فالمعرفة بالتطور التاريخى للكتابة تمكن الباليوجرافى " عالم الكتابات الخطية القديمة " من تعيين تاريخ الوثيقة او المخطوط بالتقريب .

وفى هذا المقام يقدم لنا علم اللغة مساعداته فالكلمات تولد وتموت فيمكن لعالم تاريخ اللغات اخبارنا ان كلمة معينة ظهرت لأول مرة فى لغة ما فى قرن ما فلو ظهرت هذه الكلمة فى وثيقة معينة فلا بد ان تكون تلك الوثيقة قد كتبت بعد ذلك القرن . ويمكن لعالم تاريخ اللغات ان يخبرنا ايضا ان كلمة معينة قد اختلفت من لغة معينة فى قرن معين ، فلو ظهرت هذه الكلمة فى الوثيقة فلا بد ان تكون الوثيقة قد انشأت قبل اختفاء هذه الكلمة .

ولكن فى بعض الاحيان لا يستطيع " علم الكتابات الخطية القديمة " ولا علم تاريخ اللغات ولاحتى الاسلوب ان يمكننا من تعيين اكثر من نصف القرن الاول والنصف الثانى من القرن ، ولكن كيف نتمكن من تثبيت التاريخ بتحديد اكثر ؟

وهنا يمكننا الاعتماد اكثر على المحتوى الموضوعى للوثيقة ، فالاشارة الى الاحداث المعروفة لنا من مصادر اخرى تثبت ان الوثيقة قد انشأت بعد الاحداث التى وقعت او فى وقت الاحداث ويمكننا رؤية هذا بالطريقة التى اشير بها للاحداث كما يمكن تاريخ الوثيقة قبل تاريخ وفاة كاتبها .

وعلى هذا فان كل وثيقة انشأها شاهد ميان ولكنه حررها بعد الاحداث يحتمل ان تزودنا بمثل هذه المفاتيح كما هو اعلاه ، " حتى تاريخ التحرير "

واستعمال مثل التعبيرات التالية)

حتى الوقت الحاضر او بالاشارة الى نتائج تصرفات معينة تلك التى وصفت وهذا يعنى
الوشاغقى .

وفى بعض الاحيان تكون اشارة واحدة كافية لتشبيت التاريخ وغالبا مايكون
الاجراء معبا ويجب ان يقرر الوشاغقى الحدود التى فى خلالها انشأت الوثيقة .

التاريخ المكانى للوثيقة :

ان تقرير التاريخ المكانى للوثيقة الاصلية عادة مايكون اكثر معبوسة
من تحديد التاريخ الدمانى لها وهو المكان الذى انشأت فيه الوثيقة ، ولى هذا
المقام تمدنا اللغة والاحداث والبيئة المحيطة بالكاتب وصفات الاقليم او المدينة
والمحتوى الموضوعى بالادلة القيمية من مكان كتابة الوثيقة وتحريها .

كاتب الوثيقة :

ان تقرير ذكر كاتب الوثيقة او منشوها امر له اهمية عظيمة فاذا امكننا
بسهولة معرفة اسم المنشئ او المحرر فلا بد من البحث عن معلومات عنه ، فبحسب
ان نعرف اى نوع من الاشخاص يكون ؟ وماهى مكانته الاجتماعية ؟ وبهذه الطريقة
لقد نستطيع ان نقرر ماذا تساوى شهادته ؟

وهذه المعلومات ينبغى الاستفادة منها حتى عندما نعلم اسم الكاتب او المحرر .
والطرق المألوفة لتقرير ومعرفة الكاتب او المحرر للوثيقة هى مقارنتها
مع الوثائق الاخرى وهنا يلغى التاريخ الزمانى والتاريخ المكانى للوثيقة
الضوء على منشئ الوثيقة ويمكننا من تحديد كيان الوثيقة التى ندرسها .

الصحة التاريخية :

تتحقق الصحة التاريخية عندما تكون المعلومات الواردة فى الوثيقة مطابقة
للواقع ويستفيد الوشاغقى من الصحة التاريخية فى الحكم على الصحة الدبلوماسية
وفى تقويم الوثيقة باعتبارها شاهدا تاريخيا .

لقد تكون الوثيقة صحيحة دبلوماسيتيا (شكلا) وصحيحة تاريخيا (موضوعيا)
او غير صحيحة دبلوماسيتيا وتاريخيا او صحيحة شكلا غير صحيحة تاريخيا او صحيحة
تاريخيا غير صحيحة دبلوماسيتيا . فترقى بذلك الى مرتبة الامل الصادق (فمسن
الاصول مايشتمل على معلومات غير مطابقة للواقع ، ويعرف هذا الصنف من الوثائق

باسم " مزيفات الدواوين " وهو صعب تمييزه ، لكنه نادر)- يطمئن اليه المورخ
عند استخدامه او تهبط الى مستوى النسخة التي تدمى انتساب عناصر الشكـكـل
والموضوع فيها الى عصر سابق على العصر الذى انشأت فيه فتعد المورخ مع ذلك
بمعلومات قيمة من مظاهر الحضارة فى العصر الذى وقع فيه التزييف وبذلك يمكن
تحديد قيمتها عند استخدامها كشاهد ، وتحديد قيمه الوثيقة كشاهد تاريخى امر
جوهري للوثائقي .

التحقيق واقامة النسخ

يتمد به بذل مناية خاصة بالوثيقة المراد تحقيقها حتى يمكن التشبث من استيفائها لشرايط معينة منها ان يكون نصها اقرب مايكون الى الصورة التي تركها محرر او كاتب الوثيقة .

وبحاول الوثائق اقامة نص الوثيقة لتقديمه واضحا قدر الامكان ولهذا ينبغي على الوثائق التمرس بقراءة الكتابات القديمة وذلك لان كتابات وخطوط الوثائق العربية في العصور الوسطى تحتاج الى مران طويل ومراس خاص وخبرة كافية لان القراءات الخاطئة لا تنتج الا خطأ .

وعلى الوثائق ان يحافظ على شخصية الوثيقة وطابع العصر الذي انشأت فيه عند اقامته لنصها فيعجم (ينقط) حيث ينعدم الاعجام اتقاءا للتصنيف وهو الالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الصورة والرسم الاملائي كالباء والتاء والشاء والجيم والحاء والخاء والذال والراء والزاي والسين والشين والماد والضماد والطاء والظاء لان مور هذه الحروف واحدة ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة الا النقط او مقدارها . وعلى الوثائق ان يشكل الحروف متى راي ضرورة للتشكيل ويصح اخطاء المملى ويكمل النقص حيث يفتقد الحروف او الكلمات لسبب من الاسباب اتقاءا للتحريف - الذي قد يلحق النص - وهو تغير شكل ورسم الحروف القريبة الصورة والرسم الاملائي كالذال والراء والذال واللام والنون والزاي والحروف المتباعدة الصورة الميم والظاف واللام والعين على ان ينبه الوثائق النسخ المتعدلات التي يجريها من اعجام او تشكيل وقسط او تصحيح او اكمال او اضافة او حذف بالطريقة المناسبة .

ومما لاشك فيه ان الحكم على الوثائق المحرفة او المزيفة التي نتجت من مجهود متعمد لتحريفها كلية من الامور الصعبة ولكنها مع ذلك تسبب للوثائق المحقق ارهاقا اقل مما لو كانت الوثيقة غير محيطة في جزء منها نتيجة لخطا غير مقصود والذي ينتج عادة الحذف والتكرار والاضافة ويحدث هذا خاصة في نسخ الوثائق التي اختلفت او وولها وفي بعض الاحيان لا يرجع عدم صحة الوثيقة في جزء منها الى

-٤٨-

الاهمال بإدخال النسخ تعليقات بين السطور او بين الكلمات ولكن قد يكون مرجعه

المعتمدة لتعديل او الحاق وازافة عبارات الى عبارات المحرر او كاتب النسخة
الام او اكمال او استمرار النص الاصلى .

وبالاضافات ربما تدل على ان الوثيقة من انشاء شخصين وهى على نوعين الاول
اللاحق والاقحام والثانى الاكمال ، ويمكن تمييز اللاحق والاقحام من الاكمال بدون
مناء من خلال العمليات الضرورية المطلوبة لتصحيح نص وثيقة يوجد منها نسخ
كثيرة حينما تكون لدينا النسخ ممثلة للنص الاصلى قبل الاقحام واللاحق والاكمال،
اما اذا كانت جميع النسخ قد تم فيها اجراء الاقحام واللاحق والاكمال فينبغى
الالتجاء الى النقد الداخلى لمعرفة الامور الاتية :-

- اولا : هل اسلوب كل اجزاء الوثيقة واحدا ؟
- ثانيا : هل تسود الوثيقة من اولها الى آخرها روح واحد ؟
- ثالثا : هل لا يوجد تناقض او انقطاع فى تسلسل الافكار ؟

على انه يمكن فعليا بواسطة النقد الداخلى فعل نص الوثيقة الاصلى - وكاننا
نستعمل مقصا - حينما يكون للقائمين باللاحق والاقحام والاكمال شخصية بـاـرزة
ومقاصد واضحة على انه لا يمكن للمرء ان يميز مواقع اللحام حينما يمجج الكلام،
بعضه فى بعض . وفى هذه الحالة يكون من الحكمة ان يعترف المرء بعجزه عن تمييزها
بدلا من افتراض بعض الظروف .

ويمكن وصف الاسلوب الفنى الذى ينبغى اتباعه لتحقيق الوثيقة واقامة معها
بايجاز فى ان الواجب الاول هو جمع اكبر عدد من النسخ ذات النص المشكوك فيه
كلما امكن البحث الجاد ثم تقارن هذه النسخ وعندما نجد ان بعضها يحوى كلمات
او عبارات او فقرات لم تشتمل عليها النسخ الاخرى منذ ذلك يشار السوال الاتى :

هل وجدت تلك الكلمات والعبارات والفقرات طريقها لبعض النسخ كاضافات
لنص الاصلى ام انها محذوفات من النسخ الاخرى ؟

وللاجابة على ذلك السوال فمن المهم تقسيم النسخ التى فى متناول اليد
الى مائلة او اكثر وبمقارنة النص فى كل مائلة يمكن ببعض المجهود اقامة مسر
مقارن لكل نسخة طبقا لعلاقتها مع " الاخرىات " .

ثم يشار السؤال من جديد هل هذه الكلمات والعبارات اضافات للنسخ التى تحتويها او محذوفات من النسخ التى لاتحتويها ؟ .

وعندئذ تعد اكثر العبارات الدقيقة التى يمكن الحصول عليها من الفقرات التى تضاف او تحذف كاملا مساعدا فى الوصول للنص الاصلى للوثيقة . فالتغيرات فى الكتابة اليدوية والمفارقات التاريخية فى الأسلوب والقواعد والرسم الاصلى او التفاصيل الواقعية والآراء والأخطاء المتكررة التى لايجتمل ان تكون للمؤلف الاصلى تكشف الاضافات بايدى آخرين وعندما تكون صفات الأسلوب ومحتوى الفقرة موضوع المناقشة والتحقيق لها الصفات الخاصة بالكاتب او محرر الوثيقة فمن المأمون افتراض انها اجزاء من النص الاصلى ولكنها حذفت بواسطة ناسخ متحاصر ولكن عندما لاتكون لها صفات الكاتب الاصلى فمن المأمون افتراض انها ليست جزءا من النص الاصلى ، وفى بعض الحالات فالقرار النهائى ينبغى ان ينتظر اكتشاف المزيد من النسخ وكثير من الحالات امكن اقامة النص الاصلى كلية تقريبا وبذلك يصير تحقيق النص امر هين .

تقسيمات الوثائق

تنقسم الوثائق الى اربعة تقسيمات :

الاولى : من حيث مدى صحة الوثيقة ومبلغ الاعتماد على هذه الصفحة الى :

وثائق رسمية ووثائق غير رسمية

الثانية : من وجهة نظر المورخين الى :

وثائق ديوانية ووثائق غير ديوانية .

الثالثة : من حيث الغرض الذي يرمى اليه الفاعل القانوني من كتابة الوثيقة

والسبب الذي من اجله حررت وكتبت

وثائق مثبتة (اثباته) ووثائق منقطة (انشائية /

الرابعة : من حيث نوع التمرر الوارد في الوثيقة الى .

وثائق عامة ، ووثائق خاصة .

-c1-

التقسيم الاول

تنقسم الوثائق من حيث مدى صحة الوثيقة ومبلغ الاعتماد على هذه المحطة الى وثائق رسمية ووثائق غير رسمية .

الوثائق الرسمية :

هى نوع من الوثائق قام بتحريره وكتابتها او اشرف عليه وراجعها موظف رسمى مكلف بخدمة عامة (الموثق Notary) واثبت هذا الموظف الرسمى ماتم على يديه او مائلقاه من ذوى الشان فى حدود سلطته واختصاصه وطبقا للاوضاع التى تررها القانون .

وهذا النوع من الوثائق غير مشكوك فى محتها لانه صحيح ورسمى وموثق واصلى غالبا ، ولايجوز الطعن فى هذه الوثائق ، ويعد الطعن فيه امرا بالغ الخطورة .

الشروط الواجب توافرها فى الوثائق الرسمية :

اولا : ان يقوم بكتابة الوثيقة موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة والموظف العام كل شخص تعينه الدولة للقيام بعمل من اعمالها سواء اكان ذلك باجر كالموثق والمحضر او كان بغير اجر كالماذون والعمدة وشيخ البلد .

ثانيا : ان يكون هذا الموظف العام او الشخص المكلف بخدمة عامة مختصا بكتابة الوثيقة .

فيدخل فى هذا النطاق كل موظف عام فيما يتعلق بالاوراق التى يختص بكتابتها كالقاضى بالنسبة الى الاحكام التى يقوم بها وكتابتها بالجلسة بالنسبة الى محاضر الجلسات التى يقوم بتحريرها والموثق بالنسبة الى المحررات التى يقوم بتوثيقها والمحضر بالنسبة الى اوراق المرافعات التى يقوم باعلانها ومحاضر تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية والماذون بالنسبة الى عقود الزواج واشهادات الطلاق التى يقوم بكتابتها .

فاذا حرر الموظف وثيقة لاتدخل فى نوع الاوراق التى يختص بكتابتها فلا تكون وثيقة رسمية كما لو حرر العمدة محضر عقد زواج او كتب الماذون عقد رهن رسمى واذا اثبت الموظف فى وثيقة يختص بكتابتها بيان لايدخل فى اختصاصه فان هذا البيان لايكسب صفة رسمية .

ثالثا : مراعاة الاوضاع القانونية فى تحرير الوثيقة :

هناك اوضاع وقواعد يجب على الموظف العام مراعاتها عند تحرير وثيقة يختص بتحريرها فالقضاة عند كتابتهم للاحكام والمادونون فى كتابتهم لعقود الزواج والموثقون فى توثيقهم للمحررات كل هؤلاء وامثالهم يخضعون فى كتابتهم لوضع مقررته يجب مراعاتها حتى تكتسب الوثيقة صفة الرسمية .

ويمكن تقسيم الوثائق الرسمية بحسب الموظفين المختصين بتحريرها الى اربعة انواع .

أ - الاوراق السياسية :

التي تصدر من السلطات العليا فى الدولة كالقوانين والمراسيم والمعاهدات

ب - الاوراق الادارية :

التي تصدر من السلطات الادارية وفروعها كدفاتر الانتخاب ودفاتر قيود المواليد والوفيات واوراق الامتحان ودفاتر التوفير وحوالات البريد وحوافظ شحن البضائع وتذاكر السكك الحديدية .

ج - الاوراق القضائية :

التي تحررها السلطات القضائية واعوانها كلاحكام ومحاضرات الجلسات ومراضى الدعاوى ومحاضرات الخبراء .

د - الاوراق المدنية :

التي يقوم بتوثيقها الموثقون المختصون باشياء التمرفات القانونية المدنية والاقراءات الصادرة من ذوى الشأن كعقد الرهن الرسمى ووثائق الزواج والطلاق

الوثائق الغير رسمية (الاوراق العرفية) :

هى الوثائق التي قام بتحريرها وكتابتها افراد دون الرجوع الى موظف رسمى مختص او غير مستمده من جهة رسمية او هى تلك التي تصدر من اشخاص عاديين اصحاب مصلحة فيما يدون فيها فليس هناك ضمان يكفل صحتها ولهذا فان حقيقتها متوقفة على الاقرار بها او ثبوت صحتها بعد انكارها ويجب التمييز بين ثلاثة عناصر فى الوثيقة غير الرسمية :

أولاً : نسبة التوقيع والخط الى من صدرت منه الوثيقة :

فالوثيقة غير الرسمية تكون حجة على الشخص الذي نسب اليه ،الم ينكر هذا الشخص التوقيع وفي احيان اخرى التوقيع والخط .

ثانياً : حجية البيانات المدونة في الوثيقة غير الرسمية :

اعتراف الخصم بنسبة الوثيقة او ثبوت هذه النسبة بعد الانكار بجملة الوثيقة الخير رسمية في قوة الوثيقة الرسمية .
ثالثاً : لا تكون الوثيقة الخير رسمية حجة على الخير في تاريخها الا من ان يكون لها تاريخ ثابت وهذا بتاتى بعد الاعتراف بها او ثبوت صحتها بعد انكارها .

التقسيم الثاني :

تقسم الوثائق كذلك من وجهة نظر المورخين الى وثائق ديوانية ووثائق غير ديوانية واساس التمييز هنا هو طريقة انشاء الوثيقة ومنهج التمييز هو دراسة خطها واسلوبها وشابته هو الكشف من الجهة التي صدرت عنها .

(أ) وثائق ديوانية : وهي الوثائق التي تنشأ في ديوان مصين فيفتح فـسـ انشائها قواعد شابه ومهمة في صياغتها وطريقة اخراجها بشكلها مما يسهل تقديمها مثل القرارات المناشير والمراسيم والتواقيع والمشالات والمشارف والتماسيات .
Actes chancelleries

(ب) وثائق غير ديوانية : وهي التي لم تصدر عن هيئة او مؤسسة او ديوان وليس لها قواعد معينة من حيث الصياغة وطريقة الاخراج والشكل ويطلق عليها :

Actes non chancelleries

وتد يبدو للوهلة الاولى ان هناك تطابقا في المفهوم بين الوثائق الديوانية والوثائق العامة وكذلك بين الوثائق غير الديوانية والوثائق الخاصة ، وهذا صحيح بوجه عام بمعنى ان التوافق قائم ولكن ليس تاماً ؛ فالوثائق الديوانية تشتمل على وجه العموم على الوثائق العامة ، ولكن ليست كل الوثائق العامة وثائق ديوانية فان منها ما قد انشأ احياناً خارج الدواوين كذلك فان الوثائق غير الديوانية تشتمل على وجه العموم . على الوثائق الخاصة ولكن ليست كل الوثائق الخاصة وثائق غير ديوانية فان منها ما قد انشأ احياناً داخل الدواوين .

والسبيل الرئيسى للتمييز بين الوثائق الديوانية وغير الديوانية وكذلك بين وثائق ديوان معين ووثائق الدواوين الاخرى هو دراسة الخط والاسلوب دراسة مقارنة دقيقة عميقة فيها يقع الدبلوماسي على خصائص كل كاتب او منشئ ويتعرف على وثائقه وبها يتوصل الى خصائص الكتابات الاقليمية المحلية ويتعرف على وثائقها ومحور هذه الدراسة هو التشابه والتشابه فى الخط والاسلوب بين وثائق متعددة صادرة عن منشئ واحد وموجهة الى اشخاص مختلفين لارباط بينهم يكون بمثابة شهادة ميلاد لهذه الوثائق فيما ورد بمصدرها ويعنى بكل تأكيدات صادرة من ديوان واحد هو الديوان المنشئ المذكور .

كذلك التشابه فى الخط والاسلوب بين وثائق متعددة صادرة عن منشئين مختلفين وموجهة الى شخص واحد بعينه يكون دليلا قاطعا على انها انشئت بمعرفة الشخص المذكور لاسيما عندما يلاحظ نفس التشابه بين هذه الوثائق ووثائق اخرى صادرة من الشخص المذكور باعتباره منشئا هذه المرة .

التقسيم الثالث : الوثائق المثبتة والوثائق المنشئة :

تقسم الوثائق من حيث الغرض الذى يرمى اليه الفاعل القانونى من كتابة الوثيقة والسبب الذى من اجله حررت وكتبت الى قسمين .

الوثائق المثبتة (الاثباتية) :

الاثبات هو تأكيد الحق بالبنية ويعنى ايضا تقديم الحجة واعطاء الدليل على امر حتى يعنى حد اليقين .

والوثائق المثبتة هى التى تخلد التصرف القانونى وتشبهه عند الحاجة ويقصد بها ان تكون مستندا او دليلا Instrumentum اي وثائق للبرهنة والاثبات لتكون دليلا امام القضاء يثبت بها الفعل او التصرف القانونى الذى تم بمجرد توافقه الاذنت بمجرد توافقه الاذنت ويصح ان ينشأ التصرف القانونى بدونها (الوثيقة) حيث يمكن اثبات التصرف القانونى بالاقرار او الشهادة او اليمين وذلك لان الكتابة والاقرار والشهادة واليمين والقرائن والمعاينة ادلة اثبات .

الوثائق المنشئة (الانشائية) :

والوثيقة المنشئة هي التي تنشئ التصرف القانوني فلا يكون له وجود بدونها فهي وثائق ضرورية لقيام التصرف القانوني ذاته مثل الهبة التي لا يمكن ان تتم الا بوثيقة مورخة موقع عليها من شهود وايضا وثائق الوقف والوصية واليمنية والكفالة والعق والاقطاع والمسامحات والعزل والطلاق وفي القانون العام وثائق الابلاغ والاعتراف والاحتجاج والتنازل وواضح ان الوثيقة المنشئة للتصرف القانوني هي في الوقت عينه مثبتة له اذا اما اقتضى الامر ذلك .

القسم الرابع : يقسم الوثائق الوثائق من حيث نوع التصرف الوارد في الوثيقة الى وثائق عامة ووثائق خاصة .

الوثائق العامة والوثائق الخاصة

يصنف الوثائق الوثائق الدبلوماسية الى وثائق عامة ووثائق خاصة وهو في مذهب هذا ينظر الى التصرف القانوني من حيث تعلقه بالقانون العام فيعتبر ان الوثيقة العامة هي كل وثيقة يتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون العام وان الوثيقة الخاصة هي كل وثيقة يتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون الخاص سواء زودت بعلامات الاثبات ام لم تزود والوثائق حينما يصنف ويقسم الوثائق الى عامة وخاصة يدخل في اعتباره :

اولا : طبيعة الفاعل القانوني الذي صدرت منه الوثيقة .

ثانيا : الطبيعة القانونية للوثيقة اي نوع التصرف الوارد فيها .

اما مذهب عالم القانون في تصنيفه للوثائق الى عامة وخاصة فينظر الى علامات الاثبات من حيث كون الوثيقة رسمية ام عرفية فيعتبر عالم القانون ان الوثيقة العامة هي الوثيقة الرسمية التي تحمل علامات اثبات رسمية (الموثقة) سواء تعلق التصرف فيها بالقانون العام او الخاص ويذهب عالم القانون الى ان الوثيقة الخاصة هي الوثيقة غير الرسمية والتي لم تزود بعلامات اثبات رسمية ويتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون الخاص ، وهذا التقسيم القانوني على اساس ان الوثائق عامة اذا كانت صادرة عن فاعل قانوني له صفة عامة كالحكام والموظفين العموميين حتى ان عقد البيع الموثق والمسجل يعتبر وثيقة عامة او رسمية كالمرسوم

تماما على ما بينهما في فارق كبير من حيث نوع التصرف ، اما وشائق السبيع لعدى
الوشاقي فتعتبر خاصة سواء توجه المتعاقدون الى الهيئات العامة لتقديم
هذه العقود بعلامات الاثبات الرسمية او لم يفعلوا ، وبهذا يصعب على الوشاقي
ان يفع في كفة واحدة المرسوم او الفرمان وعقد السبيع او عقد الزواج الموثق
والمسجل .

وبذلك يكون هناك فارق جوهري لدى الوشاقي بين الوثيقة العامة والوثيقة
الخاصة في المضمون فلا يقبل ان يفضل بين وثيقتين من وشائق السبيع باعتباره ان
احدهما اتبعت فيها اجراءات تختلف عن الاخرى .

والوشاقي من منظوره الواسع هذا الى الوشاقي يعتبر الوثيقة مرآة تعكس
حضارة العصر الذي انشأت فيه فيدرس الوثيقة من حيث الشكل وطريقة الامسداد
للتحقق من صحتها وتحديد قيمتها باعتبارها مدورا تاريخيا وبهذا يسمح هذا
الوشاقي بعزل مجموعة وشائق القانون الخاص ودراسة تطورها مرحلة مرحلة خلال
القرن ، وهي مجموعة ضخمة متميزة في نظر الوشاقي لانها تطورت على حدة وتتطلب
منها نقديا مناسبا .

بينما يقوم مذهب عالم القانون على نظرة ضيقة النطاق فيعتبر ان الوثيقة
مجرد اداة اثبات فيدرسها من حيث قيمتها الاثباتية في كتب القانون المدني
وكتب الاجراءات المدنية والتجارية في فصل الاثبات وهو بذلك لا يسمح بتصنيف
الوشاقي تصنيفا ذا قيمة .

وبالتالي يتضح ان كلا من الوشاقي وعالم القانون يستعملون كلا من مصطلحي
" الوشاقي العامة " والوشاقي الخاصة " في مفهومين متباينين تماما وينبغي
ان يستبدلاهما بمصطلحين اخرين هما " وثيقة القانون العام " و " وثيقة القانون
الخاص وبذلك يختفى اللبس الناشئ عن استعمال المصطلح الواحد في مفهومين
متباينين .

مناقشـة القانون العام :

وهى الوثائق الصادرة من احدى هيئات او منظمات الدولة الرسمية وتحتوى على تصرفات تتعلق بالقانون العام الذى يناول الدولة وغيرها من الهيئات العامة بصفتها سلطة عامة وينظم العلاقة التى تدخل فيها الدولة كاحد الاطراف باعتبارها صاحبة السيادة او السلطة العامة سواء اكان الطرف الاخر فردا ام دولة اخرى تظهر بمظهر السيادة .

وينقسم القانون العام بدوره الى قسمين :

أ) قانون عام دولى (خارجى) .

ب) قانون عام داخلى .

أ- القانون العام الدولى (الخارجى) .

وهى وثائق القانون الذى ينظم الروابط التى تنشأ بين الدول فى حالة

السلم والحرب والحياد ويشتمل على الوثائق :التالية .

١- المعاهدات : ينصرف لفظ معاهدات الى الاتفاقات الدولية الهامة ذات

الطابع السياسى كمعاهدات السلم والصلح والتحالف .

٢- الاتفاقيات : وهى ماتبرمه الدول فى غير الشئون السياسية ويقعصد

بالاتفاقية وضع قواعد قانونية ويكون اطرافها اكثر من دولتين اتفاقية لاهى ١٩٠٧

لحل المنازعات الدولية سلميا .

٣- الميثاق : اصطلاح حديث يطلق على الاتفاقات الدولية التى يراد افساء

الجلال على موضوعها كميثاق عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة .

٤- البروتوكول : اصطلاح شائع يطلق على مختلف الاتفاقات الدولية ويتناول

تارة تسجيل ماحدث فى المؤتمرات الدوليه ويتناول تارة اخرى اتفاقات دولية

بالمعنى الصحيح غير انه كثيرا مايستعمل كوسيلة تكميلية لتسجيل توافق ايرادات

الدول على مسائل تبعية لما سبق الاتفاق عليه فى المعاهدة المنعقدة بينهما .

٥- النظام : امطلاح حديثايفضا يطلق على المعاهدات الجماعية ذات الصبغة

الانشائية كنظام المحكمه الدائمة للعدل الدولى .

٦- التصريح : يطلق عادة على الاتفاقات التى يكون موضوعها تأكيد مبادئ

قانونية وسياسية مشتركة .

-٥٨-

٦- الاتفاق : املاح عام شائع كثيرا ما يستعمل لتنظيم مسائل ذات صبغة سياسية .

٨- التسوية الموقته : املاح يقصد به التعاقد الذى يتناول بالتنظيم الموقت مسائل سياسية واقتصادية والاملاحات مترادفة (لجنة القانون الدولى الجمعيه العامة للأمم المتحدة بونيه ١٩٦٢)

ب (وشائق القانون العام الداخلى :

وهى وشائق القانون الذى يتناول الدولة ومرافقها العامة والهيئات العامة من حيث انشائها وتنظيمها وادارة شؤونها والروابط التى تنشأ بين الدوله او احدى هيئاتها العامة وبين الافراد . وينظم القانون العام الداخلى العلاقة بين الدوله والافراد الخاضعين لسلطانها .

وفروع القانون العام الداخلى هى :

١- القانون الدستورى ٢- القانون الادارى

٣- القانون المالى او التشريع المالى

٤- القانون الجنائى او قانون العقوبات .

١- القانون الدستورى :

يختص بنشاط الدوله السياسى ويبين شكل الحكم فى الدوله وينظم سلطات الحاكمين ويضمن حريات المحكومين وحقوقهم وقد تعارف فقهاء القانون العام على تسمية هذا القانون بالدستور وليس الدستور فى الدوله الا مجموعه القواعد الخاصة بطرق تعيين وتنظيم كفيه عمل السلطة السياسية (القانون البرلمانى)

٢- القانون الادارى :

يختص بنشاط الدوله الادارى تحت اشراف السلطات السياسية ويحكم الادارة باعتبارها هيئة او منظمه ذات نشاط ويبين كيف تعمل الادارة الحكوميه فهو يهتم أساساً بالسلطة التنفيذية وبوظيفتها الاداريه بالذات اى لى اشرافها على المرافق العامة ويتناول السلطات المركزيه للوزراء والمحافظين والمديرين والسلطات اللامركزية كمجالس المديرين والمجالس البلدية والقروية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة .

٣- القانون المالى او التشريع المالى :

يختص بنشاط الدولة المالى الذى يتناول نفقات الدولة وايراداتها والموازنة بينهما فسين طرق الانفاق ووجوه الايراد المختلفة من رسوم وضرائب ، وقروض ويضع الضوابط لتحصيل كل هذه الايرادات المتنوعة ثم يبين القواعد التى تتبع فى تحضير الميزانية السنوية وفى تنفيذها وفى الرقابة على هذا التنفيذ .

٤- القانون الجنائى او قانون العقوبات :

قانون العقوبات هو مجموعة القواعد القانونية التى تحدد الجرائم وما يترتب على ارتكابها من عقوبات وقد يسمى القانون الجنائى ويعيب هذه التسمية انها تقسم القانون على نوع واحد من الجرائم على ان التسمية الشائعة فى معظم التشريعات الاوربية والعربية هى " قانون العقوبات " .

على ان الوقائع المنهى عنها بواسطة قواعد قانون العقوبات هى التى يطلق عليها الجرائم بينما الاثر القانونى المترتب على ارتكابها هو العقوبة ولم يعد ينحصر هذا القانون فى العقوبة بالمعنى الدقيق وانما جاوزها الى شكل جديد هى التدابير الاحترازية التى تتواجد جنباً الى جنب مع العقوبة فى القوانين الحديثة .

-٦٠-

وشائق القانون الخاص

هي وشائق القانون الذى ينظم العلاقات والروابط القانونية بين الافراد او بينهم وبين الدول باعتبارها شخصا عاديا .

" ويشمل فروعاً مختلفة اهمها :

١- القانون المدنى ٢- القانون التجارى .

٣- قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٤- القانون الدولى الخاص .

١- القانون المدنى :

وهو الجرح الاصلى للقانون الخاص ويشمل مجموعة القواعد التى تنظم علاقات الاشخاص فيما بينهم الا ما يتناول به بالتنظيم فرع اخر من فروع القانون الخاص يشتمل القانون المدنى الذى يعتبر الاصل العام لجميع فروع القانون الخاص - على المبادئ القانونية العامة او المشتركة بين جميع فروع القانون الخاص كتعريف الاشخاص والاشياء وتقسيمها وبيان سريان القوانين من حيث الزمان وكثير ما تضاف اليه بعض القواعد التى تدخل بطبيعتها فى احد فروع .

ويتناول القانون المدنى تنظيم نوعين من الروابط ويشمل تبعاً لذلك مجموعتين متميزتين من القواعد .

اولا : مجموعة قواعد الاحوال الشخصية او قانون الاحوال الشخصية وهى تنظم الروابط الناشئة من صلة الشخص بآسرتة وتعيين اهله الشخص .

ثانيا : مجموعة قواعد المعاملات او الاحوال العينية وهى تنظيم الروابط المتعلقة بالنشاط المالى للشخص وعلاقات الشخص بغيره فيما يتعلق بالمال فتعرف المال وتحدد انواعه وتحدد سلطة الشخص على الاشياء .

٢- القانون التجارى :

هو ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذى يحكم فئة من الاعمال تسمى الاعمال التجارية وطائفة من الاشخاص تسمى طبقة التجار .

٣- قانون الاجراءات او المرافعات المدنية والتجارية (قانون التنظيم القضائى) هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم القضاء المدنى وتبين وظيفته ووسيلة ادائه لهذه الوظيفة والقانون المدنى يعرف اجراءات ابرام العقود

وأجراءات الزواج والوصية والقانون التجاري به عرف إجراءات تكوين الشركات .

٤- القانون الدولي الخاص :

لأشأن له بذات الدول أو بكياناتها أو بعلاقاتها وإنما مداره هو العلاقات والأوضاع الخاصة بأفراد الدول المختلفة من حيث تحديد جنسيتهم وبيان كيفية اكتساب جنسية معينة وكيفية فقدانها وبيان القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص في الدعاوى والمنازعات التي يكون أطرافها من جنسيات مختلفة والتي يلزمها عنصر أجنبي ما ، كما لو تنازع مصري وفرنسي على عقد حرر بينهما فنسي إنجلترا .

ديوان الانشاء والوشائق العامة

سمى ديوان الانشاء في اول امره بديوان الرسائل ثم اطلق عليه بعد ذلك ديوان المكاتبات واخيرا استقرت تسميته بديوان الانشاء وديوان لفظ فارسي معرب بمعنى الدفتر او السجل وانسحب هذا اللفظ على المكان الذي تحفظ فيه الدفاتر والسجلات وذهب البعض الى ان اصل كلمة الديوان مربية وهي مشتقة من دون اي اثبت ولقد اورد البعض ان الديوان اسم للشياطين في الفارسية وسمى الكتاب بذلك لحذقهم بالامور ووقفهم على الجلى والخفى منها .

والديوان اصطلاحا هو البلاط السلطاني وفروعه او الوحدات الادارية الرئيسية في الحكومة .

واما كلمة الانشاء فمصدر انشا الشيء بنشئه اذا ابتداه واخترمه ولقد تولي ديوان الانشاء امور المكاتبات الرسمية التي ترد الى الدولة وانتهى يصدرها الحاكم والمتعلقة بالنواحي السياسية والدينية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مما يجعل هذه المكاتبات مرآة تعكس الصورة الواقعية للدولة وذلك لان اختصاصات هذا الديوان تشبه الان اختصاصات ديوان رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية مجتمعين .

ولقد كان لديوان الانشاء نظاما وتقاليدا مرعية كما كان له بناءه التنظيمي الداخلي وكان يعين لكل وظيفة الكاتب الذي نوبله كفايته اذ ان الوظائف كانت متدرجة فيه حسب اهميتها ولقد احتل صاحب او رئيس ديوان الانشاء منصب خازن اسرار او كاتب اسرار الدولة وتمتع بمركز قيادي ملير في الدولة وكان يراعى في اختياره مواصفات هامة وثقافات معينة .

ولقد صدر عن ديوان الإنشاء في العصور الوسطى ولايات ومنها العهود والبيعات والتقاليد والمراسيم والتفاويش والتواقيع هذا بالإضافة إلى الغرامات وعقود الصلح والهدن والإيمان والمسامحات والمنشورات والامانات والمثالات والمطلقات والتحويلات وكانت تتلقى القصص والتذاكر وهي المطالم التي يصدر بناء عليها بعض الوثائق السابقة الذكر وهي بالتفصيل .

الولايات

تمدر الولايات الكبيرة عن السلطان والمغير من دونه والولايات طبقات
فيها طبقة الخلافة اما بعهد من الخليفة السابق واما ببيعة اهل العقود المل
في المملكه وايضا طبقة السلطنة اما بعهد من الخليفة السابق او السلطان السابق
وبدخل في الولايات ايضا بالاضافة الى العهود والبيعات التقاليد والمراسيم،
والتفاويض، والتواقيع .

العهود :

العهود نوع من الوثائق الديوانية التي كانت تعد في ديوان الانشاء وتصدر
عن الخليفة او السلطان لمن اختاره لولاية الخلافة او السلطنة ابننا كان او غيره
لولاية العهد .

والاصل في العهد ماكتب به ابو بكر الصديق رضي الله عنه لامراة حين
وجههم لقتال اهل الردة وعلى طريقته سار الناس بعد ذلك .

" هذا عهد من ابي بكر خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لفلان حين
بعثه لقتال من رجع عن الاسلام عهد اليه ان يتقى الله ما استطاع ، ثم عهد عمر
بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري لولاية القضاء . وكانت العهود في مصطلح كتاب
المغرب والاندلس تسمى " بالظهار " وهي كثيرة منها ما يكتب لارباب السيوف ومنها
ما يكتب لارباب الاقلام من اصحاب الوظائف الدينية والوظائف الديوانية وكما
الفاطميون يطلقون على هذه العهود اسم " السجلات " .

وللعهود اربعة انواع :

- ١- عهود الخلفاء للخلفاء
- ٢- عهود الخلفاء للملوك .
- ٣- عهود الملوك بالسلطنة للملوك المنفردين .
- ٤- عهود الملوك لولاة العهد .

البيعات :

البيعات جمعبيعة ومعناها المعاهدة والمعاهدة وقد عظم الله تعالى شأنها
وحذر من نكثها فقال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ان الذين يبايعونك
انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن اوفى
بما عاهد الله عليه فسيؤتاه اجرا عظيما .

والاصل فيها انه لما توفي رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم - اجتمعت الانصار الى سعد بن عباد في السقيفة : فقالوا هنا امير ومنكم امير فذهب عمر بيتكلم واسكته ابو بكر ، ثم تكلم ابو بكر فكان مما قال : نحن الامراء وانتم الوزراء وهناك قال عمر : نبياءك يا ابا بكر فانت سيدنا واحبنا الى رسول الله ﷺ - صلى الله عليه وسلم - ثم اخذ عمر بيده فبايعه وبايع الناس .

المراسيم :

هى نوع من الولايات استحدث زمن المماليك ولم يكن موجودا ايام الايوبيين وهى على نمط التقاليد ليس بينهما اختلاف وهو يدخل ضمن المكاتبات العامة التى يصدرها السلاطين المماليك بالولايات لارباب السيوف والاقلام وغيرهم والمرسوم هو ما يصدره رئيس الدولة كتابة فى شان من الشئون له قوة القانون .

ويعرفه ستيرن Stern بانه مكتوب يصدره الحكام بناء على قصة يقدمها المتظلمون تحكى شكاوهم ويسالون حمايتهم وبعض الامتيازات لهم ، وقد يطلب المرسوم بالتالى على ما يكتب فى صفائح الامور التى لاتتعلق بالولاية . والمراسيم تنقسم الى قسمين :

- ١- مراسيم مكبرة
- ٢- مراسيم مصفرة

٢- المراسيم المكبرة :

هى فى صورتها مثل التقاليد لاتختلف منها فى شئ الا فى اشياء صغيرة وهى ان هذه المراسيم تكتب اما فى قطع النصف بقلم الثلث الخفيف لنواب القلاع ومقدمى الالوف والطلبخانات او ان تكتب فى قطع الثلث بقلم التوقيعات لنواب القلاع من امراء العشرات .

٢- المراسيم المصفرة :

وهى ماتكتب فى قطع العادة ويكتب بها لارباب السيوف والولايات المصفرة مثل نظر الاوقاف .

طريقة كتابة المراسيم :

يوجد فى بعض المراسيم المملوكية والمثمانية طرة فى اعلاها وهى عبارة

من طرف الدرج من اعلا ثم ممطوح الطرة على مايكتب في راس الدرج تسمية للشئ باسم محله مجازا وهي ملخص لما يرد في المرسوم وتبدأ صيغتها " بالاسم الشريف" في وسط السطر بقلم الرقاع وهذه الصيغة تشير الى ان العلامة بالاسم ثم تكتب الطرة بعد ذلك من اول مرفق الدرج الى اخره دون هامش من يمين ولا عن شمال وهكذا الى ان ينتهي مضمون الطرة .

ويترك بياضا بين الطرة والبسملة في اعلا الرسالة ويكتب فيه السامي بغيرياء او مجلس الامير .

التقليد :

وترجع اهمية التقليد على انها امر تعيين يصدر الى موظف من موظفي الدولة او تسجيل لهذا الامر او تجديد له ، ويكتب على لسان السلطان بقلم صاحب ديوان الانشاء .

والتقليد جمع تقليد يقال " قلدته امر كذا اذ وليته اياه" وهي تشتمل على طرة ومت وعنوانها " تقليد شريف لفلان بكذا " .

وكانت هذه التقليد من اكثر المكاتبات الديوانية مدروا لما تتعرض له الدولة من تعيين وعزل .

طريقة صياغة التقليد :

يتكون التقليد من الطرة ومتن التقليد .

الطرة :

يكتب فيها كما سبق ان اشرنا " تقليد شريف لفلان بكذا " وتذكر وظيفته فان كان النائب الكافل مثلا كتب له :

" تقليد شريف بان يفوض الى المقر الكريم العالي الاميري الكبير الكفيلى الفلانى فلان الدين بلقب الاضافة الى لقل السلطان كالناصرى مثلا ، كفاة السلطنة الشريفة بالعمالك الاسلاميية .

ثم تتوالى بعد ذلك في جميع التقليد وتسير على هذا النمط مع ذكر المنصب الذى سوف يتولاه الشخص .

ب) متن التقليد :

كل التقاليد لاتفتتح الا بالحمد لله ليس الا ثم يقال بعدها - اما بعد - ثم يذكر " مايسنح من حال الولاية وحال المولى وانه لم ير احق من ذلك المولى ويظهر انه هو المقدم الوصف " ويقول " رسم بالامر الشريف العالى المولى - السلاطنى الملكى الفلانى ويهدى له ان يقلد كذا او ان يفوض اليه كذا ثم يوصى بما يناسب تلك الولاية ويختتم بالدعاء للمولى .

ويقول " وسبب كل واقف عليه العمل به بعد الخط الشريف اعلاه ثم المشيئة والتاريخ والمستند والحمد لله والصلاة على النبى - صلى الله عليه وسلم - والحميلة "

واما من مقادير قطع الورق المستخدمة فى التقليد فهي لاتخرج من مقادير - منها قطع الثلثين ويستخدم معه قلم الثلث وفيه كانت تكتب تقاليد نواب السلطنة والوزير وكاتب السر وقاضى القضاة الشافعية والحنفية بالديار المصرية .

والاخر قطع النصف ومعه يستخدم قلم الثلث الخفيف وفيه يكتب لذوى التقاليد من امراء العرب وامراء مكة والمدينة وال فضل من عرب الشام ، ولا يكتب من التقاليد شئ فيما دون هذا المقدار من قطع الورق .

التفاسويش :

جمع تفويض وهو مايكتب لعامة القضاة من نمط التقليد غير انه لايقال بعدد الخطبة الا : وبعد - فان - ولايقال : يقلد وتكون مختصرة من التقاليد " ويقال في تعريفها " تفويض شريف لفلان بكذا " .

التوقيع :

يذهب خليل الظاهرى الى ان التواقيع تعطى للارباب المناصب والوظائف واما التواقيع الشريفة فهي التى تقرر الحق وترفع الظلم .

والتواقيع لفظ يطلق على كل توليه سواء مناشير او مراسيم او تفاسويش والتواقيع مأخوذ من التوقيع على عواش القمص وظهرها بما يكتب به ولاة الامور كالخليفة والسلطان وغيرهم ، وامله الكتابه على الرقاع والقمص بما يعتمد الكاتب من امر الولايات والمكاتبات المتعلقة بالملكة والتحدث فى المظالم " صفح ٩١ " ويحتمل ان يكون مأخوذ من قولهم ووقع الامر اذا حق، ولزم كما فى قوله تعالى " ووقع القول عليهم بما ظلموا " اى حق ووجب .

ولقد خصص ابن فضل الله العمرى التواقيع بالمراتب والوظائف الدنيا فقال
"والذى ارى ان يكون لمن لحق بشأن الكبار منهم تفاويض وللصغار مراسيم وللدنى
تواقيع لميزه السيوف على الاقلام .

وقد استخدم مصطلح التوقيع فى اكثر من معنى منها :

- ١- اطلق التوقيع على مكاتبات ديوان الانشاء التى يصدرها لان التوقيع هو الامر
الذى يبنى / المكاتب المكاتبات طبقا لما يوقع به صاحب الديوان .
- ٢- اطلق التوقيع على بعض موظفى ديوان الانشاء وهم موقعى الدست وموقعى السدرج
- ٣- كتبت التواقيع بالوظائف لارباب السيوف من الثيابات وغيرها قبل ان تحدث
المراسيم المكبره ثم ختمه التواقيع بالمتعممين واصبح من يكتب لهم من
ارباب السيوف فقط هم ناظر الحرمين الشريفين ناظرا بينما رستان المنمورى
والجامع الجديد الناصرى .
- ٤- كان التوقيع يطلق على الامر الذى يصدره الحاكم او طريقه اعداد هذا الامر
لاحتواء الوثيقه على امضاء او علامه مساوية لامضاء الحاكم .
- ٥- التوقيع يعنى الدلالة على القاب الحاكم فبساوى طغراء ال عثمان .
- ٦- التوقيع يعنى مايكتب على ظهور القمص وذهب خليل الظاهرى الى ان " التواقيع
لارباب المناصب والوظائف المنصفين على مظلوم والرادمين على خائف والتواقيع
الشريفة الموملة كل حق ذى حقه "

والراجع ان التوقيع اقل درجة من المرسوم وهو اما على ظهور القمص او على
ورقة منفصله .

الفرامانات :

الفرمان فى اللغة هو مايمدره السلطان او الملك من الكتب للولاة والوكلاء
والقضاة يعلن فيها تنميبتهم ومهامهم ومسؤولياتهم والجمع فرامانات وفراميسن
وفرامنسه .

وكما ورد فى دائرة المعارف الاسلامية هو الامر المكتوب او خطاب امتياز
او قد يرد بمعنى شهادة .

ويطلق على الفرمان ايضا لفظ النيشان .

عقود الصلح :

كثرت في عهد الدولتين الايوبيه والمملوكيه الحروب الصليبيه والمغوليه وغيرها مما استتبع وجود البلاد في حالة استعداد دائم ولكن كان هذا لا يستمر حتى، تعقد عقود صلح بين الطرفين المتحاربين لاسباب معينة وصيم عقود الصلح كانت تحرر بديوان الانشاء على يد كتاب متخصصين في ذلك طريقة صياغة عقد الصلح .

الهدن :

الهدن تكون بين ملكين احدهما مسلم والاخر كافر او بين احدهما ونائب الاخر.

الايمان :

الايمان هي ما يحلف به الخليفة ، والسلطان او ارباب السيوف والاقلام المتولين لمناصبهم و السبب في ابرازها بديوان الانشاء ان نسخ الايمان التي كانت يحلف عليها المنصب للمنصب تخرج منه ويحلفها بقاعه الديوان .

المسامحات :

معناها ان يسمح السلطان جهة من الجهات عن شيء مطلوب منها كغرائب او اى مقررات سلطانية .

وتختلف بعضها عن بعض في نوعها واهميتها فهناك مسامحة تصدر عن السلطان اذا سمح بترك شيء وهى تكتب عادة في قطع الثلث مفتتحه بالحمد لله وتسمى مسامحات عظام .

وهناك مسامحات عاديه تكتب في قطع العادة مفتتحه " برسم بالامر الشريف" وغالب مايكتب له ذلك الخواص كيـــــة لمسامحاتهم بما عليهم من مكوس ومقررات اخرى .

وهناك مسامحات تصدر عن نائب السلطنة بالممالك الشاميه وغالبها للتجار .

المنشور :

يستند المنشور تسميته من الشكل المادى للمكتوب فهو غير مختوم وغير مطوى ويجمع على منشائر وهو كل كتاب خاص باقطاعات الامراء والجنود بمعنى ان الخليفة او السلطان اذا اقطع اميرا او جنديا اقطاعا كتب له بذلك كتابا هو المنشور

وعلى العموم فان المناشير هي الكتب الخاصة بالاقطاعات وجباية ضرائبها .
والمنشور لغة خلاف المطوى منه قوله تعالى " وكتاب مسطور فى رق منسور "
سوره الطور اية ٣٠٢ ، ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا " الاسراء اية ١٣ .
وفى بداية الحكم العربى لمصر كان المنشور يعطى للمسيحيين لاثبات شخصيتهم
وفى العصر الفاطمى اطلق المنشور على السجلات غير المختومة وغير المطوية وكان
الايوبيون يطلقون اسم المنشور على المكتوب بالاقطاع والولاية والحماية وفى عصر
المماليك اطلق الناشير على الاقطاعات خاصة .

ومن خصائص المناشير فى هذا العهد انها كانت لا تكتب الا من السلطان مشموله
بخطبه وليس لغيره فيها تصرف الا مايكتب فيه النائب الكافل .

وكانت للمناشير اربعة هي :

- ١- مايكتب فى قطع الثلثين - وهو الاعلى المراتب من الامراء .
- ٢- مايكتب فى قطع النصف وفيه يكتب للامراء والطلخانات بمصر والشام .
- ٣- ماتكتب فى قطع الثلث ، وفيه يكتب للامراء العشرات بسائر الممالك .
- ٤- مايكتب فى قطع العاده المنصوري وفيه يكتب للماليك السلطانيه ومقدمى
الحلقة .

ولقد تطورت المناشير حتى اصبحت خاصة بالحد فقط وكانت تخرج لها مثاله
من ديوان الجيشر ترسل لديوان الانشاء حتى يصدر منشور باقطاع من يستحق اقطاعه
وفى العصر العثمانى كان مصطلح " المنشور يعنى الشهادة بالتعيين ولكن
استخدامه كان قليلا فقد حلت مصطلحات ومسميات جديد محله مثل الفرمان .

الامانات :

كانت المكاتبات السائدة فى العصرين الايوبي والمملوكى ومبغ الامانات تنقسم

الى قسمين .

- ١- امانات المسلمين .
- ب- امانات الكفار .

المشالات :

جمع مشال وهو اذل مايكتب من ديوان الجيشر فى امر الاقطاع وهى تلك المكاتيب
التي يامر كبار الامراء او النواب بكتابتها بناء على امر من السلطان نفسه

-٧٠-

بل يكتب بإشارته وينبه على ذلك وتشمله العلامة الشريفة بعد ذلك .

حسب الامر الشريف .

حسب المرسوم الشريف .

بالإشارة الكريمة العاليه .

برسالة مجلس الاميرية .

ومن هنا يتضح لنا ان المثلالات كان يعدها كبار الامراء او النواب على مثال
ما يعده السلطان من مراسيم .

المطلقات :

نوع من المكاتبات الديوانية يعده من ديوان الانشاء الى اجراء الدولة
واقسامها ويقدم بالمطلقات مخاطبه طائفة من الناس جملة وهي على ثمانية اقسام:
الى الوجه القبلى وإلى الوجه البحرى وإلى الديار المصرية عامة وإلى بعض
البلاد الشامية وإلى كل البلاد الشامية وإلى اولياء الدولة كالامراء يدمس او حلب
وإلى قبائل العرب او التركمان او الاكراد او إلى بعضهم .

التحويلات

وهي ما يكتب في التوفيق بين السنين الشمسية والقمرية - او معسارة
اخرى - تحويل السنين من هذه الى تلك وبالعكس .

وقد ظهرت حاجة كاتب الديوان الى ذلك منذ ادركت الدولة ان الخراج
وجبايته منوطان بالزرع ، والزرع منوط بالشهر من شهور السنة الشمسية ، وجباية
الخراج في الدولة الاسلامية منوط بتاريخ الهجرة النبوية وشهور السنة القمرية .

والمعلوم ان السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم تقريبا
والسنة الهجرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وسدس يوم تقريبا ، فكون التفاوت
بينهما احد عشر يوما وسدس يوم ، وتنتج زيادة السنين الشمسية على السنين
القمرية في كل ثلاث سنوات شهرا واحدا وثلاثة ايام ونصف يوم تقريبا ، فاذا
تمادى الزمان تفاوت ما بين السنين تفاوتتا قبيحا ، فيرى السلطان منذ ذلك
ان تنقل السنة الشمسية الى السنة القمرية بالاسم دون الحقيقة توفيتا بينهما
وازالة للشبهة في امرهما ، وهنا تسيء الرغبة ظنهما بالسلطان وتأخذ لى
التشجيع عليه ، فيأمر السلطان بكتابة مراسيم يوجه فيها السلطان كلامه
للناس حتى يفهم منهم الغيب ويبيض الامم .

وعلى هذا الاساس فسر القلقشندي قوله تعالى في سورة الكهف (ولجثوا في
كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا) بقوله : انما خاطب الله عز وجل نبيه
بكلام الحرب وما تعرفه من الحساب . فمعنى هذه التسع ان الثلثمائة كانت
شمسية بحساب العجم الذين لا يعرفون السنة القمرية . وزيادة التسع تصح بها
السنين شمسية .

منذ ادرك خلفاء بنى العباس منذ الخليفة المتوكل هذا الفرق بين السنة
الشمسية والسنة القمرية اضطر بعضهم الى نقل السنة التي هو فيها الى سنة
اخرى . فنقل المعتز بالله سنة ثمان وسبعين ومائتين الى سنة تسع وسبعين
ومائتين ، وامر (المطيع لله) ان تنقل سنة ست وثلثمائة الى سنة سبع وثلثمائة

اما فى الديار المصرية فقد كان نقل السنين قد اغفل بها حتى كانت سنة تسع وتسعين واربعمائة قمرية ، فنقلت سنة تسع وستعين الخراجية الى سنة احدى وخمسمائة ، وما برح الملوك والوزراء يعنون بنقل السنين فى اوقاتها الى اليوم (اى الى زمن المؤلف) والقاعدة فى ذلك انه اذا مضى ثلاث وثلاثون سنة حوت السنة الثالثة والثلاثون الى السنة التالية لما بعدها اى الى الخامسة والثلاثين والغيت السنة الرابعة والثلاثين .

هكذا استحدث نوع من المكاتبات فى ديوان الانشاء القصد منه نقل السنين القمرية على نحو ما راينا واصبح لهذا النوع الاخير من المكاتبات مواصفات فنية او خصائص كتابية لابد لكاتب الانشاء من الالمام بها هى الاخرى .

" التذاكر "

والتذاكر جمع تذكرة ، وقد جرت العادة ان تتضمن التذكرة جميع الاقوال التى يسافر بها الرسول ليعود اليها ان اغفل شيئا منها نسيه ، او لتكون حجة له فيما يورده ويصدره .

ومنوان التذكرة يكتب هكذا بعد البسملة : " تذكرة منجحه صدرت على يد فلان عند وصوله الى فلان بن فلان . ثم يقال : قد استخرنا الله عز وجل وندينك او وجهناك الى فلان لايصال ما اودعناك وضافهناك به من كذا وكذا . ويقضى جميع الاغراض التى القيت اليه مجملا " . ثم يكتب " ان شاء الله تعالى " . ثم يكتب التاريخ ، ثم الحمد لله والعلاة على نبيه ثم (حسبنا الله ونعم الوكيل) على نحو ناتقدم فى المكاتبات السابقه كلها .

وكتب القاضى الطافل عن السلطان صلاح الدين الايوبى الى دار الخلافة ببغداد وكان الرسول الذى يحمل هذه التذكرة هو الامير شمس الدين الخطيب :
" تذكرة مباركة ولم تزل الذكرى للمؤمنين نافعة " ولعوارض الشك دافقة
ضمنت اغراضا يقيد بها الكتاب الى ان يطلقها الخطاب . على ان السائر سيسار البيان ، والرسول يعفى على رسل التبيان . والله سبحانه يسدده قاطلا وفاعلا
ويحفظه بادشا وعائدا ومقيما وراحلا . الخ .
وطبيعى ان تكون هذه المكاتبات او التذكرات على انواع : فمنها مايصدر عن السلطان : ومنها مايصدر عن نائب السلطان ، ومنها مايكتب للولاة ، ومنها مايكتب لنواب القلاع ، وهكذا .

-٧٣-

" مراحل تدوين الوثائق العامة "

من المعروف ان اى وثيقة لابد ان تمر بعدة مراحل تبدأ من التصديق القانوني حتى تصل الى الوثيقة المدونة فى شكلها النهائي . وهي :

• مرحلة التصديق القانوني .

رفع القصة

تأيد القصة والتوقيع عليهما

مرحلة التدوين :

الامر الصادر بالتحريض وتدوين القصة

المسودة

المبينة

مراجعة الوثيقة

التوقيعات

القصة :

القصة اصطلاحاً كما يعرفها القلقشندي هي : المظلمة التي ترفع السي ولاية الامور بحكاية صورة الحال المتعلق بتلك الحاجة وسميت قصصاً على سبيل المجاز من حيث ان القصة اسم للمحكى في الورق لالفس الورقة ويتضح من هذا ان القصة يطلق على الورق التي ترفع بنقل المعنى مجازاً عن الحكاية والامر على الورقة التي تحمل الحكاية والامر .

والقصة هي اللفظ الشائع استعماله في المراسيم المملوكية والعثمانية بمفهومه خاصه كما ان للقصة مترادفات تودي نفس المدلول وهي الرقعة ، الرقيعه ، المظلمه الحكايه ، والرقعة اكثر هذه المترادفات وبالذات في المناشير الفاطمية .

ديوان القاضي

والوثائق الخاصة

في خلافة عمر ابن الخطاب اتخذت الدواوين ونصبت الكتاب واجريت الارزاق على العمال فدخل من ذلك الوقت في الدول الاسلاميه نظام ضبط الاعمال وتقييدها قياساً على ماكان جارياً في مملكة فارس ومن ثم تعتبر خلافة عمر بن الخطاب تاريخاً لانشاء السجلات .

وتذكر المصادر ان 'لاحوال لم تكن تستدعي كتابه الاحكام في عصر الخلفاء الراشدين والدولة الأموية لان المتقاضيين كانوا اشبه بالمستفتين فاذا اظهر القاضي حكمه اقتنعوا به غالباً ولكن جد بعد ذلك من الامور مالفت نظر القضاة الى كتابة الاحكام في المخف قال محمد بن يوسف الكندي في كتابه "تاريخ قضاة مصر" ان سليم بن متر قاضي مصر من قبل معاوية بن ابي سفيان اختتم اليه في ميصرات فقضى بين الورثة ثم تناكروا . فعادوا اليه فففى بينهم وكتب كتاباً بقضائهم واشهد فيه شيوخ الجند فكان اول القضاة بمصر سجل سجلاً بقضائهم .

ومن هذا العهد صارت الاحكام تسجل وتورخ وفوقها ختم القاضي وقبل ذلك كانت الاحكام مهمة لاضبط ولاتاريخ ولاتسجيل .

وان يمت مخاطب او مزلا
رد خطابه سوى ماسجلا
فقد كان للتسجيل حجة مطلقة وكانت الوثيقة المعتمدة هي الوثيقة التي
حفظ اصلها وسجلت في ديوان القاضي .
تحفة الحكام لابن عاصم
في نكت العقود والاحكام
الشروط
المحاضر والسجلات
واسعدوا اذا تدابرتهم

الوثائق الخاصة

وشائق البيع

بمستبر السبع من اهم الحقوق المسماة واقدامها واكثرها شيوعا ، ولم يسبقه في الظهور عند الامم المختلفة الا عقد المناقضة ، وفي النصوص الحديثة أصبح اهم اداة للتعامل والاتجار .

١- تعريف البيع :

البيع عقد يلتزم به البائع ان ينقل للمشتري ملكية شيء او حقا ماليًا
اخر في مقابل ثمن نقدي .

وأما تعريف البيع في الشريعة الإسلامية فهو " تملك البائع مالا للمشتري يكون ثمنه للمبيع " وهذا التعريف يفيد ان البيع ينقل الملكية بذاته ولا يقتصر على إنشاء التزام بنقل الملكية او التزام بتسليم المبيع وبذلك يميز هذا التعريف اقرب الى اعطاء الفكرة الصحيحة عن اثار البيع في القانون الفرنسي الحديث .

٢- ويجب ان يتوفر في العقد اربعة انواع من الشروط لكي يترتب على البيع سائر احكامه واثاره فور انعقاده وهي شرائط الانعقاد والصحة والنفاذ واللزوم .

أ- شروط الانعقاد :

المراد بشروط الانعقاد ما يشترط تحققه لكي يعتبر العقد منعقدا شرعا، فإذا
فقد بعض هذه الشروط كان العقد باطلا ، كأنما لم يوجد فلا يترتب عليه حكمه
والتزاماته .

ب- شروط الصحة :

وهي ما يشترط تحققه لكي يعتبر العقد سليما من الشوائب التي تمنع وجوب
تنفيذه وجوب نسخه ، فإذا فات بعضها كان العقد فاسدا .

ج- شروط النفاذ :

شروط نفاذ البيع لا يوجد شيء منها الا بعد استيفاء العقد شروط انعقاده
وشروط صحته ، لان النفاذ وصف للعقد الصحيح ، فالبيع النافذ هو بيع منعقد
لا يتعلق به حق الغير .

د - شروط اللزوم :

شروط اللزوم في البيع هي : خلو العقد من الخيارات التي تسوغ لاحد
المتعاقدين فسخه وذلك بعد توافر شروط الانعقاد ، والصحة والنفاذ ، وإذا فقد
البيع شرطا من شروط اللزوم كان نافذا وإذا فقد البيع شرطا من شروط اللزوم
كان نافذا غير لازم وحكم البيع اللازم ثبوت ملك المشتري للمبيع ، وملك البائع
للمثل في الحال فينتقل ملك المبيع للمشتري او لورثته .

٣- ولا بد من توافر الايجاب والقبول او توافق الارادتين في مجلس العقد لظهور
القصد والرضى ، لان الركن الاساسي لكل عقد هو رضى المتعاقدين والرضى هو
ارتباط الايجاب بالقبول ، ومجموع الايجاب والقبول يسمى صيغة البيع ، وحكم
البيع يلزم بالايجاب والقبول ويتفرق الابدان .

٤- التزامات البائع والمشتري :

التزامات البائع :

منذ حصول الايجاب والقبول بين المتعاقدين تنشأ بينهما التزامات متقابلة
فالتزامات البائع هي :

-٧٨-

أ- تسليم المبيع ونقل الملكية

ب- ضمان سلامة المبيع وذلك بضمن عدم التعرض للمشتري وضمن استحقاق المبيع ، وضمن العيوب الخفية .

التزامات المشتري :

وملى المشتري الالتزامات الاتية :

أ- دفع الثمن .

ب- تسليم المبيع .

وفاق الوقف :

كان انتشار الوقف من اهم مميزات عصر المالكية فكانت تصبح معظم اراضي مصر اوقافا ، وساعد على ذلك عدة عوامل منها : الطابع الديني الذي ساد العصر واعفاء الاوقاف من الخراج والضرائب ، والمنافسة بين سلاطين المماليك والامراء للخلف بالسمعة الطيبة والصيت الذائع والتهرب من ديوان السواريت الحشوية والوقوف على منشآت الخدمات العامة لضمان استمرارها في تادية خدماتها .

أ- معنى الوقف :

بلوقف معنيان احدهما لغوي والاخر اصطلاحي :

المعنى اللغوي :

هو الحبس مطلقا ، سواء كان حسبا ، او معنويا ، وهو مصدر وقفت اقف بمعنى حبست ، واوقفت لغة غير مقبولة حتى ان يعنى العلماء انكر وجودها في لغة العرب ثم اشتهر اطلاق هذا المصدر على نفس الشيء المؤلف فتقول هذا البيت وقف اي موقوف .

المعنى الاصطلاحي :

حس العين على حكم ملك الواقف والتمتع بالمنفعة ، وهذا تعريف اصحاب نظرية التبرع وهم الامام ابو حنيفة والمالكية ، اما تعريف اصحاب نظرية الاسقاط وهم المصاحبان ابو يوسف ، ومحمد والامام الشافعي فهو حس العين على حكم ملك الله تعالى والتمتع بالمنفعة وقريب من التعريف السابق تعريف المرحوم الشيخ ابو زهرة وهو "الوقف هو منع التصرف في رتبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقائها عيبتها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء .

٢- اقسام الوقف:

ينقسم الوقف بالنسبة للموقوف عليهم الى :

أ- الوقف الخيري : وهو الذى وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات ودور العلم من مدارس ومكاتب او خوانق وربط وزوايا وعلى الفقراء والمحتاجين .

ب- الوقف الاهلى : وهو الذى وقف على الواقف نفسه وذريته ، او على من اراد نفعهم من الناس ، ثم جعل ماله الى جهات الخير .

ج- الوقف المشترك بين الاهلى والخيرى : وهو فايكون بعهه خيريا ، وبعهه ذريا او اهليا ، كما اذا وقف الواقف وقفه على ان يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيسرات عيشتها ثم يصرف الباقي على المستحقين ويشترط الواقفون شروطا تمكن ذريتهم من الانتفاع بما وقفوا .

لزوم الوقف:

يلزم الوقف لكونه مجتهدا فيه ، بعد ان يحكم به القاضى بدموى صحيحه وبينه وبعد انكار المدعى عليه ، وسميت هذه العملية اى الحكم بلزوم الوقف بالطريقة المشروحة باسم " تسجيل الوقف " فمتى قيل عن وقف انه مسجل ، فمعنى ذلك انه قد حكم بلزومه فى خصومه صورية على ان الخصومة قد تكون احيانا حقيقية غير صورية .

نفاذ الوقف:

الوقف النالذ هو وقف صحيح ، وهو تصرف من له الاهلية وحق الولاية على اصداره وبذا يكون الوقف مبرما مافيا ، غير محتاج الى اجازة احد ورضاء وذلك بعد تحقق محتسه .

اما اساس النظرية الفقهية فى نفاذ الوقف فهو:

أ- وجوب صيانة حق الغير ، عندما يكون فى وقف الواقف مايمس لغيره حقا عينيا متعلقا بهمين المال الموقوف .

ب- وجوب صيانة حق المتصرف نفسه ، كما فى وقف المكره .

ج- وجوب صيانة حق الورثة ، كما فى وقف المريض مرض الموت ، فيتوقف نفاذ

- ٧٩ -

الوقف حتى يرضى به ويحرره اصحاب الحقوق .

فلا بد ان يكون الوقف حرا عاقلا بالغا وذلك لان الوقف من التصرفات التي هي من قبيل التبرعات .

ولا بد ان يكون الوقف مختارا لامكرها على الوقف لان الاكراه يفسد الاختيار ويعدم الرضا .

ولا بد ايضا ان يكون الوقف غير محجور عليه بسبب دين عليه ، فبلجا الذي التهرب من الدين بوقف ما يملك ، ولا يمكن ايضا محجور عليه فيلجا الى التهرب من الدين بوقف ما يملك ، ولا يكره ايضا محجورا عليه لفسده ، لان تصرف السفية غير نافذ محافظة على امواله وحقوق الغير (الورثة) .

وشائق الاستبدال :

الاستبدال هو اخذ العين الثانية (البديل) لتكون وقفا مكان الاولى او هو شراء عين اخرى تكون وقفا بدلها .

ولقد اختلف الفقهاء في جواز الاستبدال ، ما بين مانع - الا في احسوس استثنائية قليلة الوقوع وما بين مجيز لاشتراط الوقف ذلك ، او لكثرة الربح مند الاستبدال .

ولقد كثر الفساد في الاستبدال ، فجعله القلمة من القضاة حيلة لابطل الاوقاف وبهذا امح الاستبدال طريقا لانها الاوقاف مع انه شرع لابنائها وتكثير غلاتها وريعتها ، وعلى هذا اشترط بعض الواقفين الا يستبدل بوقف ولو بلغ من الخسار ما بلغ وكان كثيرا ما يرد في وشائق الوقف في الفقرات الختامية الناهية " ومنهنا انه لا يستبدل به ولا يبعثه ولا يناقل به ولا يبعثه بوجه من الوجوه ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق ولا بغيره من الحيل المتوصل بها الى استبدال ذلك ومنعقلته وعلى ذلك ذهب بعض الفقهاء الى عدم جواز الاستبدال املا ، سدا لباب التراضي وتجنبا للفساد ، وقد درج كتاب وشائق الوقف على ايراد قوله تعالى في معظم الوشائق " فمن بدله بعدما سمعه فانما اشبه على الذين يبدلونه " . على ان التشدد في منع الاستبدال يجر الى ابقاء دور الاوقاف خاوية لا ينتفع بها ، وبقاء الارض ميتة لا تستفاد منها وذلك خراب وتعميمه فساد في وسائل الاستغلال ، واضرار بالمستحقين وجهات البسر .

ولعل هذا مما جعل فقهاء المسلمين يشترطون ان يتولى الحاكم او القاضى بيع الموقوف عند الاستبدال ، وشراء مايقوم مقامه ، اذا كان الوقف على مصلحة عامة ، لان الاستبدال فسخ لعقد لازم ، فى موضوع مختلف عليه اختلافا قويا ، فتوقف على الحاكم كالمفسوخ المختلف فيها .

واجاز فقهاء الاحناف الاستبدال لفروية او لمصلحة .

الاستبدال والفروية والمصلحة :

اتفق الفقهاء على ان للقاضى جواز استبدال الوقف بشئ اخر تعود منفعته على الموقوف عليهم عندما يصير الوقف غير منتفع به ، بان تصير الارض سبخة او ضعيفة ويقل ايرادها ، ويمير ريعها لا يكلى لموتها وتكاليفها ، وليس للوقف ربيع اخر يملح به .

كما ان الفقهاء اجازوا استبدال الوقف بوقف اخر ، اكثر منه ريعا ونفعيا لجهة الوقف ، وهذا لمصلحة الموقوف عليهم .

الذى يهمنا فى دراسة الوثائق هو الدراسة الدبلوماسية التى اى دراستها من ناحية (١) انتقال هذه الوثائق ؛لينا (٢) شكل هذه الوثائق (٣) اعداد هذه الوثائق .

وسنركز بعضا خاصة على الشكل من حيث افتتاحياتها وعلبها وختامها وطريقة اخراج الوثائق وانوامها والصيغ القانونية الواردة فيها وصيغ تحريرها ونظام الشهادة والشهود .

والواقع ان معظم المجموعات التى وصلت الينا من الوثائق العربية فى العصور الوسطى تخضع للقانون الخاص لان ارشيف الدولة وديوان الانشاء لم يعثر عليه والوثائق العربية موزعة فى اماكن مختلفة فى القلعة ، فى دير سانت كاترين فى الاوقاف والمحكمة الشرعية ومن هذه الوثائق اصول ومنها مور ، مجموعة كبيرة مثلا خاصة بالوقف والبيع والشراء والاستبدال ، اما الوثائق الرسمية الخاصة بالدولة سواء فى سياستها الخارجيه والداخليه فى العصور الوسطى مثل معاهدات سياسية بين الدولة وجيرانها المغول ايطاليا - البندقية - الوثائق التأسيسية على مستوى القانون العام (معاهدات) لم يعثر الينا منها شئ ، وكذلك الوثائق الخاصة بالسياسة الداخلية مثل : التقاليد والتفاوضى مناشير الاقطاع هذه كلها فقدت عند الطغ العثمانى لمصر او بعده بتليل .

أجزاء الوثائق العربية

للوثائق العربية ثلاث أجزاء هي
البروتوكول الافتتاحي ، النص ، البروتوكول الختامي

أولاً :

البروتوكول الافتتاحي :

إن أي وثيقة رسمية عند تقسيمها لأجزاء رئيسية من وجهة نظر علم الوثائق لا تخرم من جزئين رئيسيين الجزء الأول وهو النص (Texte) والجزء الثاني ويطلق عليه البروتوكول (Protocole) .

ونص الوثيقة يحدد الطبيعة القانونية للشخصيات الواردة فيها أما البروتوكول فهو لا يختلف إلا تبعاً لما يجري عليه الأفراد والدرابين علاقة له بالشخصيات القانونية الواردة في الوثيقة ولذلك فإن نص الوثيقة يتم البنا من الناحية الوثائقية ولكنه يتيح فرصة أكبر لنقده من الناحيتين القانونية والتاريخية .

أما البروتوكول فهو ينقسم إلى قسمين أولهما المميز الذي ترد في بدايته الوثيقة وتسمى بالبروتوكول الافتتاحي Protocol initial ثم المصحح الذي تختتم به الوثيقة وتسمى البروتوكول الختامي (Protocol final) .

البروتوكول الافتتاحي فإنه يحتوي على عنصرين أساسيين هما الافتتاحية والمنصرفون ، أو كما في مصطلح الوثائق القاعل القانوني ، أو المكتوب عنده ،

الافتتاحية : Invocatio

ترد البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) كميغ افتتاحية ثابتة في الوثائق الإسلامية بلا استثناء ، وهي عادة ماتكتب في سطر مستقل لتكون أول ما يقرأ ويترك قبلها مسافة درج أو أكثر بدون كتابة .

وظاهرة استحباب الابتداء بها في المكاتبات ورد فيها كثير من الأحاديث الشريفه وقد حرص الكتاب على الاهتمام بكتابتها وبالغو في تحسينها .

وقد ترد البسملة مستقلة في سطر واحياناً يرد معها صيغ الحمد له والملاة أو الصلاة وحدها .

وترد صيغة الصلاة " وملواته على ساير الانبياء والمزولين " عندما يكتـون
احد المتصرفين من الذين يدينون بالمسيحية او اليهودية .

بداية الوثيقة :

تبدأ جميع الوثائق العربية الخاصة فى العصور الوسطى بالاملان او التنوية
الى موقع التصرف القانونى الوارد فى كل منها بلفظ الاشارة " هذا " مصحوبا بكلمة
" كتاب او مكتوب " وهو الوثيقة الدبلوماسية او الشرعية التى تحوى تصرفا قانونيا
سواء من جانبين مثل البيع والاستبدال والايجاراو من جانب واحد مثل الوقف او الهبة
وهذا المصطلح شائع بين المشتغلين بالوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وحل
محله لفظ " حجة " بالفم فى العصر العثمانى " هذا كتاب تباع شرعى تام معتبر
عرى " .

" هذا كتاب وقف صحيح شرعى وحس تام معتبر مرعى "

" هذا كتاب استبدال شرعى معتبر محرر مدمى مضمونه ان "

" هذا مكتوب هبة صحيحه شرعية معتبره ناجزه مرفيه "

" هذا مكتوب تواجر شرعى مضمونه ان "

الفاعل القانونى : Suscription

الفاعل القانونى فى وثائق الوقف هو الواقف وفى وثائق البيع هو البائع
والمشتري (المتصرفان) وفى وثائق الاستبدال فيكون الفاعل الوثيقي هو قاضى
القضاة وليس المتصرف (المبدل) .

وتبدأ الفقرة الخاصة بالفاعل القانونى فى وثائق البيع وفى وثائق الوقف
بذكر القاب المتصرف ثم الوظيفة ثم الدماء له وذلك فى كافة طبقات المجتمع ولكن
لكل فاعل قانونى مايناسبه منها واللقاب هى اهم ما فى البروتوكول الافتتاحى
فانها تمدنا بما كان عليه العمل فى الدواوين فى المكاتبات الرسمية ومايجرى
فى التعامل بين الناس فى الوثائق الشرعية ومنها وثائق البيع فيسبق اسم الفاعل
القانونى القاب ثم الدماء له ووثائق البيع التى ترجع للعمر المملوكى تعج بعد
قخم من الالقاب التى استخدمت احيانا باسراف وهذه الالقاب بعضها القاب رسمية
وهيكية ومنها القاب .

فخرية سواء كانت مفردة او مركبة ومنها الالقاب الخاصة والالقاب العامة سواء الخاصة بالسلطين او الامراء او القضاء او نوابهم او الخاصة بافراد الشعب .
والمياغة الخاصة بالمكتوب عنه (الفاعل الوشقي) في وشاق الاستبدال كجزء من البروتوكول الافتتاحي تشتمل على القاب قاضي القضاء واسمه ووظائفه والدعاء له ذلك ان سائر التصرفات الشرعية تنعقد بمجرد صدور ارادة المتصرف (العائد او الفاعل القانوني) اما الاستبدال فلا ينعقد بالارادة فقط وانما يلزم المتصرف ان يعرض ارادته (رغبته ممثلة في قعة الاستبدال فان رأى قاضيالقضاء ان هذه الارادة صحيحة حولها الى احد نوابه للنظر وان ثبت عنده عدم محتها ابطلها فصاحب الراى القاطع والنهاى في انشاء عقد الاستبدال هو الحاكم الشرعى الذى يترتب على موافقته على رغبة المبدل تحويل هذه الرغبة الى نائبه في الحكم للنظر فى دعوى الاستبدال التى تتضمنها القعة وانشاء وثيقة الاستبدال فالتصرف فى حاله الاستبدال لا يتم الا باذن قاضى القضاء وبعد موافقته على رغبة المتصرف ويترتب على نظر قاضى القضاء فى القعة او الالتماس وتعيينه لها ، (تحويلها) على احد نوابه ، اتمام المتصرف القانوني (الاستبدال) وانشاء الوثيقة .

ولابد ان يعرف كاتب الوثيقة مايناسب المتصرف لينعته باللقاب حسب وضعه الاجتماعى ووظيفته اى مايليق به منها وقد تداخلت الالقاب بعضها مع بعض احيانا كثيرة فاصبح التاجر مثلا يلقب (بالمجلس السامى) .

وظالما ان المتصرفين (البائع والمشتري) فى وشاق البيع يتمتع كلاهما بكامل الاهلية ينعقد البيع بسهولة ويسر اما فى حاله عدم الاهلية لاحد الافراد كالايتام والمجوز عليهم فيلزم وجود وصى ولكن ارادة الوصى ليست كافية لان يتصرف الا بعد حصوله على اذن شرعى من القاضى لتعير الارادة تصرفا بالطريق الشرى وفى حالة المتصرف بالوكالة عن كاملى الاهلية فانه يجبان يتوفر فى الوكيل نفس شروط المتصرف بالامالة عن نفسه وهو تمام الاهلية ، وبالنسبة للبيع من املاك بيت المال فان وكيل بيت المال لايملك المتصرف الا بعد صدور الامر له بالبيع من السلطان وهو الوالى الشرى على املاك المسلمين قاطبه كحالة القاضى بالنسبة للوصى تماما اذ يلزم لعقد البيع ان يكون هناك طرفان البائع والمشتري امسا الاوامر او الاذن لهما بالبيع فهى مجرد اجراءات لاتوشر فى شخصية الفاعل القانونى المتمتع بكامل الاهلية .

اما فى وشاق الوقف فهو من التصرفات الاسقاطيه التى ينبغى فيها ان يكون الوالף متمتعها بكامل الاهلية .

Texte : ثانييا : النسي

النص أو المتن وهو القسم الثاني من أقسام الوثيقة وهم أهم جزء من الوثيقة
 إذ يعتبر جوهرها واصلها لأنه يحتوى على التصرف القانوني الذي بدون ذلك لا يوجد
 الوثيقة ويتكون النص في الوثائق العربية من المقدمة () والدخول
 () ويتبعهما الصيغة الدالة على الفعل القانوني
 ثم الفقرات الختامية وقد لا تستمد طبيعة الفصل القانوني وجود كل هذه العناصر.

المقدمة او مدخل النص : Prologue

يبدأ النص عادةً بمدخل أو مقدمه انشائية بليغة تتضمن اعتبارات دينية وقانونية عامة لتبرير الفعل القانوني الذي سيرد الوثيقة وهذا المدخل، لا يوجد له في بعض التشريعات القانونية ويسمى هذا الجزء بمدخل الوثيقة هذا بالنسبة للوثائق الشرعية عامة أما وثيقة الاستبدال فتشتمل المقدمه فيها على تسمين نص القصه باعتبارها مبرر الفعل وتعيينها على القاض الموثق وصيغة عرضها عليه . ولا يوجد هذا المدخل في وثائق البيع الا في الحالات الغير عادية التي تحتاج الى تبرير التصرف القانوني ببيع اموال يتيم او بيت المال وفي هذه الاحوال يلزم وجود مدخل للنص .

Exposé : العرض

هو عبارة عن الاسباب والمبررات الخاصة والدوافع الحقيقية والمباشرة التي من شأنها اثناء التصرف وضرورة اتمامه هي المبرر المباشر له ويبرز العرض في وثائق الوقف متضمنا اعتبارات ودوافع او اسباب دينية متمثلة في رغبة الواقف في نيل الثواب والمغفرة في الحياة اخرى ، لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقه جاريه وعلم ينتفع به وولد صالح. يدعوا له " .

اما في البيع فلا يرد العرف الا في الاحوال الاستثنائية مثل بيع اموال بيت المال لصرف ثمنه في كلفة العساكر المنصورة القائمة بحفظ الشفور .

وفى وثائق الاستبدال يقسم العرض الى جزئين ١- شيوك المسوم ، ٢- اذن القاضي الموشق .

هو الذي يتحقق به سبب استبدال العين كمبرر حقيقى ملموس ومباشر لاتمام التصرف وذلك بعد قيام ارباب الخبرة بالكشف على العين ، وتقديم تقريرهم وتجسّد هذه المسغة مصدقة لراى هؤلاء الخبراء ومدى كية له وتختلف صيغة ثبوت المصوغ فى مناقق الاستبدال المملوكيه من نوع لآخر فى النوع الاول نجدها تبدأ بعبارة " ثبت عندة بالجنة الشرعية " اى عندالقاضى الموثق بشهادة المهندسين، وحيانا تبدأ بعبارة " ثبت لديه احسن الله تعالى اليه ... ثبوتاً شرعياً " .

أما في النوع الثاني فتأتي هذه الصيغة في محض الكشف أكثر تفصيلا فتحكي
من توجه المهندسين الى العين ووصفهم لما شاهدوه ورايهم فيما شاهدوه .

٢- اما اذن القاضي للمبدل في انمام الاستبدال فيعتبر خطوه مباشرة تؤدى الى انمام الفعل القانونى وجعله حقيقى واقعه ويأتى فى الوثيقة المملوكية بصيغة الفعل الماضى " اذن" ثم اسم المبدل وهو الممازول له واحيانا لا يذكر بالاسم ويرد بعد ذلك موضوع الاذن وغالبا مايكون بلفظ فى ابدال او" فى استبدال" والاول اذق لفة ثم يلى ذكر الاجراءات القانونية التالية لانجاز الفعل القانونى والتى تؤدى الاستبدالات السماثله وينتهى الاذن بعبارة " اذنا صحيحا شرعيا".

الفعل القانوني هو اهم جزء في الوثيقة وبدونه لا تكون هناك وثيقة وفيه يبين الفاعل القانوني العمل القانوني الذي يريد القيام به وليس أدل على اهمية هذا الجزء ان الوثيقة كلها تسمى باسمه وصيغته تتحكم في باقى اجزاء الوثيقة بل اكثر من ذلك ان كل تصرف اصبح له لون خاص من الوثائق والفعل القانوني يكسب الوثيقة معناها الدبلوماسي .

ويرد في وشائق الوقف والبيع والاستبدال بصيغه الماضى وهى صيغة الزم فـمـر
الانعقاد ولقد ورد في وشائق الوقف .

" وقف وحبس وسبل وابد وحرم وتمدق " و" وقف وحبس وسبل وابد وحرم وتمددت
 وخذل "

وفى وشائق البيع " هذا ما اشترى " اشترى " اشترت " .
 اما وشائق الاستبدال فيرد بالصيغة الاتية :
 " واقتضى رأى ... ان يستبدل ذلك فبمقتضى ذلك استبدل " .

الفقرات الختامية

وهى عبارة عن صيغ قانونية فقهية مختلفة الانواع خاصة بالامتناع او الالتزام او الجزاء ، او التوثيق والاثبات ترد بعد موضوع التصرف وترمى الى تنفيذ العقد بضمن حقوق معينة لما ورد فى التصرف القانونى وعلان الصفة الرسمية للوثيقة ، والاجراءات التى اتخذت حتى تصبح صحيحة ونافذة ، وسميت بالفقرات الختامية لانها ترد عادة فى ختام النص اى بعد التصرف القانونى ، وهذه الفقرات تعكس نظم العصر وثقافته القانونية والهدف من هذه الصيغ تأمين تنفيذ العقد ومنع اى ضرر يلحق به وضمن صحة التصرف وحفظ حقوق الغير وتأكيد تنفيذ الاجراءات اللازمة ، واخيرا بيان الوسائل المستخدمة لاعطاء قيمة اثباته لضمان العمل بها كمستند .

وتوجد هذه الفقرات والصيغ مختصرة وقليلة فى عدد من الوثائق كما نجدها متعددة فى عدد اخر وقد تزيد احيانا زيادة غير عادية وقد تنتهى النص فى بعض الوثائق بانتهاء طلب الوثيقة دون ورود لهذه الصيغ .

والراجع ان هذه الفقرات مشتقة من علم الشروط وبعض مبادئ هذا العلم مستمدة من الفقه الاسلامى من حيث كون ترتيب معانيه موافقة لقوانين الشريعة وبعضها مأخوذ من علم الانشاء لدقة مصطلحه ، فبعضها من الرسوم والعادات والتقاليد والامور المستحسنة .

وتتميز الفقرات الختامية فى وشائق الوقف الاسلامية خاصة بوجود فقرات ترغب فى المحافظة على التصرف (الوقف) وتشبيات المحافظ عليه ومن الافضل اطلاق عبارة " الفقرة الترغيبية الشواحية " على هذه الصيغ .

كما تنفرد الوثائق العربية بوجود فقره بين فقراتها الختامية لضمان صحة ونفاذ ولزوم التصرف القانونى الوارد بالوثيقة وهذه الفقره عبارة عن صيغ وعبارات فقهيه تؤكد الصلة الوثيقية بين علم الفقه وعلم الوثائق العربية .

كما نجد بين الفقرات الختامية احيانا فقرة اعتذار عن التصويبات وهذه
الفقرة مرتبطة بتصحيح وتصويب ماوقع في النص من زيادة او اصلاح او الحساق
او ضرب على الكلمات .

ومهما يكن من امر فان هذه الفقرات الختامية في الوثائق العربية
تتكون من :-
أولا : فقرات التنويه الى الاجراءات المتبعة كتحرير الوثيقة وتسليم المتصرف
فيه ونقبى الثمن ونقل الملكية .

ثانيا : فقرة الاعلان عن علامات الاثبات الشرعية .

ثالثا : فقرة الاوامر .

رابعا : فقرة النواهي .

خامسا : الفقرات الجزائية :

أ- الترهيبية التهديدية العقابية .

ب- الترغيبية الشوابية .

سادسا : فقرات المخالفات (الاستثنائية) .

سابعا : الفقرات التنازلية .

ثامنا : الفقرات التحفظية .

تاسعا : الفقرات التعهدية .

عاشرا : فقرة ضمان صحة ونفاذ ولزوم التصرف القانوني

حادى عشر : فقرة الاعتذار عن التصويبات .

الاعتذار :

وتتضمن الفقرات الختامية الاعتذار :

وسميت هذه الفقرة بالاعتذار لانه يعتذر فيها عما لحق الوثيقة من نقصى او زيادة او اصلاح (الترميمات) وقد التزم الموثقون وكتاب الوثائق (الشرطيون) بالاعتذار مند وقوع كشط او محو شطب او اضافة او اتمام او الحاق فى ملب الوثيقة وكل تلك (ترميمات محلها فى غالب الاحيان نهاية الوثيقة وقبل شهادة الشهود .

ذلك ان الكاتب العالم بفقه الوثائق يحتاط كثيرا مما يودى الى اسقاط الحقوق او الخلل فى صياغة الوثائق ، وليس بخاف ان الوثيقة المحرره بخط واضح الخالصة من الكشط او الاتمام واللاحاق تكون بعيدة من شبهات التزوير ، والتزوير لا يتم الا بفعل مرسوم ظاهر كتقليد الخط او الامضاء او الختم ، او الشطب او اضافة كلمات ص ١٢٠ .

والاعتذار من الترميمات فى نهاية الوثيقة من زينة الوثيقة ، ويدل على مبالغة كاتب الوثيقة فى الحرص على مراجعة الشاظها وتصحيح نموذجا وان لم يكتب فيها الا ماوافق المراد ، وذهب البعض الى ان المحور البشرى والحق فى الوثيقة يعتبر كالحل لها ومن اقوى الادله على صحتها وسلامتها منه تعتبر موضع ريبة ويذهب اخرون الى ان سلامة الوثيقة من الكشط والضرب واللاحاق والاقحام دليل على التمهل وامعان النظر والشامل قبل كتابة الوثيقة .

مكان الاعتذار فى الوثائق :

غالبا ما يكون محل الاعتذار عما يلحق الوثيقة من الحاق او اصلاح او كشط او ضرب قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة بامتناره مانعا لاي زيادة ذلك اضبط للوثيقة وقد يعتذر من اللاحاق والاصلاح بعد التاريخ ، لئلا يقع فى التاريخ مايجب الاعتذار عنه ، واذا اغفل الاعتذار الى ان وقع الشهود شهاداتهم على الوثيقة فيكون محل الاعتذار عقب شهادة الشهود معطوفا عليه بالواو فيقول الكاتب (الشاهد) : وبمعلم وبمعلم او بمعلم .

المواقع التى يجوز فيها الاعتذار :

اذا وقع فى الوثيقة بشرا ولحق او ضرب او محو فى مواضع الارقام العددية

مثل عدد الدنانير في الثمن او تاريخ الوثيقة او على مالاتم الوثيقة الا بسمه
كاسماء المسترفين او الشيء المنصرف فيه فتكون الوثيقة باطله الا اذا اعتد
كاتبها عما لحقها من بشر او لحق او ضرب او محو .

اما اذا وقع اللحق او المحو في اسم من اسماء الجلالة او في اسم النبي
- صلى الله عليه وسلم - لا يعتذر عنه ويقطع الكتاب ويبدأ الكاتب من اول الوثيقة
اجلالا لله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - واعظا ماله ومن الكتاب -
لا يفعل ذلك بل يورد اسم الجلالة او اسم النبي - صلى الله عليه وسلم - ملحقا
فوق المصدر الذي وقع به السحو او الضرب او الكشط .

١- الكشط (البشور) :

وهو سح الورق بسكين لازالة ما عليه من كتابة ويطلق عليه ايضا البشور
او السح والضرب على الخط اجود من الكشط في ازالة نقطه او شكله او غيرها .
والكشط يحدث خدوشا واثرا واضحا في سطح الورق الاملس لا يمكن ان يمحى مهما
حاولت تشبته لان الورق مصنوع من مادة معجونة ولو عرق المكان المكشوط للشمس
في مستوى العين لظهر غبار مجينة الورق ، واضحا ولو وضع المكان المكشوط تحت
مجهر لظهر كوبر القطن وفي مكان الكشط يسيل الحبر متموجا اثناء كتابته فتراه
منتشرا شخبنا كثيرا الحبر من غيره ويمتد عن الكشط والبشر بان يقول الكاتب :
وعلى مصلح بشر .

" وماكتب على الكشط .. معتد به في موضعه " " فيه مصلح على كشط " .
" وماكتب على كشط .. صحيح ذلك معتد به في موضعه " .

الضرب على الخط (الشطب) :

والضرب على الحرف او الكلمة يحدث بمد خط على الكلمة المراد شطبها بحيث
تظل معه الكلمة المشطوبة " المضروب عليها " ظاهرة وهذا اجود من الكشط والمحو
لان كل منهما يقلل من قيمة الكتاب وفيهما خطر وافساد للورقة ولقد اطلق الموثقون
على الضرب او الشطب على الخط عند المغاربة ترميضا .

مكان الحرف او الكلمة التي يضرب عليها :

تعارف الموثقون على ان خط الضرب على الحرف المكرر يسمى ترميضا واختلفوا
في المضروب عليه من الحروف فذهب البعض الى ان الحرف الثاني اولى بالشطب لانه

خطاً وذهب البعض الآخر الى ان الحرف الوجود صورة اولى بالبقاء واذا وقعت كلمة او حرف في آخر السطر وكررت في اول التالي فليضرب على الذى في آخر السطر فان اوائل السطور اولى بالمراعاة .

طرق الضرب على الحرف او الكلمة :

هناك عدة طرق للضرب على الحرف او الكلمة اهمها واكثرها اتباعا فى الوثائق كما قال القاضي عياض هو مد الخط على المضروب عليه مختلطا بالكلمة المضروب عليها ويسمى ذلك بالشرايط ويطلق عليه عند المغاربة الشق واجوده ماكان رقيقا بيننا يدل على المقصود ولايسود الورق ولايطس الحروف ولايمنع قراءة ماتحته .

واما الصيغ والعبارات التى ورد بها الامتداز من الضرب على الخط فى الوثائق فمنها .

" وفيه تحت ضرب ... ولايعتد بما تحت الضرب " " وفيه تحت شطب .
ساقط المضروب " " وفيه ضرب على .. لايعتد بما تحته " .

٣- الاقحام واللاحاق :

والاقحام ادخال الحرف بين الحرفين او الكلمة بين الكلمتين لفرجه بينهما واما اللاحاق فهو مايزاد من كلمه او كلمتين او اكثر بين السطور فى الوثائق او مايزاد بالطره او الحاشية فى الكتب او قد يضاف بين الكلمتين يسمى عنده علماء الحديث باللاحق ، وفى مصطلح المؤرخين يسمى المخرج ولايزاد بين الكلمتين لان هذا يعد اقحاما وليس لاحاقا وقد يكتفى بذكر اللاحاق :

" فيه ملحق " وفيه ملحق .. معتد به " فيه ملحق " صحيح الملحق "
فيه ملحق صحيح ذلك معتد به فى موقعه " فيه ملحق .. صحيح ذلك معتد به معتذر عنه .

ثالثا : البروتوكول الختامي :

التاريخ (التوثيق) في الوثائق :

التاريخ عنصر هام من عناصر تكوين البروتوكول الختامي للوثيقة وإثباته عليها عند تحريرها وكتابتها له أهمية كبيرة منذ الاحتجاج بها ذلك لأنه يكسبها الصحة القانونية من الناحية الزمنية ، وعند ائصال ذكره تصبح الوثيقة موضع استنساخ والتباس وإذا طعن بالتزوير في تاريخه وثبت ذلك تكون الوثيقة باطله هذا مع العلم بان التاريخ في الوثيقة الدبلوماسية يدل على الزمن الذي تم فيه تدوينها ، ووقت الشهادة على ماورد بها من تصرف .

ولم يفت فقهاء المسلمين هذه الأهمية فاستعملوا التاريخ كوسيلة لمعرفة الخطأ في الوثيقتين المتفقتين دليلا وكذلك استعمله أئمة الحديث لتحقيق الاخبار فقال سفيان الثوري : " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ ، وذكر حسان بن زيد : " لم يستعن على الكاذبين مثل التاريخ والغاية من التاريخ كما ذهب اليها السيوطي : هي معرفة الاحال وحلولها وانقضاء العدد واورقاتها ومواليد الشيوخ والرواية عنهم ، ومن ذلك يعرف كذب الكاذبين وصدق الصادقين .

ولقد استعمل التاريخ في العربية الجنوبية قديما لاثبات الوثائق وقراراتها وهو عند الفقهاء المسلمين وسيلة للتحقيق من صحة الوثائق وظريق لمعرفة التزوير فيها ، بان يعلم ان الحاكم الذي نسب اليه الشبوت او الشاهد او غيره مما مات قبل تاريخ الوثيقة ويذهب القلقشندي الى ان " هناك اجماع على وجوب كتابة التاريخ في جميع المكتتبات " ونقل على النويري انه " لاغنية عنه لان التاريخ يستدل به على بعد مسافة الكتاب وقربها ، وتحقيق الاخبار على ما هي عليه " .

تعريف التاريخ :

التاريخ في اللغة الاعلام بالوقت وهو بيان توقيت الوثيقة وهو عدد الليالي والايام بالنظر الى ماضي من السنة او الشهر والى ما تبقى منها وعرفه المولسي بان تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي اليه زمنه والمعنى الاصطلاحي للتاريخ هو التعريف بالوقت الذي تضبط فيه الاحوال ، من مولد الرواة والاشمه ، ووفاتهم ومحلهم ومقارنهم ، والحج والحفظ ، والضبط ، والتوقيق ، والتجريب . وتعريف تاريخ الوثيقة هو بيان الوقت والمكان الذي حررت وكتبت فيه .

التاريخ الزمانى للوثيقة :

هو تاريخ الوثيقة الوارد فى البروتوكول الختامى للوثيقة وهو الوقت الذى تم فيه تحريرها وكتابتها والشهادة على ماورد فيها من تصرف قانونى ويذكر قبل الشهادة باليوم والشهر والسنة وهذا من مقتضيات صلاحية الوثيقة وتأكيد قيمتها .

التاريخ المكانى للوثيقة :

هو بيان المكان الذى حررت فيه الوثيقة ومزم ذكره يقلل من قيمتها وقد يرد توقيع الوثيقة الزمنى ، وتاريخها المكانى معا ، فى صيغة خاصة او منفصلين تماما ، وقد يرد التوقيعات الزمانى - على سبيل المثال - فى البداية والتاريخ المكانى فى نهاية الوثيقة او العكس .

والراجع ورود التاريخ المكانى فى جل الوثائق العربية ، التى صدرت فى اقليم مصر المختلفة عدا العاصمة مقر الحكم وقضاة القضاة ، اما الوثائق التى صدرت فى عاصمة البلاد وورد بها الاشهاد الحكمى كجزء من ختامها ترد به اشارته الى المكان الذى صدرت فيه الوثيقة " وثبت اشهادهما على انفسهما بذلك لىدى ابى البقا صالح ... خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية " وهذا كتاب تبايع شرعى .. صدر الاشهاد به من عند سيدنا .. خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية .

واذا وردت وظيفة القاضى الموثق بعد اسمه فى الاشهاد ذكرت " الناظر فى الاحكام الشرعية بالديار المصرية " او " خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية " مرتبطة بالمكان وذلك لان القاضى خارج محل ولايته ومجلس قضاة لا ولاية له ، واخباره فى غير محل ولايته لا يثبت حجة .

وهكذا نرى ذكر المكان واورد فى اشهاد القاضى على نفسه .

ويرد التاريخ المكانى لوثائق الاستبدال فى اعلى وجه (باطن) هذه الوثائق فنجد على سبيل المثال فى احدى الوثائق " هذا كتاب استبدال شرعى لازم معتبر الناظر فى الاحكام الشرعية بالملكه الشريفه الحمويه " .

مكان التاريخ فى الوثيقة :

يرد تاريخ الوثيقة فى البروتوكول الختامى لها التاكيد قيمتها كسند قانونى وهذا امر ضرورى لصلاحيتها ، وقد استقر كتاب الوثائق العربية فى العصور الوسطى

على اثبات تاريخ الوثائق في اخرها بخطوطهم وقد ترد صيغه توقيت الوثيقة بعد فقره السنويه الى علامات الاثبات الشرعيه وقبل العبارات الدعائية الختامية وترد في احيان اخرى بعد الشكرات الختامية وقبل الاعتذار وقد يذكر بعد التاريخ مباشرة شهادة الشهود وفي وثائق الوقف قد يذكر الخصم بعد التاريخ في بعض الاحيان .

مناصر التوقيت :

بتكون توقيت الوثائق من عناصر ثلاثة وهى : السنة والشهر واليوم ويذهب القلقشندى الى ان فائدة التاريخ ، لا تتحقق الا بذكر السنة بعد اليوم والشهر .

(١) العام والسنة :

لفظه العام مرادفة للسنة ، وذهب البعض الى : ان العام اخص من السنة فتقول كل عام سنة " وليس كل سنة عاما ، والعام يطلق على الشهور العربية بخلاف السنة ، وذكر البعض الاخر : ان العام لا يكون الا سنة او صيفا لكن كثيرا ما تستعمل السنة فى الحول الذى يكون فيه الجذب والشدة " المحل " ولهذا يعبر عن الجذب بالسنة والعام فيما فيه الرخاء والخصب والصحيح انها اسمان موضوعان على مسمى واحد قال الله تعالى : " فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما " وقد استعمل العرب الفاظا مرادفة للسنة منها الحول والخريف والحقة والعادة ان تذكر لفظة سنة قبل عدد السنين ولكنها فى بعض الاحيان قد تذكر بعد عدد السنين .

وقد يرد مع صيغة التاريخ (توقيت الوثيقة) عبارة دعائية بحسن عاقبة السنة .

الشهر :

العدد المعروف من الايام سمي بذلك لانه يشهر بالقمر ، وفيه علامة ابتدائه وانتهائه وقال البعض : " سمي الشهر شهرا لشهرته وبيانه ولان الناس يشهرون دخوله وخروجه " .

تسمية الاشهر :

المحرم : افتتاح السنة الهجرية وقد ورد بالعطف التالية والميغ الاتية : " شهر الله المحرم الحرام " ، " شهر الله المحرم الحرام الذى هو افتتاح سنة " .

" شهر الله المحرم الحرام افتتاح عام " .
مفسر: ورد بالمصغرات الآتية " صفر الخير " ، " صفر الخير المبارك " صفر الخير المبارك من شهره .
ربيع الأول: ورد بالمصغرات والآيات التالية : " شهر ربيع الأول " " ربيع الأول الشريف " " شهر ربيع الأول المشرف " " شهر ربيع الأول الثالث من شهره سنة " .
شهر ربيع آخر: ورد بالمصغرات التالية " شهر ربيع الآخر " " شهر ربيع الآخر " " شهر ربيع الآخر المبارك " " شهر ربيع الآخر المبارك " .
جمادى الأول: ورد بالمصغرات التالية " جمادى الأول " جمادى الأولى " " جمادى الأول المبارك " " رجب : ورد بالمصغرات التالية : " رجب الفرد " " رجب الفرد الحرام " " رجب الفرد الأصب الحرام السابع " " رجب الفرد الحرام الأصب الميمون " .
شعبان: ورد بالمصغرات التالية : " شعبان المكرم " .
رمضان: ورد بالمصغرات التالية " رمضان المعظم قدره " " رمضان المعظم قدره وحرمة " .
شوال: ورد بالمصغرات التالية : " شوال المبارك " شوال المبارك العاشر من شهره سنة " .
ذو القعدة: ورد بالمصغرات التالية " ذو القعدة الحرام " " ذو القعدة الحرام المبارك " .
ذو الحجة: ورد بالمصغرات التالية : " ذو الحجة الحرام " " ذو الحجة الحرام المبارك " .

" المبارات الدعائية الختامية "

داب أهل العصر الوسيط الإسلامي على تضمين وثائقهم بعض المبارات الدعائية الدينية أو اقتباس بعض أي الذكريات الحكيم وذلك لتحيين والتبرك منها : الحسنة والحمد لله والعلاء والسلام على النبي - على الله عليه وسلم - .

: الحسنة

يذهب بعض فقهاء مصطلح علم الوثائق العربية إلى أنه إذا وجد في السطر الأخير من المخطوط فراغ يمكن أن يعتد فيه عن تغيير في الوثيقة من مفسر المتماقدين والموثق فيجب أن يملأ هذا الفراغ بعبارات حسنة الله ونعم الوكيل أو بالحمد لله مع نية ذكر الله .

والاصل فى كتابية الحسيلة قوله تعالى " الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلب بنعمة من الله وفضل " ، " ومن قال حسينا المؤمن نعم الوكيل لم يخب قصصه وجعلت بسبب احسن المنقلب ، والمصيانه من سوء وتكتب بلفظ الجمع لان المتكلم يتكلم بلسانه ولسان غيره من الامه لا للتعظيم " .

والراجع ان الحسيلة صبغة او عبارته دينية مناسبة لروح العصر الوسيط فقد وردت فى بعض الوثائق كنقطة اساسية فى ختامها وجاءت فى احدى الوثائق فى نهاية السطر واستعملت الواو قبل وحسبنا الله ونعم الوكيل كاداة للربط ، فقد وردت فى اغلب وثائق الدراسة ولكن بعضها لم يرد قبله حرف الواو على ان حرف الواو لم يستعمل للمعطف فقد ذكر القلقشندي انه لاعلاقة بين الحسيلة وما قبلها حتى يعطف عليها .

وقد وقعت المدات فى بعض احرف وحسبنا الله ونعم الوكيل والراجع انها لاتتمام السطر الاخير المكتوب باللتفخيم كما فى حرف السين وكما فى حرف اللام وكما فى حرف السين واللام مجتمعين .

" وسائل الاثبات "

(الشهادة)

للههادة مكان العذاره بين وسائل الاثبات على صدور التصرف من اهله في محله وذلك لان الكتاب قد يكون موضع تزوير وافتعال ، وكذلك الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم وعلى القاضي الا يقضى الا بعلم ، وبوجود الكتاب مع احتمال تزوير وافتعال لا يحمل له العلم الكافي ، والمحمّل لا يكون حجة للقضاء ومنعاً من التزوير والمحاكاة والالتباس ، لم يعتمد العمل بالخط المجرد من الشهادة لان الهـدف من ورود شهادة الشاهدين في الوثائق التوثيق من صحتها .

ولقد انطردت الشهادة من بين ادلة الاثبات ووسائله طوال العصر الاسلامي الوسيط بالامتناد الكبير عليها ، لانها سبب قطع التظالم وتشبث الحقوق ونظراً لتفشى الامية وشيوع التقنيد في الفقه الاسلامي في ذلك العصر خاصة المتأخر منه مما دعا فقهاء العصر الوسيط المتأخر الى جعل لفظة بيعة مرادفة للفظ الشهادة ، حيث خصص الفقهاء البنية بالشاهدين او الشاهد واليمين ولكن البيعة في كلام الله تعالى اسم لكل ما يبين الحق من شهود وادلة اثبات اخرى ، فلا يقف ظهور الحق على دليل معين لكي لا تتعطل مصالح العباد ، ولاتفيع حقوقهم .

تعريف الشهادة :

الشهادة اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسان ، وهي مأخوذة من المشاهدة المنبئة عن المعاينة ، وللشهادة في اللغة هذه معان منها :

- ١- الاطلاع على الشيء : تقول شهدت كذا ، اي اطلعت عليه وعايينته .
- ٢- ادراك الشيء : تقول شهدت الجمعة اي ادركتها .
- ٣- العلم اي الاخبار القاطع : لانها مشتقة من المشاهدة .
- ٤- تادية الشهادة : تقول شهد عند القاضي اي ادى ماعنده من الشهادة .

والشهادة هي بيان العلم سواء بمعناها المالوف وهو شهادة الشاهـد (من الفعل) " شهد " اي عاين) او بمعناها الديني والفقهـي .

التعريف الفقهي (الشهادة القضائية) :

الشهادة اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير ولو بلا دعوى ويدخل في هذا التعريف الشهادات التي تسمع حجة وذلك لانها مسموعة

سرعا وان لم تتقدمها دعوى . وللشهادة تعريف اخر هو : الشهادة اخبار بحسب
لغير على الغير .

لفظ " اشهد "

ركن الشهادة بموجب الفقه الحنفى هو اللفظ الخاص الذى يصدر من الشاهد
سخرا به عما يشهد به وهو قوله اشهد بكذا وكذا ولا بد فيه من كلمة اشهد
والراجح ان اشتراط لفظ اشهد لصحة الاداء فى الشهادة يسهل موافقه والمطابقة
بين الشهادات ، ولقد اعتبر بعض فقهاء الشريعة الاسلامية ان لفظ الشهادة شرط
لصحة الاداء بينما اعتبره آخرون ركنها واجمع فريق ثالث على ان اللفظ شرط وركن
لصحة الاداء ، ومحل اشتراط لفظ " اشهد " انما هو فى الشهادة الملزمة التى يترتب
عليها وجوب الحكم على التناضى عند استيفاء شروطها .

صيغة لفظ اشهد :

ورد لفظ اشهد بصيغة المضارع فى بعض وثائق الدراسة " اشهد على " لان الصيغة
الموضوعه لانشاء الشهادة هى صيغة المضارع ، وذهب البعض الى انه لا يجوز ورود
اللفظ بصيغة الماضى لانه موضوع للاخبار عما وقع فى الماضى لا الحال فلا يصح
اداء الشهادة بالخبر لان الماضى خبر والخبر يحتمل الكذب والصدق كما لا يجوز
تأديتها بصيغة المستقبل لانه وعد .

غير اننا نجد لفظ " اشهد " قد ورد بصيغة الماضى " شهد على " و " شهد عليهم "
و " شهد بذلك " وشهدت عليهم " .

اسباب استعمال لفظ اشهد :

أ- ورود النصوص القرآنية بلفظ " اشهد "
نطق القرآن الكريم بفضل الشهادة ورفعها ونسبها الله تعالى الى نفسه وخوف
بها ملائكته ورسله وافاضل خلقه فقال تعالى " لكن الله يشهد بما انزل اليك
انزله بعلمه والملائكة يشهدون " و " فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك
على هؤلا شهداء " و " واشهدوا اذا تباعدتم " ، " واستشهدوا شهيدين من رجالكم
و " اشهدوا ذوى عدل منكم " .

ب- لفظه الشهادة اقوى فى تأكيد متعلقها من غيرها :

لا يقبل اداء الشهادة بغيرها من الالفاظ كلفظ الاخبار والاعلام ، ان د

الشهادة اقوى فى تأكيد متعلقها من غيرها من الالفاظ كاعلم واتييقن لما فيها من معنى المشاهدة والمعايينة والخلق .

ج - لفظ الشهادة تعبد ولايجزى غيره منه :

ذهب البعض الى ان اداء الشهادة بلفظ اشهد تعبد لا ادراك عند العلماء لمعناه ولايجزى غيره منه وهناك اجماع على ان الرجل لو قال للحاكم انا ابين منك او اعلم عندك لايعفى اليه ولم يقضى بقوله حتى يقول اشهد .

"علامات الصحة"

هى سمات او امارات تثبت سلامة الوثيقة من كل مايبطلها او يعيبها وتدل على خلوها من كل ريبة فيها .

وتتكون علامات الصحة فى الوثائق موضوع الدراسة من :
الاختام والتوقيعات ، ورقم او تاشيرة او تصديق الموثق على توقيعات شهود التحرير والتصرف ، وهناك فارق كبير وجوهري بين ادلة الاثبات فى وثائق الدراسة وبين علامات الصحة فيها .

١- الختم :

لقد كانت الاختام علامه من علامات الصحة ولاتزال الاختام الى يومنا هذا منتشرة الاستعمال بسبب كثرة عدد الاميين الذين لافنى لهم عن استعمال الاختام فى التعامل والاخذ والعطاء حتى ان هذه العادة كانت لها الغلبة فى المعاملات فى بقى الاحيان وصار كثير من ذوى القدره على التوقيع كتابة يضيفون الى توقيعاتهم بمسميات اختامهم ، ليكون ذلك ادى الى الوثوق بالوثائق وموكدا اثباتها .

معنى الختم :

(أ) المعنى اللغوى :

الختم هو طبع او وضع نقش الخاتم على الوثيقة او الصك حتى لايجزى عليه التزوير ومن معانى الختم اللغوية ايضا الفراغ من العمل ، وسد الاناء بالطيىن وبلوغ اخر الشئ وقراءة الكتاب واتمامه والطبع عليه بالخاتم لصون المكتوب من الاطلاع على ما فى باطنه .

ب - المعنى الاصطلاحي :

تطلق لفظة ختم Seal لوصف كل من الآلة المستخدمة في عمل الانطباع ونفس الانطباع على المادة المكتوب عليها ، ومن الافضل اطلاق لفظة ختم على الانطباع او النقش او الصورة الناتجة عنه كما يستحسن اطلاق لفظ الاكليه على الخاتم او القالب الذي يكون الانطباع او الاثر خاصة ويذهب البحث الى انه يستحسن في اللغة العربية اطلاق لفظة ختم على الانطباع ، ولفظة خاتم على الآلة استعماله فـى احداث الاثر .

والختم علامة من علامات الصحة في آخر الصحيفة غالبا اولى بدايتها احيانا ار على هامشها عند مناطق التصاق الدروج في حالة الوثائق المطوية ، وتعننى صحة المكتوب ، ويتم العمل بالمكتوب بهذه العلامات ، وهو بغيرها ملغى لين يتم ولايمتد به كجه او مستند - وسيقتصر البحث هنا على الجانب الذى يتناوله علم الوثائق من دراسة الاختام ، وهو الانطباع كعلامه من علامات الصحة ، اما الآلة المستخدمة في الطبع وماعليها من نقوش واشكال فهى جوانب اخرى لدراسة الاختام يبحث عنها الاثريون والمورخون والدارسون لتاريخ الفن .

الختم في الدولة العربية الاسلامية :

لقد استعمل الختم كعلامة من علامات اضاء الصحة على المكاتب (الوثائق) منذ قيام الدولة الاسلامية ، فقد ثبت في الصحيحين ان النبى - صلى الله عليه وسلم - اراد ان يكتب الى قيصر فقبل له : ان العجم لايقبلون كتابا الا ان يكون مختوما فاتخذ خاتما من فضة منقوشا به ثلاث كلمات هي محمد رسول الله - فى ثلاثة اسطر وقيل لاينقش احد مثله ، واستعمله الرسول الى ان انتقل الى الرفيق الاعلى ، ثم صار هذا الختم فى يد ابي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان الذى ظل يستعمله الى ان سقط منه فى بحر اريس فاغتم عثمان وتطير ، واتخذ خاتما غيره ونقش عليه محمد رسول الله ، وقال البعض ان عثمان نقش على الخاتم غير ذلك ، ثم صار كسل خليفة بعد ذلك يتخذ خاتما . وينقش عليه مايقترفه رايه .

ولقد كان للختم فى ايام الخلفاء الراشدين ديوان اطلق عليه ديوان الخاتم وكان خاتم الخليفة يغمس فى طين احمر معد لذلك ، يجلب من سيرا فبلاد فارس واستعملت طريقة الخزم الى جانب طريقة الطبع بالختم فى صدر الامام .

ثم استخدمت احدى طرق الختم وهى خرم المكاتيب وسدادها فى العصر الامسوى فقد امر معاوية لمصر بن الزبير عند زياد بالكوفة بمائة الف ففتح عمر بن الزبير الكتاب ومصر الصافة ماخيتين ورفع زياد حسابه فانكرها معاوية وامر بعد ذلك بالحزم للكتب واتخذ ديوان الخاتم .

وفى العصر المباسى كان للخاتم ايضا ديوان وهو عبارة عن الكتاب القاشميين على انفاذ كتب السلطان وهذا الخاتم خاص بديوان الرسائل وكان ذلك للوزير ثم صار لمن اليه صناعة الترميل (رئيس الديوان) وعلى الرغم من استعمال الختم فقد كان له اهمية يسيرة فى الاثبات عند القهاء فى ذلك الوقت وذلك لان الختم يشابه الختم ويمكن تزوير فيه ، ولان كتاب القاضى الى القاضى صالحة شرعا فى المعاملات ، فيذهب ان فرعون (ت ٧٩٩ هـ) الى ان اثبات الحقوق فى الامور اليسيرة اصبح بالخط والختم ، ولقد ذهب الامام مالك بن انس رضى الله عنه الى انه كان من امر الناس القديم اجازة الاختام ، حتى فسدت الاخلاق واتهم الناس ، فصار لايقبل الكتاب الا بشاهدين وحدثت الشهادة على خاتم القاضى انه خاتمه .

ولم يقتصر استخدام الختم كعلامة من علامات المحبة على الوشاق والمكاتيب بل استخدم ايضا فى القرن العاشر الهجرى للختم على الفتاوى احتياطاً من تدليس او التباس .

طرق الختم عند العرب :

هناك خمس طرق اتبعها العرب فى الختم ، طريقتان للختم خارج الوشقة بعد لها وطبها ويطلق عليها " ثوب الختم " وثلاث طرق للختم فى باطن " داخل " الوشقة .

١- طرق الختم خارج الوشقة :

(أ) الحزم او اللف :

وذلك بان يلف على الكتاب بعد طيه بقصاصه ورق كالسبر فى عرى الخمس ثم يعلق راسها بما لى منها ، ويكون ذلك فى الرقاع الصغيرة المترددة بين الاخوان ، وتسمى هذه القصاصه التى يلف او يحزم بها سحابة ويحتمل ان يختم بالخاتم فى جسم لين ويجعل على موضع الحزم من الكتاب فتنتقل فيه حروف الخاتم وهو من السداد وقد استعمل الحزم فى ديوان الانشاء .

ب - لصق رأس الكتاب :

والمزاد شد رأس الكتاب والطبع عليه بالخاتم حتى لا يطلع احد على ما ليس به حتى يفضه المكتوب اليه وهو امر مطلوب مرفوب فيه فقد يجعل على مكان اللصق علامة يومين معها من فتحه والاطلاع على ما فيه فاهل المغرب يجعلون على مكان الدين قطعة من الشمع ويختمون عليها بخاتم نقشت فيه علامة لذلك فيرسم نقش الختم في الشمع او قد يلصق رأس الكتاب عليه بالانشا المطبوع او الكثيراء المذاب بالماء ونحو ذلك ، وهذا هو المستعمل بالديار المصرية وبلاد تشرقي في الكتب السلطانية وفيها حتى مصر القلشندي اللماقي خليفا كالدهن لثلا ينكس ويكتنف في جانب الورق وقد استعملت هذه الطريقة كذلك في ديوان الانشاء .

٢- طرق الختم في باطن الوثيقة :

أ) الطبع او النش :

يطبع على سطح القراطيس والمكاتيب بالخاتم الذي نقشت به كلمات او اشكال بعد فمه في مداف من الطين او المداد وتبقى اكثر كلمات الخاتم على ذلك السطح

ب) الخزم :

وهو ان يخزم المكتوب من وسطه بالمنفذ حتى ينفذ في بعض طيات الكتاب ثم يخرج من وجه الورق ايضا ويدخل فيه دسوة من الورق كالسير المطير ، ويضغط طرفا الدسوة ، ثم يلصق على ذلك شمع احمر ويختم عليه بخاتم يظهر نقشه فيه ، وفي هذه الطريقة يجعل الختم على نفس الخزم وفي وسط الكتاب .

ج) الخسر :

وهذه الطريقة استعملت لحفظ المكاتيب في قمطر (ديوان) القاضي المرسل اليه ، فقد كانت المكاتيب الواردة الى القاضي المكتوب اليه لا تفتح الا بمحضر من الخصم لاذن قراة عليه وعلم ما فيه فانه ينبغي عليه ان يخزم المكتوب ويختمه للتوثيق ، وليكفيلا بغير شيء فيه بالزيادة او النقصان ، وينبغي عليه ان يكتسب عليه اسم صاحبه ، ليتيسر عليه وجوده في تظيره عند الحاجة اليه .

٢- التوقييع :

وهو رسم معين ترسمه اليد اختص به صاحبه واصبح دلالة على شخصية الموقع وهو ايضا الشكل الكتابي ، او العلامة التي اتخذها الموقع رمزا لنفسه ، وعرفه البعض بانه اشارة مخطوطة ، اعتاد شخص ان يستعملها للتعبير عن موافقته على اعمال او تصرفات تعنيه ، ويشمل عادة اسم الموقع واسم عائلته ولكنسه يقتصر احيانا على الاسم فقط او على اللقب اذا كان الشخص معتادا على التوقييع بهذا الشكل .

ويذهب الفلشندي الى ان الاصل في التوقييع هو الكتابة على حواش القمص وظهورها ، مما يكتب به عظماء ولاة الامور كالخليفة والسلطان والوزير او صاحب ديوان الانشاء . او كتاب الدست ، او من جرى مجراهم بما يعتمد في القضيه التي رفعت القصة بسببها ، ثم اطلق التوقييع على كتابة الانشاء .

شروط وعناصر التوقييع :

يشترط في التوقييع ان يكون بخط الموقع ، وان يشتمل على اسمه ولقبه كاملين فان كفى التوقييع بعلامة رمزية او بامضاء مختصرة مكنونه من الاحرف الاولى للاسم واللقب ، ويجب ان يستقل التوقييع عن متن الوثيقة ، لكي يؤكد فيه الموقع فسي الموافقة على جميع ماورد بها ، ولذلك فرق بعض العلماء في التوقييع بين عنصرين .

الاول : عنصر معنوي : وهو توافق ارادة الموقع مع محتويات الوثيقة ، وهذا العنصر الاخير هو الذي يثبت نية التعاقد عند الموقع ، وهو في نفس الوقت مختلف عنها لانها سابقة له ، وقد تكونت عند الشكام ارادة المتعاقدين وموافقتهم على اجراء العقد قبل انشاء الوثيقة ، او على الاقل قبل التوقييع كما ان العنصر المعنوي متعلق بالتوقييع ، فاذا زال التوقييع زال معه ، ولم يتبقى للوثيقة غير الموقعة قيمة شيوته بذاتها .

الثاني : عنصر مادي : وهو يقوم في الاشارة الظاهرة التي يكتب بها التوقييع ، ويفيد بنوع خاص حفور الموقع مجلس العقد .

مكان التوقيع وزمانه :

لكي تعد الوثيقة صحيحة لا يكفي ان تقتن بالتوقيع ؛ بل يجب ان يحمل هذا التوقيع في المكان اللازم فيه بحيث يشمل كل الوثيقة ولذلك يكون التوقيع على الوثيقة وصدور التصرف الذي تحويه من اهله في محله في نهاية العقد او الوثيقة اى في خاتمتها والتوقيع في بداية الوثيقة او على هامشها او لى اى مكان اخر غير نهايتها على صدور التصرف من اهله في محله لا يعد كافيا ، اما الوثيقة التي لم تكف صفحاتها لتدوين محتويات التصرف ، وقد اكمل على الهامش باتجاه الطول فيصبح التوقيع في نهايته على الهامش .

ولا يشترط ان يكون توقيع اطراف العقد جميعا في زمان ومكان واحد وتعتبر الوثيقة دليلا على كل من وقع فيها ، ولا يحتج بها على من لم يوقعها من فيصر المتصرفين المشهود عليهم فيها ، ولو ذكر في الوثيقة اسمه .

اصحاب التوقيعات في الوثائق :

الشهود :

توقيع الشهود لازم لاثبات شخصية المتعاقدين (المتصرفين) اذا كان نائب الحكم (الموثق) يجهل شخصياتهم ، وشهادتهم تصبح مفيدة في بعض الاحوال لفصل النزاع ولكن الشهادة لاتعد تامة الا بالتوقيع عليها لان معنى التوقيع الاشتراك في الفعل التوثيقي ، وخلق صفة الصحة على الوثيقة ، والشهادة على الوثائق هي شهادة على صدور التصرف من اهله في محله ، ثم هي ايضا شهادة على تدوين الوثيقة المشتعلة على التصرف بمعرفة الشهود وفي حضورهم .

توقيع المتصرفين :

توقيع المتصرفين اصحاب العلاقة التعاقدية ضروري لانه الطريقة التي يعبر بها هؤلاء عن رضاهم بمحتويات الوثيقة ولا يتبع عدم توقيعهم انتهاء المصلحة الرسمية للوثيقة فقط ، بل ايضا انتهاء قيمتها كمستند ، واذا كان التوقيع غير واضح اى غير مقروء فهو لا يفقد قيمته ، بل يؤخذ به كتوقيع واضح ، مسادام الموثق قد صادق عليه بعد ان تحقق من شخصية الموقع ، هذا ولم نصادف في وثائق الدراسة توقيعاً ل احد المتصرفين الا توقيع الشيخ نور الدين على بن سليمان

-١٠٣-

الابشادى الواقف المتصرف فى وثيقة وقف بمحكمة الاحوال الشخصية بالقاهرة
برقم ٢٧٨ كذلك فى احدى وثائق البيع بلفظ " المنسوب الى فيه صحيح " وثيقة برقم
٦٤٩ بيع جديده بارشيف وزارة الاوقاف .

توقيع الموثق :

وهو نائب الحكم ، او خليفة الحكم العزیز (القاضى) او قاضى القضاء
ويوجد فى ثلاثة اماكن :-

- ١- التوقيع بالامر (ليسجل) فى بداية الوثيقة وفى باطنها .
- ٢- التوقيع بالعلامة فى ظاهر الوثيقة .
- ٣- الزم (او التاخير) (التصديق على التوقيعات)

وتتصل دراسة توقيع الموثق بالامر (ليسجل) بد التسجيل فى الوثائق
واما دراسة توقيع الموثق بالعلامة ، فتتصل بدراسة التوثيق او الاشهاد فى الوثائق
العربية حيث يترك كاتب الوثيقة ، فى اثناء كتابته لها ثلاثة اماكن بياض
ليكتب الموثق فى الاولى علامته ، وفى الثانية التاريخ وفى الثالثة يكتب الحسبة
بخط يده بقلم جليل فى العصر المملوكى .

وتوقيع الموثق على نهاية الوثائق العربية هو الرقم (التصديق على توقيع
الشهود او تاشيرة القاضى الموثق) .

٣- الرقم (التصديق على توقيع الشهود) :

الرقم هو التصديق على التوقيعات ، وهو ليس الا وسيلة يقصد بها الاطمئنان
الى نتيجة معينه ، هى صحة التوقيعات ، لذلك كان التسجيل والشهر للوثائق غير
ممكن الا بعد التصديق على التوقيعات والاختام ، ويجب على الموثق قبل التوقيع
او الرقم (وضع تاشيرته) ان يستوثق من ذوى الشان والشهود الذين يصدق على
توقيعاتهم ، فاذا اتفق للموثق ان المتعاقدين يجهلون مدى ماتضمنته الوثيقة
من التزامات جهلا فاحشا يجعل رضاهم معيبا ، فيمكن الامتناع عن التصديق على
التوقيعات .

وفيما يتعلق بتوقيع المتعاقدين والشهود ، فالموثق يثبت فى العد فى عبارة ،
التصديق ان الحاضرين قد وقعوا امامه لانه المسئول عن توقيعهم ، وذلك يجسب

ان يتم التوقيع بعد تلاوة العقد مباشرة وفي مجلس العقد ، ويجب على الموثق ان يتأكد من توقيع جميع الحاضرين ؛ من متصرفين وشهود فاذا كان التوقيع بالامضاء وكان الامضاء غير واضح وصعب القراءة ، كما يحمل في كثير من الاحيان يكتب صاحب الامضاء اسمه بجانب امضائه ، واما فيما يتعلق بمعرفة الرقم في الوثائق فهو يختلف مراتب الشهود الاجتماعيه ، والاولى ان يرقم الموثق لكل شاهد برقم على حده ويكون وضعه تحت شهادة لشاهد وتوقيعه باسمه .

كتب الممطلع الوثائقي واهميتها

لم يمل الينا من وثائق الدواوين الخاصة بالدولة في العصور الوسطى الاما حوته بطون الكتب التاريخية والادبية التي كتبت في العصور الوسطى ، والتي جمع بعض منها في الدراسات القيمة التي قام بها محمد حميد الله الحيدر ابادي في كتابه مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة وايضا ما قام به جمال الدين الشيال في كتابه " مجموعه الوثائق الفاطمية " ولا يمكننا دراسة الوثائق الواردة في كل من مجموعه الوثائق السياسية ولا مجموعة الوثائق الفاطمية دراسة دبلوماسيتيه لان الدراسة الدبلوماسيتيه تعتمد على دراسة الشكل الخارجى والشكل الداخلى والشكل الخارجى لا يدرس الا في اصول الوثائق كما ان هذه الوثائق الواردة في الكتابين المشار اليهما لا تعتبر وثائق ارسيفية بالمعنى الاصطلاحي المتفق عليه ولكن وصل الينا مجموعة من كتب الممطلع الوثائقي للوثائق العامة الصادره عن دواوين الدولة وهذه الكتب تفيدنا في رسم صور لما كانت عليه الوثائق في هذه العصور كما يمكن استعمال كتب الممطلع كاداة للتحقيق من صحة الوثائق التي تكتشف وتكون مورخة بفترة العصور وتمكن من نقد هذه الوثائق المتعلقة والصادر من دواوين الدولة في العصور الوسطى .

ويجدر الاشارة الى المجموعه القيمه من الوثائق الموجوده في دير سانسست كاترين واغلبها من الوثائق العامة الصادره عن دواوين الدولة وهي عبارة عن مناشير ومراسيم .

اما الاسباب التي ادت الى عدم وصول الوثائق الخاصة بدواوين الدولة في
العصر الوسيط فهي :

١- الحرائق : التي اصابته الدواوين التي تحفظ فيها الوثائق والسجلات ومنها
الحريق الذي اصاب الديوان الذي يحوى الوثائق في عهد عمر بن الخطاب ١٣ هـ .
٢٣ هـ رضى الله عنه في يوم الجماع ٨٢ هـ فقد حرق فيه الصندوق الذي يحوى كسـل
كتب الرسول والمخالفات والمعاهدات التي تمت وحررت في عهد الرسول الى التباثل
والممالك المجاورة .

وايضا الحريق الذي اصاب ديوان الكتخدا بالقلعة في رمضان ١٢٣٥ هـ يونيسسه
١٨٢٠ م قد اضاع كثير من الوثائق الهامة التي يرجع تاريخها الى العهد العثماني
قبل محمد على .

٢- الحروب والغزوات : التي اجتاحت المنطقة ابان العصور الوسطى .
المغول : ومنها الامصار التي اكتسح اجزاء من اسيا بزعامة المغول
واحرق المغول بيت الحكمة في بغداد وقذف بما تبقى من التراث في النهر ولم
يرد هذه الغزوة الشرسة سوى هزيمتهم في عين جالوت .

المليبيون : اتلفت الحملات المليبية ذخائر لاتعوض من تراثنا الى جانب ما حمله
الغزاة معهم الى الغرب .

الاسبان : عمل الاسبان على تخريب وتدمير صروح العلم والدواوين عندما سقطت
دولة العرب والاسلام بالاندلس بين ايديهم .
العثمانيون : اما البهايا التي سلمت من التدمير والضياع وكانت مبعثرة في
الخزائن فحاء سلاطين آل عثمان ونهبوها وحملوها الى مراكز الشقافة في تركيا

ومنها الوثيقة التي كتبها الرسول الى رهبان دير سانت كاترين .

٣- الصراع المذهبي واختلاف نظم الحكم :

لم تنج بقايا التراث من معارك الصراع والفتن المذهبية فكان اصحاب
المذهب اذا تملكوا نفوزا وسلطانا دمروا واتلفوا وحرقوا وثائق وكتب خصومهم
وكانوا يقومون بحرق ما يخص سابقينهم كلية لتعذر فحص الملايين منها ولقد سطوا

-١٠٦-

عسكر الايوبيين عند زوال الدولة الفاطمية على هذا التراث فحملوا منه ما حملوه وباعوه في الاسواق بابخس الاثمان واتخذوا جلودها نعلا ولم ينج الا القليل من هذه الذخائر بفضل من تطوع بشرائها صيانة للتراث .

٤- حركات الاستشراق :

لقد اخذت تتسرب الوثائق ضمن مواد التراث الى دول اوربا عن طريق قناصل الدول الاوربية والمستشرقين وعن طريق حراس الكتب وخدام دور العبادة لجهلهم بقيمة التراث ومنها ايضا اوراق البردى الموجودة في جميع مكتبات العالم ومتاحفه

ومن اهم مصادر المصاحف الوثائق

لوثائق دواوين الدولسه .

ابن الميرلي : امين الدين ابو القاسم على بن منجب ت ٥٤٢ هـ .

قانون ديوان الرئاسه .

كان الغربى من تاليفه التعريف بهذا الديوان وبسط نظام العمل به وهو صوره صادقه لبيان انواع العمل في ديوان الانشاء في العصر الفاطمى ذلك ان الفاطميين قد منوا بتسجيل دقائق اخبارهم وعملوا على الدماية لعقائدهم عن طريق سجلاتهم

محمد احمد حسين : الوثائق التاريخية ص ٦٥ .

ابن ماضي : ابو المكارم اسعد بن مذهب بن منيا ت ٦٠٦ هـ .

قوانين الدواوين :

خلف لنا العهد الايوبى مرجعا هاما عن الدواوين المعربة وهو قوانين الدواوين الذى شهد مولده عصر الانتقال من الفاطميين الى الايوبيين وورث من ابيه وجسده رياسه ديوان الجيش ، ويعد ماكتبه ابن ماضي في كتابه تعريفنا للمكاتبات الدوائيه في العصر الايوبى ول سوء الحظ انه قد ضاع الجزء الاكبر من هذا الكتاب اذ يحدثننا المقريزى ان ما يديننا منه هو مختصر للكتاب الاصلى ، وان فقدان الصفحة اسباب الاخيره فباع لاهم مرجع عن ديوان الانشاء الايوبى .

ابن شيث القرشي ٦٢٥ هـ عبد الرحيم بن علي القرشي :

معالم الكتابه ومغانم الاصابة

تناول ابن شيث القرشي الرسائل الديوانية وصياغتها فشرح اجزاء الرسالة

والمصطلحات الديوانية وطرق تاريخ الوثائق .

ابن فضل الله العمري ت ٧٤٩ هـ :

التعريف بالمصطلح الشريف المسالك والممالك .

ولقد شغل ابن فضل الله العمري وظيفة صاحب ديوان الانشاء بمصر والشام

ويعتبر هذا الكتاب مرجعا هاما عن ديوان الانشاء في العصر المملوكي ولقد وضع

فيه ابن فضل الله العمري انواع الوثائق وحجم الورق المخصص لكل وثيقة ونوع

القلم الذي كانت تكتب به .

محمد احمد حسين : الوثائق التاريخية ص ٦٦ .

القلقشندي - ٨٢١ هـ، احمد بن علي بن احمد ت ٨٢١ هـ

صبح الاعشى في صناعة الانشاء

يعتبر الكتاب موسوعة واسعة تضم نماذج للوثائق في العصور المختلفة

ويشتمل الكتاب على دراسة مفصلة لكل ما يتعلق بديوان الانشاء منذ نشأته الى وقت

الفراغ من تاليف الكتاب في سنة ٨١٥ هـ ، لذلك فان الكتاب بالاضافة الى اهميته

التاريخية فهو يعطى صورة صادقة مفصلة لديوان الانشاء يكمل الصورة التي رسمها

ابن شيث في عصر الايوبيين ، وابن فضل الله في عصر المماليك عن ديوان الانشاء

وقد اشتغل القلقشندي بديوان الانشاء كما ناب في الحكم وقد رتب الكتاب على

مقدمة وعشرة مقالات وخاتمه ونشرته دار الكتب المصرية في ١٤ جزء .

" مصادر الشروط والوثائق "

وليس ادل على اهمية علم الوثائق او علم الشروط عند العرب من التأليف والكتابة فيه نظما كما حدث بالنسبة للنحو في " الفية ابن مالك ، " فقد نظم بعض مؤلفي علم الوثائق كتاباتهم ، امثال ابي بكر محمد بن عاصم الاندلسي الفرناطي (٧٦٠ - ٨٢٩ هـ) تحفة الحكام في نكت العقود والاحكام ، وقد قام كل من محمد بن احمد بن ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ ، وابو الحسن علي بن عبد السلام التسوي ت ١٠٧٠ هـ ، في البهجة شرح التحفة ، وايضا محمد بن محمد التاودي في حلل المعاصم لبنت فكر ابن عاصم بشرح تحفة الحكام في نكته العقود والاحكام كما قام التسوي ومباريه والتاودي بشرح نظم لامية الزقاق وهو علي بن قاسم بن محمد التجيبي الزقاق في الوثائق ايضا وكذلك نظم ابو زيد عبد الرحمن الفاسي بن عبد القادر الفاسي ت ١٠٩٦ هـ ، نظم " العمل الفاسي " .

وممن الف في مصطلح وثائق التمرقات الخاصه

ابن راشد القفص ت ٧٢٣ هـ مؤلف الفائق في الاحكام والوثائق مخطوط المكتبة الوطنية بتونس ، واحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد الوائشريس التلمساني الفاسي ت ٩٩٤ هـ ، في كتابة المنهج الفائق والمنهل الرائق ، والمغنى اللائق بآداب الموثق واحكام الوثائق مخطوط مكتبة الجامع الازهر وايضا احمد بن الحسن بن يوسف ابو الصباس بن مريضون ت ٩٩٢ هـ ، في مولفه " الكتاب اللائق لمعلم الوثائق دار الكتب الوطنية وممن الف فيه ايضا محمد بن احمد بن علي بن عبد الخالق شمس الدين السيوطي المنهاجي ٨١٣ - ٨٨٠ هـ مؤلف جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود .

وكتب علاء الدين ابي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفى ت ٨٨٢ هـ معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام وابن بن فرحون ابراهيم بن علي بن محمد بن ابي القاسم بن محمد البصري ابن فرحون ٧٩٩ هـ تيمرة الحكام في اصول الاتضية ومناهج الحكام .

ولقد امر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في سورة البقرة اية المداينة ٢٨١ - الشاس بكتابة الديوان للتحرز والاحتياط فقال تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يآب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس

منه شيئا فان كان الذى عليه الحق سقيها او فحيتها او لا يستطيع ان يملئ فليملئ
 وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يگونا رجلين فامرأتان
 ممن ترضون من الشهداء ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ولا ياب الشهادۃ
 اذا مدموا ولا تستموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله ذلكم اقتسط عند الله
 واقوم للشهادة وادنى الا ترتابوا الا ان تكون تجاره حافره تدبرونها بهيئكم
 فليس عليكم جناح الا تكتبوها واشهدوا اذا تباعدتم ولا يفار كاتب ولا شهيد وان
 تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم".

ولقد وصل البنا الكثير من وثائق التصرفات الخاصة بين الافراد من المصور
 الوسطى وهى خاصة بالبيع والشراء والاستبدال والوقف ولقد عثر عليها فى وزارة الاوقاف
 وفى محكمه الاحوال الشخصية وغيرها .

دراسات الوثائق العربية

ومن الذين اهتموا بدراسة البردى المبردى الأستاذ ادولف جروهمان Adolf

Grohmann فقد نشر المجلد الاول من السلسلة العربية *Corpus Papyrarum Rahnari* وقد نطقت طبعته

منذ زمن بعيد وكذلك نشر الأستاذ كرايتشك (أستاذ جروهمان) مجموعة من اوراق
البردى العربية فى مجموعة رينر ١٨٩٤م وعمل بعد ذلك المرحوم ادولف جروهمان
فى نشر مجموعات البردى العربى وفى دراساته العميقة فى هذا الفراغ .

وقد نشر ستة اجزاء من اوراق البردى مجموعة دار الكتب المصرية وترجم

فيها الجزء الاول والثانى الى العربية بعنوان *Arabic Papyrai in the Egyptian Library*

وقد كان الأستاذ جروهمان يعمل فى جامعة براغ فى تشيكوسلوفاكيا استاذاً
للغات السامية والثقافة الشرقية وبعث له Mortiz الأستاذ موريس مدير دارالكتب
المصرية ببعض صور رسمية لبرديات لم يستطع جروهمان وصفها جيداً وحضر سنة ١٩٢٥،
بعد الحرب العالمية الاولى بمساعدة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومعهد الدراسات
الشرقية فى براغ وعاش جروهمان بين كنوز البردى العربى فى دار الكتب المصرية
واستعان بالاراء القيمة التى ادلى بها الاخصائيون بعد ذلك فى علم البردى
فى مؤتمر المستشرقين المنعقد فى مدينة ليدن فى هولندا سنة ١٩٣١ ، فى تفهيم
الرموز وتوضيحها ومنذ ذلك الحين عكف جروهمان على دراسة هذه المجموعات
النفيسة من اوراق البردى العربية بدارالكتب المصرية حيث عير على ٧١ طراز،
(بروتوكول) نشر بعضها كما عثر على بعض الوثائق الفقهية البردية (البردى
بعضه وثائق وليس كله) خاصة بالعلق والزواج - الميراث - الملكية - الاجارة -
كراة - زراعة - عقود عمل - عقود بيع - ايصالات - برديات متعلقة بالنظام المحالى
والادارى .

ويرجع الفضل فى انشاء وجمع واقتناء مجموعة البرديات فى دارالكتب المصرية

الى الأستاذ برنارد موريس عندما كان مديراً لدارالكتب المصرية وهى عبارة عن
خطابات ومراسلات مكتوبة على برديات فى غاية الاهمية عثر عليها فى كوم اشفواو
من عهد الامير قرة بن شريك والى مصر فى عهد الوليد بن عبد الملك وقد نشر
الأستاذ موريس بعض الاوراق البردية فى كتابه *Arabic palaeography*

وقام الدكتور الدالى بعمل رسالة دكتوراه من البرديات فى دار الكتب المصرية
التي لم يتناولها الاستاذ ادولف جروهمان .
محمد حميد الله الحيدرابادى .

مجموعة الوثائق السياسية ، فى العهد النبوى والخلافة الراشدة القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤١ .

يحتوى هذا الكتاب على قسمين القسم الاول، يشتمل على الوثائق التى تتعلق
بالعهد النبوى اما القسم الثانى على وثائق من عهد الخلفاء الراشدين .

ويذهب المؤلف الى انه من غير الممكن ان نفهم الحياة السياسية فى عصر من
العصور الا بمراجعة الوثائق الرسمية التى تتعلق بذلك العصر ، لان الوثائق
تعتبر من اجل المآخذ للحقائق التاريخية حتى يتشنى لنا فهم العصر الذى ندرسه
فهما صحيحا ، ولا يقال ان الرواية الشفوية هى وحدها التى اعتمد عليها فى اوائل
الاسلام اذ ان المسلمين قد أمروا ان يكتبوا جميع ما فيه حقوق العباد ويستشهدوا
عليه فان " ذلك اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا " ومن ثم يكتب
النبي - صلى الله عليه وسلم - جميع المخالفات والمعاهدات مع القبائل والملوك
غير ما كتب اليهم من المراسلات ، ويقال ان امير المؤمنين عمر رضى الله عنه
كانت عنده نسخ العهود والمواثيق ملء صندوق ، ولكنها احترقت حين احترق الديوان
يوم الجماجم سنة ٨٢ للهجرة ، والذي بقى بعد ذلك قضت عليه صروف الزمن وفسار
التتار .

ولم يمل الينا الا اصل اثنتين او ثلاث اولها كتاب النبي محمد صلى الله
عليه وسلم - الى المقوقس الذى وجده المستشرق الفرنسى بارتيلمي فى كنيسة قسرب
اخميم فى مصر ، والوثيقة الثانية هى كتاب النبي الى المنذر بن ساوى وقــد
نشر فلا بشر المستشرق الالمانى صورتها واما الثالثة فهى كتاب النبي الى النجاشى
الذى نشره الاستاذ دنلوب الانجليزى .

مراد كامل :

فهرست مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين - ٢ ج القاهرة ١٩٥١ .

وقد قام الاستاذ الدكتور جمال الدين الشيال بنشر مجموعة الوثائق الفاطمية وهي في الواقع صور من الوثائق جمعها من امهات الكتب التاريخية ودرسها من الكتب التاريخية الادبية الخاصة بالتاريخ الاسلامي مثل " حسن المحاضرة في اخبار الادبية الخاصة بالتاريخ الاسلامي مثل " حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي وكتاب صبح الاعشى في صناعة الانشاء للقلقشندي وكتاب الاشارة لمن نال الوزارة لابن الصيرفي وكتاب اتعاظ الحنفا باخبار الائمة الخلفاء للمقريزي وذييل تاريخ دمشق لابن القلانسي ومفرج الكروب في اخبار بني ايوب لابن واصل والروضتين في اخبار الدولتين لابي شامة والشجور الزاهرة في اخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي وهذه الوثائق ، التي حواها كتاب الشيال غير ارتسفيك بالمعنى الدقيق وغير اصلية جمعها من كتب التاريخ .

وهناك دراسات فردية متقطعة غير مستمرة على نطاق ضيق ومنها الدراسة التي قام بها الدكتور Myer في لندن ١٩٣٨ حيث نشر جزء من وثيقة وثق السلطان قايتباي بارشيف وزارة الاوقاف برقم ٨٨٦ والتي هي عبارة عن صورة بعنوان The Building of Kaytbai as Discribed in Indoment ومنقولة من النسخة الرق، رقم ٨٨٨ بنفس الارشيف عن الاصل الورق، نشرها ماير في ٨٧ صفحة دون تحقيق او تعليق على نشر النص، وهو موضع اعجاب وتقدير واهتمام لكل المشتغلين بالوثائق والاشار ومهما يكن من امر فهو عمل يشكر عليه وبالرغم من ان هناك اخطاء وقع فيها وقد وعد بنشر Glossary للمصطلحات الفنية الموجودة في الوثيقة ولكنه لم يفعل .

وقد قام الاستاذ برنارد موريس Bernard Moritz في عام ١٩١٨ بنشر مرسومات من عصر السلطان قايتباي .

وكذلك نشر Alex Moberg اكسيل موبرج في عام ١٩١٨ بعنوان "وثيقتي وقف مصر يتبين " ترجعان الى ٦٩١ هـ . ومن الذين اهتموا بدراسة الوثائق في مصر العصور الوسطى برنارد لويس Bernard Lewis لقد كتب مقالا في Journal Asiatique بعنوان The Ottoman Archives as a source of the History of Arab Lands

ولقد وضع في بحثه هذا اهمية الارشيف العثماني في دراسة تاريخ السـدول العربية التي خضعت للعثمانيين .

ولقد استفاد على مبارك عند تاليفه الخطط التوفيقية من وثائق الوقف عندما كان وزيرا للاوقاف .

وكذلك استفاد الدكتور ابراهيم سلامة من عدد قليل من وثائق الوقف المحفوظة في ارشيف الاوقاف في بحثه الببليوجرافي عن التعليم في مصر وهي على سهيل الحصر اربعة وثائق واحدة للامير الناصري والسلطان حسن ابن قلاوون وبرساي والاشسرف قايتباي .

وقد نشلا الاستاذ الدكتور / احمد دراج وثيقة السلطان برساي وحمل عليها بها على درجة الدكتوراة وهذه الوثيقة محفوظة في دار الكتب المصريه وهي صورة صغيرة وموجزة جدا من وثيقة السلطان برساي ويوجد لها تفصيل قيم وهام في نسخة اخرى برقم ١٧٣ محفوظة في دار الوثائق ضمن مجموعة المحكمه الشرعية .

البحوث والدراسات التي قام بها د. عبد اللطيف ابراهيم على حمل على جائزة الدولة التقديرية .

- دراسات تاريخية واثريه في وثائق من عصر الخوري ، رسالة دكتوراه ١٩٥٦
- التوثيقات الشرعيه والاشهادات في ظهر وثيقة الخوري .
- مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧ .
- وثيقة السلطان قايتباي " دراسة وتعلييل " .
- سلسلة الدراسات الوثائقية - ٢ - المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية المنعقد في مدينة فاس نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
- وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي الجمدار ، دراسة ونشر وتحليل مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ .
- من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، وثيقة استبدال .
- مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ٢٥ ج ٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ .
- من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، خمس وثائق شرعية مجلة جامعة ام درمان الاسلامية عدد ٢ لسنة ١٩٦٩ .

- ✳ وثيقة بيع ، دراسة ونشر وتحقيق ، مجلة كلية الاداب مجلد ١٩ عدد ، ديسمبر ١٩٥٧ .
- ✳ وثيقة الامير اخور كبير قراقا الحسينى ، نشر وتحقيق، مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .
- ✳ من وثائق دير سانت كاترين ، ثلاث وثائق فقهية ، مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢٥ ج ١ ، مايو ١٩٦٣ .
- ✳ نمان جديدان من وثيقة الامير صرغتمش ، مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ٢٨ سنة ١٩٦٦ .
- ✳ دراسات فى الكتب والمكتبات الاسلامية ، القاهرة دار مطابع الشعب ، ١٩٦٢ ،
- ✳ الوثائق فى خدمة الاثار - كتاب المؤتمر الثانى للاثار فى البلاد العربيه سنة ١٩٥٧ .
- ✳ الوثائق القومية المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقه والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية دمشق ١٩٧٢م .
- ✳ دكتور حسن على حسن الحلوة ، الدبوماتيقا مجلة اداب القاهرة مجلد ٢٧ ، مايو ، ديسمبر عام ١٩٦٥ .
- ولقد قام الدكتور محمد امين بدراسة للوقف والخدمات الاجتماعية من واقع الوثائق التاريخية . والواقع ان المحال متسع ولم يــــح للدراسات المبكرة والاصلية التى ينغى القيام بها مستقبلا .

علم الوثائق العربية في ضوء المصلا

الحضارية العربية والاوروبية

لايستطيع المرء ان يوفى الوثائق العربية في العصور الوسطى حقها الا اذا اوضحنا مدى ماوصلت اليه الحضارة العربية من تقدم وازدهار وماكانت عليه الحضارة الاوروبية في ذلك الوقت .

ويضيق بنا المقام عن ذكر الاضافات والنشائج العلمية التي توصل اليها العلماء العرب الانذاذ ، خلال الفترة من ق ١٠ م ، الى ق ١٣ م ، في ميادين العلوم النظرية والتطبيقية ، ولقد استهلمت جميع الحركات الفكرية التي قامت في اوروبا لاسيما نهضة القرن الثانى عشر الميلادى ، والنهضة الاوروبية الحديثة التراث العربى فعندما ظهرت الجامعات الاوروبية منذ ق ١٢ م كان التراث والعلوم العربية يشكّلان فيها معظم مناهج الدراسات العليا المتخصصة سواء اكانت علوم نظرية ام تطبيقية وظل الحال كذلك حتى مرحلة متاخرة ، وربما الى ما بعد القرن السابع عشر الميلادى ومما ساعد على ذلك سياسة التسامح الاسلامية التي ساعدت على ظهور المستعربين الذين مهروا في الثقافة العربية ونظموا الشعر بها . ولم يتعلموا العربية لكن يدحضوها بل لى يكتسبوا نطقا عربية سليما .

ولم يكن اقبال الغرب على العلوم العربية وليد الجوار او اشتباك المصالح فحسب ، كما لم يكن وليد ضغط القوة الاسلامية سياسيا او عسكريا بدليل ان هذا الاقبال لم يزد ولم يتضاعف ولم يوت ثماره الا بعد ان ضعفت قوة العرب السياسي والعسكرية في الارض الاوروبية .

وهناك عوامل كامنه في الحضارة الاسلامية ادت بالغرب الى الاخذ بعناصر الحضارة العربية وهى :

- ١- قوة الحضارة الاسلامية واصالتها .
- ٢- التسامح الذى درج عليه المسلمون فى فتوحهم وسياستهم .
- ٣- سياسة العرب فى الاندماج والمصاهرة فى اسبانيا ومقلية .
- ٤- تخلف اوروبا وحاجتها الى علوم العرب وفتوحهم .

ولقد اتخذ الفكر العربي الاسلامي معابر ثلاثة الى العالم الغربي الاوربي،
بالإضافة الى التجارة - وهي اسبانيا وقلية وجنوب ايطاليا ، وذلك من طريق
الترجمة وعن طريق الزيارات التي قام بها العلماء الاوربيون الى بلاط الامراء
المسلمين .

فصنما سقطت طليطلة عام ١٠٨٥م في ايدي الاسبان ازداد تدفق طلاب العلم من
مختلف بلدان غرب اوربا على اسبانيا الاسلامية للاستفادة من الدارسات الاسلامية
فشطت حركة الترجمة نشاطا منقطع النظير وفي عام ١١٣٠م ، انشئت مدرسة للترجمة
في طليطلة بعناية ريموند رئيس الاساقفة واخذت تترجم الى اللاتينية اشهر مولفات
علماء العرب خلال ق ١٢، ١٣، ١٤م .

فالى العرب وحدهم - لا الى رهبان القرون الوسطى ممن كانوا يجهلون حتى وجود
اللاتية ، يرجى الفضل في معرفة علوم الاقدمين ، وحفظ التراث اليوناني ، وذلك
لان اوربا كانت تتخبط في ظلمات الجهل كما يقال وكان الشعوب الاوربية لاتزال
تحاول محاولتها الاولى للخروج من العصور المظلمة ، وتسابت الشعوب الاوربية
للاخذ من علوم العرب وترجمتها للافادة منها .

والسبب في تاخر اوربا انها كانت تترز تحت سلطة البابوات ينصرفون فيها
باهوائهم ويتحكمون في الارواح والاشباح والناس تائهون كما قال دوزي : في ظلمات
الجهالة وكان اهل الطبقة العليا في اوربا اميين لا يقرأون ولا يكتبون وكانت المراكز
العلمية الوحيدة في بلاد الغرب ابراجا يسكنها سادة يفاخرون عبارة عن رهبان
فقراء جهلة يقضون الوقت بالتكسب في اديرتهم بنسخ كتب في مسائل لاتتمل بتطوير
العلم وترقيته وانصب تفكيرهم على ماعرف باسم الخلاص الروحي للانسان .

ولقد كان شارلمان اعظم ملوك اوربا وصاحب فرنسا وجرمانيا وشمالي ايطاليا
اقرب الى الامية وهو معاصر للرشيذ وذكر روبرتسون انهم عثروا على عدة قوانين
ووثائق صادرة من اهل الطبقة الاولى من الاميان يستدل منها انهم كانوا اميين،
ولذلك كانوا يعمدون الى وضع صورة الصليب على الوثائق الصادرة عنهم ، بسبب ان
هريون اعظم قضاة الدولة كان اميا وكان وجسليين رئيس الجيوش الفرنسية في ق ١٤
واعظم رجال عصره اميا وكان كل من يطلب منمبا يسال ان كان يقرأ الانجيل .

ووصف هذه الفترة بالعمور المظلمة ، وليس حديث العهد ، وانما ككتاب اوروبا في القرن السادس عشر الميلادي هم الذين نُعتوها بذلك لتشمل العمور الوسطى حتى قبيل النهضة الاوربية في القرن الخامس عشر الميلادي .

هذا بينما بلغت حضارة العرب في القرنين ٤٠٣ هـ / ١٠٠٩ م ذروتها في الازدهار فلقد كانت مصر وفارس وبغداد والبحره وسمرقند ودمشق والقيروان وفرساظه وقرطبه هي المراكز المعنوية للعلم ، وماكان في بلاد الاسلام مدرسة ولجامع ولابلد ولادار كبرى تخلو من خزائن الكتب مسيلة على المطالعين ، حتى كان في بلاد الاندلس الاسلامية سبعون مكتبة عامة هذا مع عشرة المخطوطات في ذلك العصر حتى كان معظم سكان لاسانيا يقرأون ويكتبون وكان ولاية الاقاليم الاسلامية والوزارة يناقشون السلاطين في اعلاء مقام العلم والانفاق على بيوته ، فقد انفق وزير السلطان نظام الملك ماكنى ألف دينار في السنة على مدرسته وكان وكان فيها ستة الاف تلميذ منهم اثنان اعظم علماء المملكة وابن اقر المناع غير ان ابن الفقير كان ينفق عليه من ريع المدرسة ، وابن النسي يكتفى بمال ، ابيه ، اما المعلمون فكانوا يتقاضون رواتب وانسرة .

ولقد بلغت الحضارة الاسلامية ذروتها في الاندلس في النصف الثاني للقرن ١٠ م عندما اصبحت قرطبه عاصمه الخلفاء الامويين من اعظم مدن العالم المتحضر وسكنها مليون نسمة ، وصارت الرقعة الاسلامية تزدهر بحضارتها على كل حضارة سبقتها لانها ظلمة حضارات مختلفة ، ولاراء في ان لذلك اثرا كبيرا في الفقه الاسلامي الذي بلغ قوته في هذه الفترة .

ومن المبادئ الملم بها الملة القويه بين علم الوشائق (الشروط) فني العمور الوسطى والقانون بمفه عامه والشرية الاسلامية بصفة خاصة ، وذلك لان علم الوشائق (علم الشروط) قرعا من فروع الفقه الاسلامي فلا شك انه قد تاشر بما اصاب الفقه من الازدهار في عصور ازدهاره اذا اشتغل بالتأليف فيه كبار ائمة الفقه الاسلامي ممن هم افقه اهل زمانهم ومن فاقوا معاصريهم في تصانيفهم ، وسعة علمهم وكثرة فهمهم ، ومن الف وصف في الوشائق والشروط والحجج والمحاظر والسجلات كل من هلال الراي ، ت ٢٤٥ هـ ، وابو جعفر احمد بن عمران قاضي الديار المصرية ت ٢٨٠

واحمد بن عمر بن مؤيد الشيبير بالخصاف ت ٢٦١ هـ وابو عبد الله محمد بن سماعيل التميمي ت ٢٦٢ هـ وابو اسحق ابراهيم بن احمد المروزي ت ٣٤٠ هـ ، وابو جعفر احمد بن محمد بن سلامه الازدي الطحاوي ٢٣٠ - ٣٢٢ هـ ، وقتيبة بن زياد وابو نبيد الشروطي وابن موهل والامام ابو عبد الله محمد بن ادریس الشافعي ت ٢٠٥ هـ ، وابو المياف بن رجا ، وابن دقيار الهمداني ، وداود بن علي ت ٢٧٠ هـ ، وابو جعفر محمد بن يزيد بن خالد الطبري الايلي ت ٣١٠ هـ ، ويحيى بن بكر والفرسي وابي الحسن الاشعري ، ومحمد بن احمد بن سهل السرخسي ت ٤٨٣ هـ في كتابه المبسوط ومحمود بن احمد بن عبد العزيز ابن عمارة بن ماره البخاري برهان الدين المرشيداني ٥٥١ - ٦١٦ هـ ، مؤلف ذخيره الفتاوى (والجزء السادس منه هو الخاص بالوشائق) وعلاء الدين ابو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي قاضي القدس الحنفي - ٨٤٤ هـ مؤلف معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام .

ولقد اشتغل علماء الفقه الاسلامي ممن صنفوا في علم الشروط والوشائق امثال ابي جعفر الطبري المحدث المورخ المشهور ، والامام محمد بن ادریس الشافعي امام الشافعية والاصطخري وداود بن علي ، وابي جعفر الطحاوي والخطيب البغدادي المورخ المحدث المشتغل بعلوم الحديث . هؤلاء الفقهاء المحدثين - في فترة الاجتهاد في الفقه الاسلامي - لابد ان يكونوا قد طبقوا ما فهم في علم الحديث على الوثائق ، وذلك بنقدها وتحقيق نصوصها ، لمعرفة الصحيح من الزائف فيها لدقة التحري المعروفة عنهم وذلك لان الحديث ما هو الا علم بقوانين يعرف بها احوال السند والمتن وموضوعه السند والمتن ، وغايته معرفة الصحيح من غيره ، والمقصود منه تحقيق معاني المتن .

ولقد اتخذ الفقهاء المسلمون من شكل الوثيقة وسيلة لنقدها والتحقق من الوثائق الصحيحة والمزورة وذلك باستعمال خصائص الوثيقة الخارجية في نقدها وهي المادة التي كتبت عليها وكتبت بها والاختام والتوقيعات وطريقة الاخراج كما استخدم الفقهاء والمسلمين الوقائع والشواهد التاريخية الموجودة بالوثائق في نقدها والاستدلال على صحة الوثائق وسلامتها .

واذا معنا النظر في اجزاء الوثائق العربية التي عثرنا عليها نجد تقسيم اجزائها هو نفس التقسيم الذي اوردته Giry : Manuel de Diplomatie Paris, 1925

عن تقسيم Von Sichel الالمانى لاجزاء الوثيقة .

البروتوكول الافتتاحي والملب والبروتوكول الختامي هذا بالإضافة إلى المشابهة والتطابق بين الفقرات الختامية بين ما أورده جيري وماهى عليه وثائقنا العربية ، مما يؤكد الصلة القوية بين علم الوثائق العربية ، وبين علم الوثائق الأوربية مع العلم بان Jean Mabillon ١٦٣٢ - ١٧٠٧م هو أول من وضع أسس علم الوثائق الأوربية في كتابه القيم De Replomatica الذى ألفه قديماً بين عامي ١٦٨١ - ١٧٠٤ م وضمنه أسس نقد الوثائق والتحقق من صحة تواريخها ، وتحقيق المخطوطات ، وأسس علم الكتابه .

Mabillon

ولاشك ان الوثائق التى وصلتنا من العصر المملوكى تسبق ظهور مابيلون لان العصر المملوكى ينتهى ٩٢١هـ / ١٥١٧ م وفى فترة الحكم المملوكى تمكنت روح التقليد فى الفقه الاسلامى من نفوس العلماء الفقهاء ، وكان لايجوز لفقيه ان يختار ولا ان يرجح ، ولاشك ان تلك الروح التقليديه التى سادت بين فقهاء الشريعة الاسلامية فى العصر المملوكى المتأخر والتى ابتدأت عندما تركت جهود الفقهاء على نصرة مذاهب ائمتهم قد سمعت الوثائق العربية بصيغة التقليد والاتباع فى الصياغة ، وذلك لانها فرع من فروع الفقه الاسلامى وعلى ذلك ترجع هذه الصيغ الوثائقية الفقهية التى وردت فى الوثائق - لكى تكون مرجعاً فيها الضوابط الشرعية ، ومحركة على الاوضاع الشرعية والقوانين المحركة المرمية الى القرنين الثالث والرابع الهجريين وربما قبلهما وعلى ذلك لم تأخذ الوثائق العربية صيغها او اجزاءها من الوثائق الأوربية .

ويذهب المستشرق الاسبانى لويس سيكودى لوشينا الى ان كتب الوثائق والشروط العربية كانت واسعة الذبوع عظيمة الازدهار فى اسبانيا الاسلامية ، ولقد تطورت هذه التاليف الشرعية تطوراً فائقاً وتقدم هذا اللون من الكتابة الفقهية تقدماً عظيماً وانتشرت انتشاراً واسعاً فى جميع انحاء اسبانيا الاسلامية ، وقد بدأ التوسع فيها منذ القرن ١٠ م حيث بدأت العناية بها وهى تطلعنا على ما جرى العمل به من التقاليد الفقهية السائدة فى مختلف مناطق وجهات الاندلس العربى الاسلامى حيث عاش مولفوا كتب الوثائق وباشروا وظائفهم .

-١٢٠-

ويذهب ابن جرير في رحلته التي استغرقت عامين فيما بين ٥٧٨ هـ ، ٥٨١ هـ ،
١١٨٢ - ١١٨٥ م ، الى ان يفض ملوك صقلية قد استعملوا علامة عربية للتوقيع
بها على مكاتباتهم ومنهم الملك وايم الثاني ملك صقلية الذي كان يقرأ ويكتب
بالعربية وكانت علامته : الحمد لله حق حمده " وكانت علامة ابيه " الحمد لله
شكرا لانعمه " .

ويتمح ايضا من وثائق ديوان التحقيق في صقلية في القرن ٦ هـ التي اوردها
المستشرق المقل Savatore Cusa شيوخ الاعتماد على الوثائق العربية فسمى
المعاملات حتى بين غير المسلمين I Diploma Graci ed Arabi di Sicilia

ويذهب الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى ١٨٠١م - ١٨٧٣م الى ان " العلوم الحكمية
العملية التي يظهر الان انها اجنبية هي علوم اسلامية نقلها الاجانب الى لغاتهم
من الكتب العربية ولم تزل كتبها الى الان في خزائن ملوك الاسلام كالدخيرة بل لازل
بقراءتها ودراستها من اهل اوربا حكماء الازمنة الاخيرة " وفي مكان اخر من نفس
الكتاب .

يذهب الى ان " من امعن النظر في كتب الفقه الاسلامية ظهر له انها لا تخلص
من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية حيث سويوا للمعاملات الشرعية
ابوابا مستوية للاحكام التجارية كالشركة والمضاربة والقرض والمخابرة والحارسة
والمضارعة وغير ذلك ولا شك ان قوانين المعاملات الاوربوية استنبطت منها كالفنجه
التي عليها مبنى معاملات اوربا " .

وتذهب المستشرقة الالمانية المعاصرة سيجر يدهونكه
في كتابها " شمس الله على الغرب " الى : " ان اوربا تدين للعرب والحضارة العربية
وان الدين الذي في عنق اوربا وسائر القارات الاخرى للعرب كبير حداثه وكان يجب
على اوربا ان تعترف بهذا المنبع منذ زمن بعيد " .

واذا كانت الظروف الحضارية التي احاطت باوربا جعلتها لاتعطى الحضارة
العربية شيئا من العلوم في العصور الوسطى ، بل اخذت من ينابيع الحضارة العربية
في تلك العصور ، واذا كان علم الوثائق قد ازدهر في البلاد العربية في العصور

الوسطى ، بل اخذت من بينابيع الحضارة العربية فى تلك العصور ، واذا كان
علم الوثائق قد ازدهر فى البلاد العربية فى العصور الوسطى بما فيها اماكن
مبور العلوم الى اوربا وهى اسبانيا ومقرليه وجنوب ايطاليا ، فان ماذهب اليه
المستشرق لويس سيكودى لوثينا الاسبانى وابن جببر والمستشرق المقلد
، ورفاعه رافع الطهطاوى وسيجريد هونكه
يجعل اخذ اوربا لعلم الوثائق من العرب فى العصور الوسطى امر لاشك فيه .

قائمة

مصادر ومراجع الدراسة

=====

أولا : المخطوطات :

١- المنهاجى الاسيوطى (أبى عبدالله محمد بن شهاب الدين أحمد ٨١٣ - ٨٨٤ هـ)

٢- (محمد بن أحمد ت)

• شرح على الامية ابن القاسم الرقاق فى احكام القضا .

(مخطوط بمكتبة الجامع الازهر بخط مغربى برقم ٢٢٧٠ فقه مالك)

٣- (أحمد بن يحيى بن محمد بن عبدالواحد بن على ت ٩١٤ هـ)

(المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بسآداب

الموثق واحكام الوثائق) .

(مخطوط بخط مغربى بمكتبة الجامع الازهر)

ثانيا : مخطوطات مجهولة مؤلف :

١- التقييد اللائق لمعلم الوثائق .

(ومخطوط بدار الكتب المصرية بخط مغربى)

٢- رسالة العدالة :

(مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٢٣٠ ت) .

٣- فتح الجليل الصمد وشرح التكميل والمعتمد المعروف بالعمليات العامة .

(مخطوط بخط مغربى دار الكتب المصرية)

ثالثا : الكتب المطبوعة :

١- أحمد ابراهيم ابراهيم :

العقود والشروط والخيارات مجلة القانون والاقتصاد السنة

الرابعة عدد ٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

- ١٢٣ -

- ٢- _____
المعاملات الشرعية المالية . القاهرة . المطبعة
السلفية ، ١٩٣٦ .
- ٣- _____
طرق القضاء في الشريعة الاسلامية . القاهرة ،
المطبعة السلفية ، ١٣٤٧ .
- ٤- أحمد أبو الوفا
المرافعات المدنية والتجارية ط ٦ . القاهرة ،
دار المعارف ، ١٩٦٢ .
- ٥- أحمد المزيـري
الخطوط والتوقيعات المزورة . القاهرة ، مطبعة
مصر ، ١٩٥١ .
- ٦- أحمد فتحي سـرور
أصول قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية
العامة للجريمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية
١٩٧٢ .
- ٧- أحمد نشـأت
رسالة الاثبات في التمهيدات ط ٦ القاهرة ، دار
الفكر العربي ، ١٩٥٥ .
- ٨- إدوارد صيـد
قواعد الاثبات في القضايا المدنية والتجارية .
بيروت ، مطبعة بيروت ، ١٩٦١ .
- ٩- أنور محمود عبد الله
قصة الورق . القاهرة ، دار القلم (د . ت) .

- ١٠- ابن الصيرفي
قانون ديوان الرسائل ، مطبعة الوعظ ، ١٩٠٥ .
- ١١- ابن اياس (محمد بن احمد بن اياس الحنفي المصري ت ٩٣٠ هـ)
بدائع الزهور في وقائع الزهور . المطبعة الاميرية
١٣١٢ هـ ج ٣ ، ط ٢ دار احياء الكتب العربية ،
١٩٦١ ج ٥ .
- ١٢- الانصاري (ابي يحيى زكريا ٨٢٥ - ٩٢٥ هـ)
فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب . القاهرة .
دار احياء الكتب العربية (د . ت) جزءان .
- ١٣- التسولي (ابو الحسن علي بن عبد السلام ت ١٠٧٠ هـ)
حاشية على شرح محمد التاودي على لامية الزقاق .
تونس ، المطبعة التونسية ، ١٣٠٣ .
- ١٤- البهجة في شرح التحفة . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ جزءان .
- ١٥- التاودي (محمد بن محمد ١١١١ - ١٢٠٩ هـ)
حلى المعاصم لبنت فكر بن عاصم . القاهرة ،
المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ج ٢ .
- ١٦-
شرح على لامية الزقاق . تونس ، المطبعة التونسية
١٣٠٣ هـ .
- ١٧- توفيق شحاتة
مبادئ القانون الاداري ، القاهرة ، دار النشر
للجامعات ، ١٩٥٤ .
- ١٨- جمال الخولي
وثائق الاستبدال ، رسالة ماجستير ، آداب
القاهرة .

- ١٩ - جمال جرجس يوسف
القضاء في العصر المملوكي (رسالة ماجستير
أجيزت من كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٢) .
- ٢٠ - جواد علي
تاريخ العرب قبل الإسلام - ج ٣ الفقه الاجتماعي
والثقافي - بغداد ، مطبعة المجمع العلمي
العراقي ، ١٩٥٩ .
- ٢١ - حامد مطرمان
القانون الدولي العام في وقت السلم ، ط ٥ ، .
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
- ٢٢ - حسن عثمان
مصر العثمانية (بحث في كتاب) المجمل في
التاريخ المصري - القاهرة ، البابي الحلبي ،
١٩٤٢ . (نشرة حسن ابراهيم حسن) .
- ٢٣ - حسين علي الامظمي
احكام الاوقاف - بغداد ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٩ .
- ٢٤ - حسن علي حسن الحلوه
الدبلوماسية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة
مجلد ٢٧ ج ١ ، ٢ مايو ، ديسمبر ، سنة ١٩٦٥ .
- ٢٥ - حسين المؤمسين
نظرية الاثبات ج ٢ الشهادة - القاهرة ، دار
الكاتب العربي ، ١٩٥١ .
- ٢٦ - الحفكي (محمد علاء الدين ت ١٠٨٨ هـ)
شرح الدر المختار - القاهرة ، مطبعة الواسط
(د . ت) ٢٠ جزء .

٢٧- الخرشى (أبو عبد الله محمد)

شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الفـيـثـاء
سيدى خليل . القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ،

• 21517

۲۸- ابن خلدون (عبدالرحمن ت

المقدمة ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٣٢٢ هـ .

۲۹۔ زامبیا اور

معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ

الاسلامی ترجمہ زکی محمد حسن ، وحسن احمد محمود

القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٢ .

۳۰۔ زکی الدین شعبان

أصول الفقه الاسلامى ، القاهرة ، دار النهضة

العربيلا ١٩٦٨ •

٣١- زكى عبد المتعال

تاريخ النظم السياسية والاقتصادية على الاخص

من الوجهة المصرية . القاهرة ، مطبعة نوري ،

• 1920

۳۲۔ زینب طلعت

دراسة ونشر لبعض وثائق الوقف العثمانية لدى

مصر ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ،

• 1440

۳۳- زینب محفووظ

وشائق البيع ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة

التطور الدبلوماسي لمراسيم دير سانت كاترين

رسالة ماجستير ، آداب القاهرة .

-١٢٧-

- ٣٤ - السخاوى (. شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ٩٠٢ هـ)
الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . دمشق ،
مطبعة الترقى - ١٣٤٩ هـ .
- ٣٥ - الرخسى (ابن سهل ت ٤٨٣ هـ)
المبسوط . القاهرة ، مطبعة السعادة . (د . ت)
٣٠ جزء .
- ٣٦ - سعيد عبدالفتاح عاشور
العصر المماليكى ، فى مصر والشام ، القاهرة ،
دار النهضة العربية ١٩٦٥ .
- ٣٧ - طوى على ميسرلاد
السجلات القضائية لمحكمة الصالحية النجمية -
رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة .
- ٣٨ - سليمان مرقس
أصول الإثبات فى المواد المدنية ، القاهرة ،
المطبعة العمالية ، ١٩٥٢ .
- ٣٩ - سليمان محمد الطمساوى
مبادئ القانون الإدارى المصرى المقارن ، ط ٢
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٦ .
- ٤٠ - سليمان مرقس
المدخل للعلوم القانونية ط ٣ ، القاهرة ،
دار النشر للجامعات ، ١٩٥٧ .
- ٤١ - عبدالبديع ح
فى التقنين المدنى الجديد تأليف سليمان مرقس
محمد على امام ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ،
١٩٥٥ م .

- ٤٢- السيوطي (جلال الدين ت ٩١١ هـ)
الاشباه والنظائر في الشروع . مكة ، مطبعة الترقى
الفاجدية العثمانية (١٣٣١)
- ٤٣- الشماخي في علم التاريخ - لندن ، مطبعة نيريل ، ١٨٩٤ م.
- ٤٤- شاخت ، يوسف
- في تاريخ التشريع الاسلامي . مجلة المشرق ١٩٣٥ .
- ٤٥- الشافعي (أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعی)
كتاب الأم في فروع الفقه رواية الربيع بن طيمان
المرازي . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٢١ هـ ج ٣ .
- ٤٦- صبحي محمضانـــــــــــــــي
فلسفة التشريع في الاسلام ط ٣ . بيروت ، دار العلم
للملايين ، ١٩٦٦ .
- ٤٧-
النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة
الاسلامية ، بيروت ، مكتبة الكشاف ، ١٩٤٨ .
- ٤٨-
النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة
الاسلامية . بيروت ، مكتبة الكشاف ، ١٩٤٨ م.
- ٤٩- الطرابلسي (علاء الدين بن الحسن علي بن خليل الطرابلسي ، ٨٨٢ هـ)
معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام
القاهرة ، المطبعة اليمنية ، ١٣١٠ هـ .
- ٥٠- عبد الجليل عبد الرحمن عشوب
كتاب الوقف ، القاهرة ، مطبعة الرجاء ، ١٩٣٥ .
- ٥١- عبد الحميد أبو هيـــــــــــــف
المعاملات المدنية والتجارية والنظام القضائي
في مصر ط ، القاهرة مطبعة الاعتماد ١٩٢١ .

- ٥٢ عبد الرحمن بدوي النقد التاريخي القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية
- ٥٩ الوجيز في المرافعات المصرية • القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٢١ •
- ٥٤ عبد القادر معروف الكردي السنجي :
الإصليب الجليل في التوثيقات الشرعية • مطبعة
التمعن (د • ت) •
- ٥٥ عبد اللطيف ابراهيم على :
- التوثيقات الشرعية والإشهادات في ظهر وثيقة الفوري
مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٩ ج ١
مايو عام ١٩٥٧ م •
: _____
- دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الفوري
ج ١ (رسالة دكتوراه) •
: _____ ٥٧
- وثيقة السلطان قايتباي " دراسة وتحليل "
سلسلة الدراسات الوثائقية ٢٠ - المؤتمر الثالث
للاثار في البلاد العربية المنعقد في مدينة فاس
نوفمبر عام ١٩٥٩ •
: _____ ٥٧
- وثيقة وقف مسرور عبد الله السبلي الجمدار ، دراسة
ونشر وتحقيق •
مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢١ ج ٢
ديسمبر عام ١٩٥٩ •
: _____ ٥٨
- من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، وثيقة
استبدال ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة
مجلد ٧٥ ج ٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ •

- ٥٩ : _____
من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، خمس وثائق
فرعية مع جامعة ام درمان الاسلامية مسدد
سنة ١٩٦٩ .
- ٦٠ : _____
الوثائق القومية
٦١ وثيقة الامير اخور كبير قراقجا الحسنى ، نشر وتحقيق
مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة مجلد ١٨ ج ٢ ديسمبر
١٩٥٦ .
- ٦٢ : _____
وثيقة بيع ، دراهم ونشر وتحقيق مجلة كلية الاداب
جامعة القاهرة - مجلد ١٩ عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .
- ٦٣ : _____
من وثائق دير سانت كاترين ، ثلاث وثائق فقهية
مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة - مجلد ٢٥ ج ١
مايو ١٩٦٣ .
- ٦٤ : _____
نصان جديان من وثيقة الامير مرفتمش ، مجلة كلية
الاداب - جامعة القاهرة مجلد ٢٨ ، ١٩٦٦ م .
- ٦٥ : _____
دراسات في الكتب والمكتبات الاسلامية ، القاهرة
دار مطابع الشعب ، ١٩٦٢ .
- ٦٦ ابن عرفة : (احمد بن على ت ٩٩٢ هـ)
٦٧ عبد المنعم فرج الصده :
الاثبات في المواد المدنية ط ٢ القاهرة ، مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .
- ٦٨ عفاف سيد صبره : ديوان الانشاء وتطوره في عصر الايوبيين والمماليك
رسالة ماجستير - اداب القاهرة - ١٩٧١ .
- ٧٠ على قراة : مذكرات التوثيقات الشرعية - القاهرة ، مطبعة الانصر
١٩٢٧ .

١٣١ -

- ٧١ :
 الاصول القضائية في المرافعات الشرعية ط ٢ - القاهرة
 مطبعة النهضة ، ١٩٢٥ .
- ٧٢ :
 دروس المعاملات الشرعية ، القاهرة ، مطبعة الفتوح
 . ١٩٥٠
- ٧٣ عمر ابو شمادى :
 شهر الحقوق العقارية ، القاهرة ، مصطفى السباعى
 الحلبي ، ١٩٤٧ .
- ٧٤ عمر لطفسى :
 الادلة الخطية والمحاكم الشرعية ، القاهرة ، مجلة
 المجلات العربية - السنة السادسة ، ١٩٠٦ .
- ٧٥ الغزى ، نجم الدين :
 الكواكب السائرة باعوان المائة العاشرة ، بيروت
 المطبعة الامبركمانية .
- ٧٦ فتحي والى :
 الوسيط في القضاء المدني ، القاهرة ، دار النهضة
 العربية ، ١٩٨٠ .
- ٧٨ القلقشندى (احمد بن على بن احمد ت ٨٢١ هـ)
 صبح الاعشى في صناعة الانشاء ، القاهرة ، دار الكتب
 ١٩١٣ - ١٩٢٠ . ١٤ ج .
- ٧٩ الكاسانى (علاء الدين ابى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ت ٥٨٧ هـ)
 بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، القاهرة ، مطبعة
 الجمالية ، ١٩١٠ ، ٦ ج .
- ٨٠ لوثينا ، لويس سيكودى :
 وثائق عربية غرناطية ، من القرن التاسع الهجرى
 الخامس عشر الميلادى - مدريد ، معهد الدراسات الاسلامية
 . ١٩٦١

- ١٣٢ -

- ٨١ :
 الوثائق المصرية الدستورية وقوانينها التاريخية
 رسالة من إعداد الدراسات الإسلامية في مدريد المجلد ١٩٦٠/١٩٥٩، ٨٠٧
- ٨٢ :
 وثائق عربية دستورية لم تنشر ، صحيفة معهد الدراسات
 الإسلامية في مدريد مجلد ٤ عدد ٢، ١٩٥٦
- ٨٣ :
 قانون المقويات القسم العام ، القاهرة ، دار الفكر
 العربي ، ١٩٧٩
- ٨٤ :
 صاحب الدين محمد سعد ، محمد فواد محمود هالي :
 المصريح في أحكام الشهر العقاري والتوثيق والرسوم
 المتعلقة بها ، القاهرة مطبعة مخبر ، ١٩٦٣
- ٨٥ :
 محمد أحمد حسين : الوثائق التاريخية القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة
 ١٩٥٥
- ٨٦ :
 التطبيقات الشرعية والصكوك ، بغداد ، مطبعة بغداد (١٩٤٦)
- ٨٧ :
 محمد البشير التواتي :
 كتاب مجموع الافاده في علم الشهادة ، تونس ، المطبعة
 العمومية ، ١٣١٤ هـ
- ٨٨ :
 محمد أبو زهرة :
 محاضرات في الوقت ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية
 العليا ، ١٩٥٩
- ٩٠ :
 الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ، القاهرة
 مطبعة نوري ، ١٩٣٩
- ٩١ :
 محمد زين الأبياني :
 مباحث الوقف ، القاهرة ، مطبعة الواعظ ، ١٩٠٩

- ٩٢ محمد الخفسرى : تاريخ التشريع الاسلامى ط ٧ ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٠ .
- ٩٣ محمد سلام مدكور : تاريخ التشريع الاسلامى ومصادره ، ونظرية للاسـوال والعقود ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- ٩٤ : _____ الفقه الاسلامى ، المدخل والاموال والحقوق والملكية والعقود ، القاهرة ، مطبعة دار الهنا ، ١٩٥٤ .
- ٩٥ : _____ الفاء فى الاسلام ، القاهرة ، دار النهضة العربية . ١٩٦٤ .
- ٩٦ : _____ الامر فى نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الاحكام القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .
- ٩٧ محمد شفيق العائى : اصول المرافعات والمكوك فى القضاء الشرعى ، بغداد ، مطبعة العائى .
- ٩٨ محمد العزيز جعيط : الطريقة المرفية فى الاجراءات الضربية على مذهب مالك ط ٢ ، تونس ، مطبعة الاستقامة ، (د . ت) .
- ١٠١ محمد فريد العربى : القانون التجارى الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٧٧ .
- ١٠٣ محمد كامل ليلة : مبادئ القانون الادارى ، القاهرة ، دار النهضة العربية (د . ت) .
- ١٠٤ اشهار التمرلات العقارية . السنة الرابعة العدد ٢ فبراير ١٩٧٤ ، السنة الثالثة العدد ٣ لسنة ١٩٣٣ .
- ١٠٥ محمد كردى على : الاسلام والحفارة العربية ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٢٤ .
- ١٠٦ محمد مرسى الخولى : نص فى ضبط الكتب وتصحيحها وذكر الرموز الواردة فيها للعلامة بدر الدين الفزى ، مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ١٠ ج ١ مايو عام ١٩٦٤ .

- ١٠٧ محمد يوسف موسى : الاموال ونظرية العقد في الفقه الاسلامي ، القاهرة
مطبعة دار الكتاب العربي ، ١٩٥٢ .
- ١٠٨ : _____ : الفقه الاسلامي ؛ مدخل لدراسة نظام المعاملات فيه
القاهرة ، دار الكتب الحديثية ، ١٩٥٨ .
- ١٠٩ : _____ : فقه الكتاب والسنة ، البيئوع والمعاملات المالية
القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٤ .
- ١١٠ محمود رزق سليم :
عصر تلاميذ المماليك وتنازع العلم والادب ، القاهرة
مكتبة الادب ، (د . ت) .
- ١١١ - محمود مبانى حفوفه :
دراسات في وثائق القرن ١٢، ١١ الهجرى ، رسالة
دكتوراة من كلية الاداب جامعة القاهرة .
- ١١٢ _____ :
مدخل لدراسة الوثائق ، القاهرة ، دار الشقافة ١٩٨٥ .
- ١١٣ محمود بن محمد بن عروس :
تاريخ القضاء على الاسلام ، القاهرة ، المطبعة المصرية
الاهلية الحديثية (د . ت)
- ١١٤ معطفى الزرقا :
احكام الاوقاف ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٤٨
- ١١٥ : _____ :
العقود المسماة في الفقه الاسلامي ؛ عقد البيع
دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٤٨ م .
- ١١٦ معهد الحقوق الفرنسي :
الوقف ، بيروت ، دون (د . ت) .
- ١١٧ مياره (محمد بن احمد ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ)
شرح على لامية الزقاق - تونس ، المطبعة التونسية
١٣٠٣ هـ .

- ١٣٥ -

- ١١٨ : _____
شرح ميارة على تحفة الحكام ، القاهرة ، المطبعة
الشرقية ، ١٣١٦ م .
- ١١٩ ابن نجيم (زين الدين ت)
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ
- ١٢٠ ابن تيمية :
الطهرت . لبيزج ، فلوجل ، ١٨٧١ .
- ١٢١ التوبرى (شهاب الدين بن احمد بن عبد الوهاب ٩٧٩ - ٧٣٣) :
نهاية الارب فى فنون الادب ، القاهرة ، دار الكتسب
المصرية ، ١٩٣٣ .
- ١٢٢ ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى ت
٨٦١ هـ) .
فتح القدير - القاهرة ، مطبعة بولاق ، ٣١٧ .

References

1. Causa Savatore,
I Diplomi Greci d Arabi Di Sicilia. Publicati
Nel Testo Originale Tradotti et Illustrati.
Palemro, Stabiliments Tipografics, 1868.2Vols
(Documenti de
2. Giry,
Manual de Diplomatiaue, Paris, 1925. 2 Vols.
3. Grohmann, Adolf:
Arabic Papyri in the Egyptian Library.
4. Gottschlk, Louis
Understanding History;a primer of historical
method,2nd ed. New York, Alfred A. Knopf, 1969.
5. Hulme, Edward Maslin:
History and its Neighbors , London, Oxford
University Press, 1942.
6. Ranier, G.J.
History; its purpose and method, London, George
Allen & Unwin [nd.].
7. Salvemini, Gaetano
Historian and Scientist. New York.
Books for Libraries press, 1967.
8. Vincent,john Martin
Aids to Historical Research. New York,
Books for Libraries Press, 1969.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب الطب

والذي هو من كتب الطب

في الطب والصيدلة
والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

والذي هو من كتب الطب

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 ربهم

كل منكم اخو فيكم ولست فكم من الغار والارض

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعلما ورحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الذي ليس له ولد

لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ

عليه السلام وانه في الدنيا والآخره

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما شهد به لنفسهم من روافد القربى والرفق والشفقة
 على الناس

ما هذا من العلم الا خلاصة ما في الكتب والامم من احوال الفلك من حيث العلم والقدرة

رسالة غفران من ربك السلسل الاول والآخر في جميع اقسام العلوم والادب والفنون

امام حسن الاحكام و احمد المير حسن - المير محمد تقصير يوسف محمد احمد

وذكر ما فيها وذلك في السور الويدية

السادة العزیزین و اہل الخیر

کتابخانه ملی افغانستان

و نفقہ۔ یہیں سیریں واپس ۱۱

وأنفذوا كما أوصى النبي

فرقاسو ایسری ایسا ایسا

بسم الله الرحمن الرحيم

التجارة المستوردة من الخارج

لما رجعت في مسرعة فوجدت

وہی کہتے ہیں کہ یہ ہے

۵۵ سالہ ولایت کی اداوائف

عند صلي الله عليه وسلم

五

۱۰۰

...

المدينه

مسئله از برای المسالین:

...

۱۷۱۱ ع. ۱۱۱۱

والله اعلم بالصواب

-١٤٢-

٧٤٤٤

وَحَسْبُ الْقَدْرِ فِي جِهَةِ الْقَدْرِ

لَدَيْهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ

لَا يَكُنْ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ

عَلَى الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ الْقَدْرِ

وَمَدَّ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرُ الْقَدْرِ

السلامة والسلامة والسلامة

مجلس

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

سید بن ابی طالب و سید الشہداء

نہ فراموش ہو کہ

مجلس القضاء

فیکر کسکس

بناں لکھو ورنہ کچھ لکھو نہ ہو۔

برای کمال سعادت و کمال شرف

عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله في كل صلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۸۹۷ء کا آغاز

وہابیہ کی طرف سے

— ۱۱۱ —

10

[illegible]

[illegible]

23

[illegible][illegible]

附錄

از غلامرضا
الریز - شمع
سید محمد

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الشيخ العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر المجلسي

[illegible]

وصل الخبر من بلاد الهند في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠ هـ

و ملل لدر ابراهیم و محمد و علی و حسن و حسین و علی اکبر
 مهینت علیها السلام

منہج علیہ السلام
الافراسیاب علیہ السلام

لاد الميام الاملا البسه
لن الفلكم وزاد عاوه ويا علي

ما زادكم فزادكم على
المستعمله الزكركم الى القرب

١٠٠ المذكر محمد بن عبد الله

مسجدیں ہندوستان

المجلد الاول من تاريخ
الحمد لله على ما هو عليه

الحسن بن علي بن محمد بن الحسين
المراد عامي

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به المرء نفسه

.....

٢٦٤
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه ما لا يحصى

١
و محمد الذي قد افاض في كتابه ما لا يحصى
٢
واخباره وادفعه لرقاه بابا
٣
و بعد المصنف في كتابه ما لا يحصى

٤
و في كتابه ما لا يحصى
٥
و في كتابه ما لا يحصى
٦
و في كتابه ما لا يحصى

٧
و في كتابه ما لا يحصى
٨
و في كتابه ما لا يحصى
٩
و في كتابه ما لا يحصى

١٠
و في كتابه ما لا يحصى
١١
و في كتابه ما لا يحصى
١٢
و في كتابه ما لا يحصى

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

و الحمد لله الذي جعل في كل شيء
 حكمة و قد جعل في كل شيء
 حكمة و قد جعل في كل شيء
 حكمة و قد جعل في كل شيء

صیامها لا بیاع اصله و اجتناب و لا یعد الا ملک و لا یتیم و لا یتیم و لا یتیم و لا یتیم

فایما ملصورا محوطا علوی و سید علی سلیمان الای در کوهها صد و دوازده سال

افس ۱۱ الوان المار للعلوه ومنه بعد اعلیٰ من ایا صیبه

لیسرا المعن جار مجزب معجل سحره للسحر من الافلاک وعل غیبته
 الطیبای من حیثیهم مقرر بقول کل منهم علاه الجودیه یستعین
 المعن جار مجزب معجل سحره للسحر من الافلاک وعل غیبته
 الطیبای من حیثیهم مقرر بقول کل منهم علاه الجودیه یستعین

[illegible]

طبيعه و ملازمين بحكمه الطبعه منهن اهل الطبعة السليمة الى اهل الطبعة و

فيلو الامعان اوقوا عند اجتماع الزكروا الاخرى للرسالة على انهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والسنة من بعد فعله في ذلك وقت رخصه في الوقف ولم ينسكه وانبع وصادق
محررا بانه لا يكون مرفوعا عنه مع انه لم يدره ذلك بل لا يحذر من ان
والسنة الاخرى وعلم ان البراءة في الوقف والتمسك به
ولا يسي منه من فعله او من فعله كما في الوقف والتمسك به
مؤيد القادر في عطل الاكدار لوم كيد السجادة وقال كاد في البناء
لوم لا تسع لظالم من ربح وطهر اللغنه ولم سوا الدرد في سعي عباد
مستحبه برو الله في مضمحه ولم تحبته وعلته في الاخير المطهر
الذي اهو في علم ولا يجوز في دفع الواقعة المار به لعله في نفسه يدر
بدولانية ونظرة ووجه كماله وبعينه والوقوف في تفرج طلب اكداره
ولعله لدايع ونسبة التوكلا في سعي كماله في الموضع من
اشهد على اراة الشار اليه
بما ساليه لعله في رتبة اعلانه
على نصر وسعي اعلانه
اشهد على اراة الشار اليه
بما ساليه لعله في رتبة اعلانه
على نصر وسعي اعلانه
اشهد على اراة الشار اليه
بما ساليه لعله في رتبة اعلانه
على نصر وسعي اعلانه

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عبدالرحمن بن محمد

-۱۶۵-

ویدلایه ایدانه تعالی احکامه احسنه و فخره علیه السلام و آله و
عبدالرحمن بن محمد

ویدلایه ایدانه تعالی احکامه احسنه و فخره علیه السلام و آله و
عبدالرحمن بن محمد

ظهر من هذه السلسلة

١ - مقدمة للوثائق العربية

د. محمد إبراهيم السيد

٢ - وسائل الاتصال الوثائقية المكتوبة

د. محمد إبراهيم السيد
(تحت الطبع)

٣ - الأسس العلمية لتطبيق نظم المصغرات في مجموعات الوثائق

د. ناهد حمدي أحمد
(تحت الطبع)

